العـدد 71
الربع الثالث
2022

# المراقب الاقتصادي

MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +970 (2) 298 7053/4 | Fax: +970 (2) 298 7055
info@mas.ps | www.mas.ps

سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

هيئة سوق رأس المال
Capital Market Authority

الجهاز المركزي
للإحصاء الفلسطيني

MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

# المراقب الاقتصادي عدد 71 / 2022

**هيئة التحرير:**
- د. فضل النقيب
- رجا الخالدي
- د. نعمان كنفاني

**فريق البحث والمراجعة:**
- إسلام ربيع
- حبيب حن
- إيمان سعادة
- د. رابح مرار
- مسيف جميل

**المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:**
- إسلام ربيع - منسق عام (ماس)
- أمينة خصيب - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
- د. شاكر صرصور - سلطة النقد الفلسطينية
- د. بشار أبو زعرور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

---

**معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)**
ص. ب 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: 4/2987053-2-970+
فاكس: 2987055-2-970+
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: 2982700-2-970+
فاكس: 2982710-2-970+
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

**سلطة النقد الفلسطينية**
ص.ب 452، رام الله
هاتف: 2415251-2-970+
فاكس: 2409922-2-970+
بريد إلكتروني: info@pma.ps
الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

**هيئة سوق رأس المال الفلسطينية**
ص.ب 4041، البيرة – فلسطين
هاتف: 2946946-2-970+
فاكس: 2946947-2-970+
الموقع الإلكتروني: www.pcma.ps
بريد إلكتروني: info@pcma.ps

---

**النسخة الإنجليزية من المراقب متوفرة على الرابط التالي:**
https://mas.ps/en/publications/7443.html

**حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2023**
لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك، إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

---

تم إعداد هذا العدد بدعم من:

سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

نيسان/ 2023

MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

# المراقب الاقتصادي

# المحتويات


| | | |
|---|---|---|
| 1 | **الاقتصاد الحقيقي والبنية التحتية - تراجع الإنفاق العام واتساع الفجوة بين الضفة والقطاع** | **2** |
| | 1-1 النشاط الاقتصادي | 2 |
| | 2-1 القطاعات الإنتاجية: الزراعة والصناعة والإنشاءات | 4 |
| | 3-1 القطاعات التجارية والمالية والخدمية | 7 |
| | 4-1 ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي | 7 |
| | 5-1 الأسعار | 10 |
| | 6-1 البنية التحتية الخدمية: تكنولوجيا الأعمال | 13 |
| | **تحت المجهر: محاضرة يوسف صايغ 2022، حاضر ومستقبل التنمية في المشرق العربي** | **20** |
| 2 | **سوق العمل** | **24** |
| | 1-2 القوى العاملة ونسبة المشاركة | 24 |
| | 2-2 توزيع العمالة | 25 |
| | 3-2 البطالة | 27 |
| | 4-2 الأجور | 29 |
| | 5-2 الحد الأدنى للأجور | 30 |
| 3 | **المالية العامة** | **32** |
| | 1-3 الإيرادات العامة | 32 |
| | 2-3 النفقات العامة | 33 |
| | 3-3 الفائض/العجز المالي | 33 |
| | 4-3 المتأخرات الحكومية | 34 |
| | 5-3 الدين العام الحكومي | 34 |
| | 6-3 الاقتطاعات من إيرادات المقاصة | **35** |

| | | |
|---|---|---|
| 4 | **القطاع المالي** | **37** |
| | **1-4 القطاع المصرفي** | **37** |
| | 1-1-4 التسهيلات الائتمانية | 39 |
| | 2-1-4 القروض المتعثرة | 39 |
| | 3-1-4 الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف | 35 |
| | 4-1-4 النقدية والمعادن الثمينة | 40 |
| | 5-1-4 ودائع العملاء | 40 |
| | 6-1-4 أرباح المصارف | 41 |
| | 7-1-4 حركة تداول الشيكات في فلسطين | 42 |
| | 8-1-4 شركات الإقراض المتخصصة | 42 |
| | **2-4 القطاع المالي غير المصرفي** | **43** |
| | 1-2-4 قطاع الأوراق المالية | 43 |
| | 2-2-4 قطاع التأجير التمويلي | 44 |
| | 3-2-4 قطاع التأمين | 45 |
| 5 | **التنمية الاجتماعية** | **47** |
| | استراتيجية خفض الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين | 47 |
| 6 | **إصدارات حديثة: فاتورة الأجور والتوظيف الحكومي في فلسطين** | **50** |
| | 1-6 تزايد فاتورة الأجور بنسبة 22 % خلال العقد الأخير | 50 |
| | 2-6 دور العلاوات في زيادة فاتورة الأجور | 52 |
| | 3-6 الإصلاحات المطلوبة لمعالجة نمو فاتورة الأجور ونمو التوظيف في القطاع العام | 52 |
| 7 | **تعاريف ومفاهيم اقتصادية: الاقتصاد السلوكي Behavioral Economic** | **54** |
| | 1-7 نظرية المنفعة المتوقعة (Expected Utility) | 54 |
| | 2-7 الاقتصاد السلوكي | 54 |
| | 3-7 نظرية الفرص (Prospect Theory) | 55 |
| | 4-7 الاقتصاد السلوكي في التطبيق | 55 |
| | **المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2017-2022** | **57** |

## الربع الثالث 2022 في سطور

- **الناتج المحلي الإجمالي:** شهد الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث 2022 بالأسعار الثابتة (2015 سنة الأساس) نمواً بمعدل 1.3% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 3,910.5 مليون دولار، وجاء هذا نتيجة نمو بمعدل 2.2% في الضفة الغربية، وتراجع بمعدل 3.3% في قطاع غزة، وهو ما انعكس في زيادة حصّة الفرد من الناتج المحلي بنحو 0.6% (ارتفاع بنحو 1.7% في الضفة، مقابل تراجع بنحو 3.9% في القطاع)، لتصل إلى 770.9 دولار (1,118.8 دولار في الضفة، و306.9 دولار في القطاع).

- **التشغيل والبطالة:** ارتفع معدل البطالة في فلسطين بمقدار نصف نقطة مئوية بين الربعين الثالث والثاني 2022، ووصل إلى 24.7% (12.6% في الضفة و46.6 % في القطاع). بلغ متوسط الأجر اليومي في فلسطين 149.0 شيكلاً، موزعاً بين: 129.0 للعاملين في الضفة، و53.5 للعاملين في القطاع، و283.5 للعاملين في إسرائيل والمستعمرات. كما وصلت نسبة المستخدمين بأجر يقل عن الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص إلى 40% (19% في الضفة مقابل 90% في القطاع).

- **المالية العامة:** ارتفع صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 18% في الربع الثالث 2022 مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 4.6 مليار شيكل. من جهة أخرى، شهدت النفقات العامة ارتفاعاً بنسبة 32%، لتبلغ حوالي 3.9 مليار شيكل (أساس نقدي). وقد أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامة (الأساس النقدي) خلال الربع الثالث 2022، إلى فائض في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات الخارجية بحوالي 0.7 مليار شيكل. ووصلت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال هذا الربع إلى 622.5 مليون شيكل، كما ارتفع الدين العام الحكومي مقوماً بالدولار بنحو 1.6% مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 3.6 مليار دولار. .

- **القطاع المصرفي:** ارتفعت التسهيلات الائتمانية في الربع الثالث 2022 بنحو 2.1% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 10.9 مليار دولار، 20.3% منها للقطاع العام. كما نمت الودائع بنسبة 1.5% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 16.5 مليار دولار. فيما يتعلق بأرباح المصارف في هذا الربع، فقد بلغت نحو 61.7 مليون دولار، مرتفعةً بنحو 13.3% عن قيمتها في الربع السابق.

- **بورصة فلسطين:** بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين نحو 4.8 مليار دولار نهاية الربع الثالث 2022، مرتفعةً بنسبة 2% مقارنة بالربع السابق. وأغلق مؤشر القدس عند حاجز 628.5 نقطة، بانخفاض قدره 6% مقارنة بالربع السابق.

- **التضخم والأسعار:** شهد الاقتصاد الفلسطيني في الربع الثالث 2022 تضخماً سالباً (انخفاض في الأسعار) بمعدل 0.09% مقارنة بالربع السابق. بالتالي، فإنّ القوة الشرائية تحسنت بالمعدل نفسه بين الربعين لمن يتلقون ويصرفون دخلهم بالشيكل. أمّا الذين يتلقون دخلهم بالدولار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، فإنّ قوتهم الشرائية ارتفعت بنحو 1.93%؛ نتيجة ارتفاع معدل صرف الدولار مقابل الشيكل. ونظراً إلى ارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت، فقد شهدت القوة الشرائية للدينار التطورات نفسها على عملة الدولار تقريباً.

# 1. الاقتصاد الحقيقي والبنية التحتية

## تراجع الإنفاق العام واتساع الفجوة بين الضفة والقطاع

استمر التحسن الحذر في النشاط الاقتصادي خلال الربع الثالث 2022، نتيجةً للنمو في الإنفاق الاستهلاكي الخاص، والاستثمار، وانتعاش الصادرات، لكن الزيادة المستمرة في واردات السلع، وتراجع الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، تسببا في الحد من زخم النمو. من حيث الإنتاج، كانت التجارة والخدمات من أكبر المساهمين في النمو الاقتصادي، قابلهما انكماش بارز في النشاط الزراعي. انحصرت علامات التعافي من صدمة الجائحة في العام 2020 في الضفة الغربية، التي تمكنت بعد نحو ثلاثة أعوام من استعادة مستويات إنتاج ما قبل الجائحة، في حين ما زال قطاع غزة يعاني من أوضاع صعبة وتراجع النشاط الاقتصادي. إضافة إلى ذلك، شهد الربع الثالث 2022 استقراراً في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات مقارنة بالربع السابق، كما تقلصت الضغوط على ميزان المدفوعات مع تراجع عجز الحساب الجاري من أعلى مستوى تاريخي له في الربع الماضي؛ حيث عوضت الزيادة من تعويضات العاملين في إسرائيل، واستئناف بعض مساعدات الدول المانحة، من اتساع العجز في الميزان التجاري.

يركز هذا القسم على أداء الاقتصاد الكلي في الربع الثالث 2022، بما يشمل: الإنتاج، والاستهلاك، والأسعار، وميزان المدفوعات. كما يخصص هذا العدد من المراقب قسماً منفصلاً لقطاع المعلومات والاتصالات، ضمن التغطية لمختلف مواضيع البنية التحتية الاقتصادية بشكل دوري، فنسلط الضوء هنا على أحدث مؤشرات استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل المؤسسات الاقتصادية في فلسطين، بما يشمل أسباب عزوفهم عن تبني الحلول التكنولوجية، ومدى انتشار التجارة الإلكترونية، والتفاعل الإلكتروني مع المؤسسات الحكومية.

### 1-1 النشاط الاقتصادي[1]

تشير البيانات الأولية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (سنة الأساس 2015) بنحو 1.3% في الربع الثالث من العام 2022 مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 3,910.5 مليون دولار (انظر الشكل 1-1).[2] حصل الارتفاع ما بين الربعين المتلاحقين نتيجة نمو بمعدل 2.2% في الضفة الغربية، وتراجع بنحو 3.3% في قطاع غزة. على مستوى المقارنة السنوية، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 4.6% عن قيمته في الربع المناظر من العام 2021، 4.4% في الضفة و5.5% في القطاع. استعادت الضفة مستويات إنتاج ما قبل الجائحة بعد نحو ثلاثة أعوام، لكن عدوان الاحتلال على قطاع غزة في آب 2022، وفي أيار 2021، إضافة إلى بطء إعادة الإعمار، ما زالت تكبح نمو اقتصاده المنكوب. أما بالأسعار الجارية، فقد وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 4,747.2 مليون دولار خلال الربع الثالث من العام 2022، بواقع 3,956.7 مليون دولار في الضفة و790.5 مليون دولار في القطاع.

شهد الربع الثالث من العام 2022 تحسناً في أداء معظم القطاعات الإنتاجية والخدمية الرئيسية، باستثناء قطاعي الزراعة (-15.7%) والإدارة العامة (-1.4%). لكن، كان هناك تفاوت في أداء القطاعات الرئيسية على مستوى المقارنة السنوية؛ ما يشير إلى هشاشة التعافي في بيئة تتسم بالمخاطر الهيكلية. قابل الارتفاع في القيمة المضافة بين السنتين في قطاعات النقل (3.6%) والصناعة (3.5%) والأنشطة المالية (3.4%) والتجارة (3.2%)، انخفاض في القيمة المضافة لقطاعات الزراعة (-11%) والمعلومات والاتصالات (-8%) والإدارة العامة (-1.8%) والإنشاءات (-1.5%) والخدمات (-1.1%).

على مستوى الإنفاق، نما كل من الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص وإجمالي الاستثمار بنحو 4.1% و7.0% على الترتيب في الربع الثالث 2022 مقارنة بالربع السابق (انظر الشكل 1-2).[3] في المقابل، تراجع الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بنحو -6.8%، واتسع العجز في الميزان التجاري بنحو 10.0% بسبب الزيادة في الواردات (12.0%). على المستوى السنوي، تُظهر المقارنة بالربع المناظر من العام 2021 ارتفاعاً ملحوظاً في الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص (25.1%) وإجمالي الاستثمار (15.1%)، قابله اتساع كبير في عجز الميزان التجاري (47.9%)، وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي (-15.9%).

1 معظم الإحصاءات الواردة في هذا القسم من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وخاصة إحصاءات الحسابات القومية الربعية. يتم الإشارة إلى المصادر الأخرى حيثما تستخدم. كما أن جميع نسب التغيير مقاسة بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015) ما لم يتم الإشارة إلى غير ذلك.

2 القيمة النقدية لكافة أنواع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها محلياً بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015).

3 يشمل الإنفاق الاستهلاكي الخاص الاستهلاك النهائي للأسر والاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الربحية وتخدم الأسر المعيشية.

**شكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الربع للأعوام 2019-2022 (مليون دولار) (سنة الأساس 2015)**

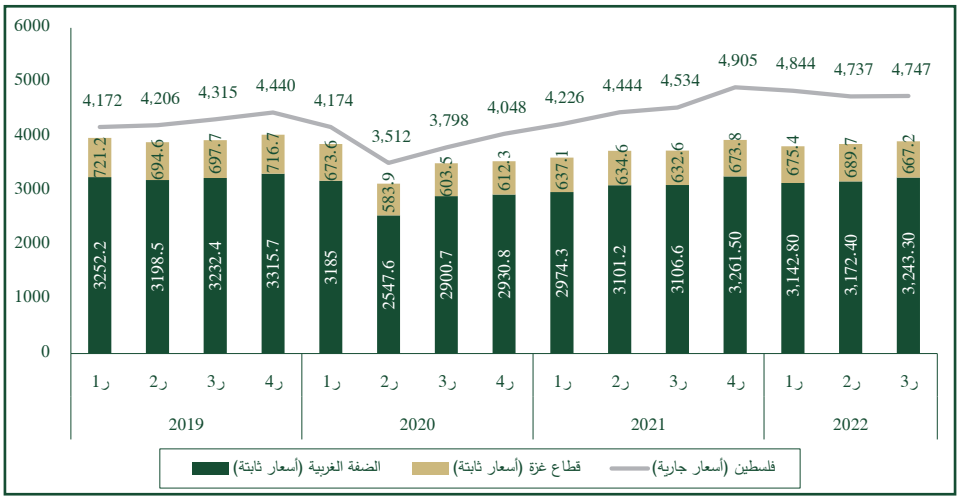


**شكل 1-2: التوزيع النسبي للإنفاق الربعي على الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2019-2022 [4]**

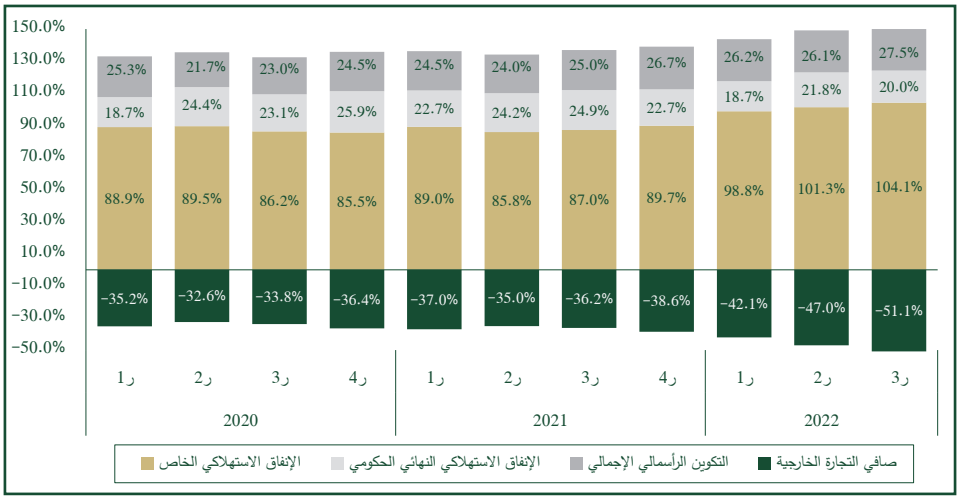


## حصّة الفرد من الناتج المحلي

ارتفعت حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 0.6% في الربع الثالث من العام 2022 مقارنة بالربع السابق (تراجعت بنحو -3.9% في قطاع غزة، وارتفعت بنحو 1.7% في الضفة الغربية) لتصل إلى نحو 770.9 دولار. وكانت حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لهذا الربع أعلى بنحو 1.8% مما كان عليه قبل سنة (ارتفعت بنحو 1.7% في الضفة الغربية وبنحو 2.5% في قطاع غزة). فيما وصلت حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، في الربع الثالث من العام 2022، إلى 935.8 دولار كمعدل لكل فلسطين، بينما يخفي هذا الرقم الفجوة الشاسعة والمقلقة في الأداء الاقتصادي والحالة المعيشية بين الضفة الغربية (1,364.9 دولار) وقطاع غزة المنكوب (363.6 دولار).

## مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال

يشير مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال إلى تراجع بيئة النشاط الاقتصادي، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، في الربع الثالث من العام 2022؛ ما دفع قيمة المؤشر إلى قيم سالبة (انظر الشكل 1-3) في كل فلسطين، على الرغم من الأداء الاقتصادي الفعلي الأفضل في الضفة. يتم احتساب المؤشر بالاعتماد على استطلاع آراء عينة ممثلة من مديري

4 مجموع النسب لا يساوي 100% بسبب صافي السهو والخطأ.

المنشآت الصناعية في الضفة والقطاع حول المستويات الحالية للتشغيل والإنتاج والمبيعات، وتوقعات تغيّرها للأشهر القادمة. ويعطي المؤشر لمحة عن الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني خلال ذلك الشهر، وبالذات التوقعات حوله للأشهر اللاحقة.

**شكل 1-3: مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال الشهري للأعوام 2021-2022**

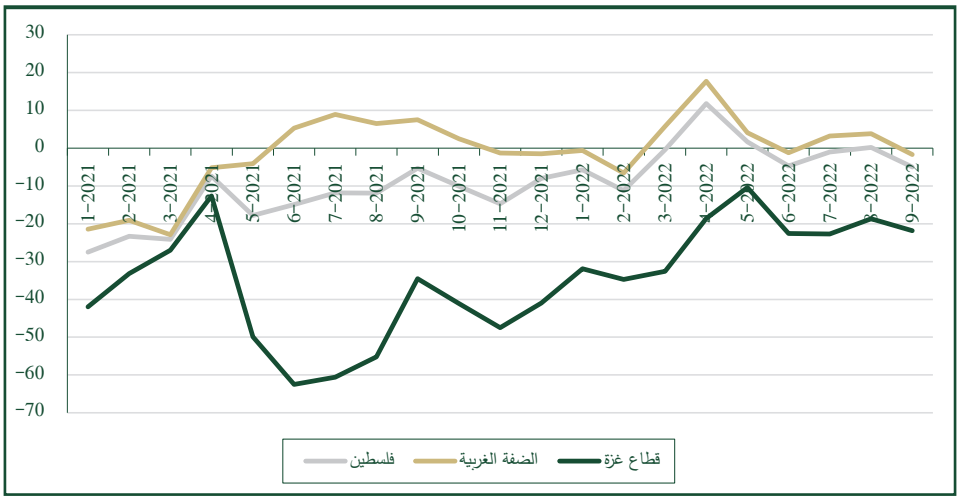


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية (2023). مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، 2021-2022. رام الله، فلسطين.

## تسجيل السيارات

في مواكبة للزيادة في الإنفاق الاستهلاكي الخاص، تشير بيانات وزارة المالية الفلسطينية إلى ارتفاع في عدد السيارات المسجلة في الضفة الغربية بنحو 7.6% في الربع الثالث 2022 مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 8,182 سيارة إضافية في ذلك الربع (انظر الشكل 1-4). يعود الارتفاع إلى زيادة مقدارها 11.2% في تسجيل السيارات الجديدة المستوردة من السوق الخارجي، و6.6% في تسجيل السيارات المستعملة المستوردة من السوق الخارجي أو الإسرائيلي. قفز عدد السيارات المسجلة في الضفة بنحو 24.1% في الربع الثالث 2022 مقارنة بالربع الثالث 2021. وتضيف مثل هذه المؤشرات للصورة المتباينة والمفارقات في مراقبة الأداء الاقتصادي الفلسطيني بين مظاهر الثراء الفردي والحرمان الجماعي.

**شكل 1-4: بيانات تسجيل السيارات المستوردة الربعية في الضفة الغربية، 2020-2022**

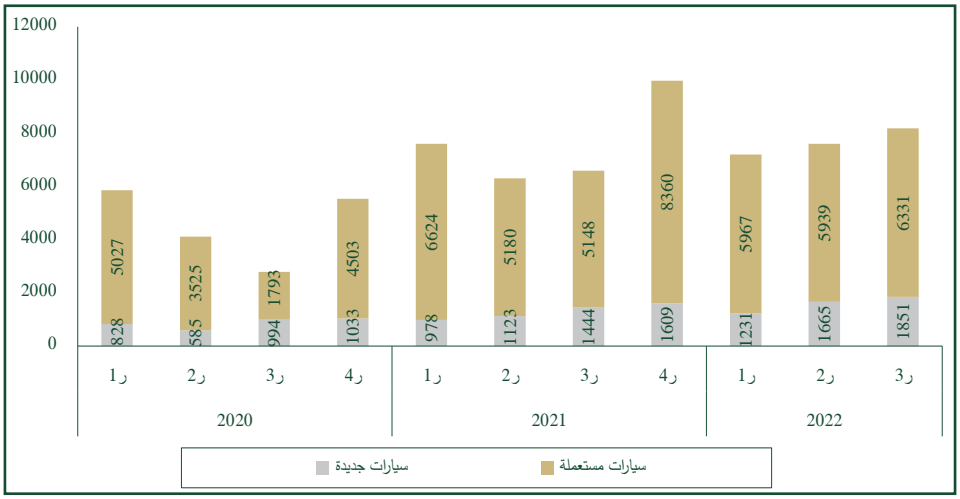


المصدر: ووزارة المالية (2023). دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة. رام الله، فلسطين.

## 2-1 القطاعات الإنتاجية: الزراعة والصناعة والإنشاءات[5]

انخفضت القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية في الربع الثالث من العام 2022 بنحو -2.8% مقارنة بالربع السابق (حافظت على المستوى نفسه في الضفة الغربية، ولكنها انخفضت بنحو -15.9% في قطاع غزة)، كما انخفضت بنحو -1.4% بالمقارنة بالربع المناظر من العام 2021 (تراجعت بنحو -1.8% في الضفة، بينما ارتفعت بنحو 0.7% في القطاع)؛ ذلك بسبب التراجع الكبير في أداء قطاع الزراعة في كل من الضفة والقطاع. نتيجة لذلك، انخفضت مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي من 23% في الربع الثاني 2022 و23.4% في الربع الثالث 2021 إلى 22.1% في الربع الثالث من العام 2022 (22.5% في الضفة و20.0% في القطاع)؛ ما ينذر بتعميق مسار التبعية الاقتصادية للخارج، ما بين زيادة استهلاك الواردات وزيادة الاعتماد على السوق الإسرائيلي لتوفير فرص عمل للفلسطينيين.

### قطاع الزراعة

شهدت القيمة المضافة لنشاط الزراعة والحراجة وصيد الأسماك انخفاضاً بنحو -15.7% في الربع الثالث 2022 مقارنة بالربع السابق (-10.4% في الضفة الغربية و-27.6% في قطاع غزة)، وبنحو -11.0% مقارنة بالربع الثالث من العام 2021 (تراجعت بنحو -12.4% في الضفة و-6.8% في القطاع). كما تراجعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 6.4% في الربع الثاني 2022 و6.3% في الربع الثالث 2021 إلى 5.4% في الربع الثالث 2022 (4.7% في الضفة 8.3% في القطاع).

### قطاع الصناعة

جاءت القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الربع الثالث 2022 أعلى بنحو 2.2% بالمقارنة بالربع الثاني 2022 (1.9% في الضفة الغربية و5.0% في قطاع غزة)؛ ما أدى إلى ارتفاع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 12.2% إلى 12.3% خلال الفترة نفسها (13.4% في الضفة و7.4% في القطاع). أما على مستوى المقارنة السنوية، فقد ارتفعت القيمة المضافة للقطاع بنحو 3.5% ما بين الأرباع المتناظرة (ارتفعت بنحو 4.0% في الضفة وانخفضت بنحو -0.8% في القطاع) (انظر الجدول 1-1).

**جدول 1-1: مقارنة ربعية للقيمة المضافة من القطاعات الصناعية للعامين 2021 و2022 (مليون دولار) (سنة الأساس 2015)**

| النشاط الاقتصادي | ر3 2021 | ر2 2022 | ر3 2022 | نسبة التغير عن الربع السابق | نسبة التغير عن الربع المناظر |
|---|---|---|---|---|---|
| التعدين واستغلال المحاجر | 12.7 | 11.6 | 12.3 | %6.0 | %3.1- |
| الصناعات التحويلية | 397.2 | 405.5 | 413.7 | %2.0 | %4.2 |
| إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء | 41.8 | 40.4 | 44.7 | %10.6 | %6.9 |
| إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها | 14.8 | 14.5 | 11.9 | %17.9- | %19.6- |
| **قطاع الصناعة (المجموع)** | **466.5** | **472.0** | **482.6** | **%2.2** | **%3.5** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023). إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2022. رام الله، فلسطين.

ارتفع الرقم القياسي الكلي لكميات الإنتاج الصناعي بمقدار 1.6% و1.1% في الربع الثالث 2022 مقارنة بالربع السابق والربع المناظر 2021، على التوالي، ليصل إلى 109.6 نقطة (سنة الأساس 2019) (انظر الشكل 1-5).

### قطاع الإنشاءات

ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات بنحو 2.1% في الربع الثالث 2022 مقارنة بالربع السابق (ارتفعت بنحو 7.2% في الضفة الغربية وانخفضت بنحو -0.8% في قطاع غزة)، لكنها لا تزال أقل بنحو 1.5% من القيمة المسجلة

5 مصدر الأرقام في هذا الجزء: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023). إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2022. رام الله، فلسطين.

في الربع المناظر 2021. حافظ قطاع الإنشاءات على نسبة المساهمة نفسها في الناتج المحلي الإجمالي ما بين الأرباع المتتالية (4.4%)، التي انخفضت من نحو 4.7% في الربع الثالث 2021.

**شكل 1-5: الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي الربعي، 2020-2022 (سنة الأساس 2019)**

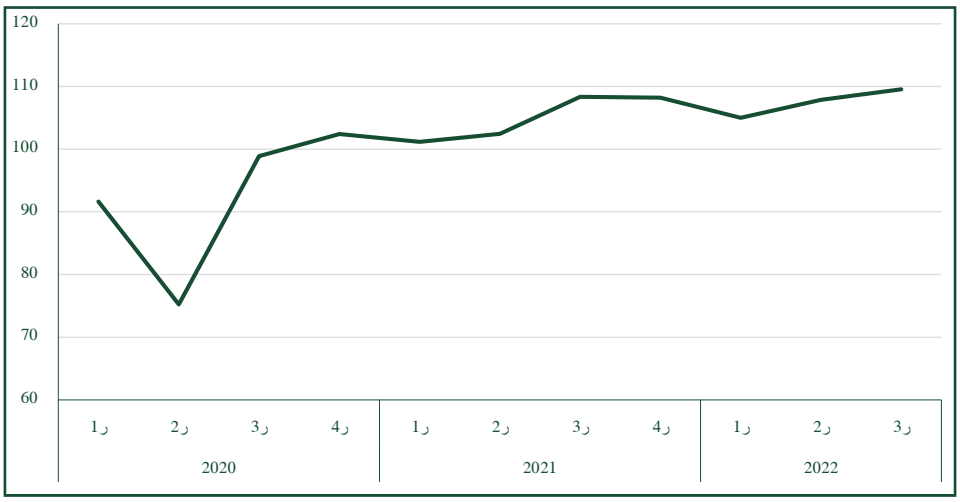


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023). مسوح الأرقام القياسية، 2020-2022. رام الله-فلسطين.

من ناحية رخص الأبنية، تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع بنحو 2.1% في عدد الرخص الصادرة في الربع الثالث 2022 مقارنة بالربع السابق، وإلى تراجع بنحو -6.7% مقارنة بالربع الثالث 2021 (انظر الشكل 1-6). بلغ عدد رخص الأبنية الصادرة للمباني السكنية وغير السكنية 2,665 رخصة خلال الربع الثالث من العام 2022، منها 1,626 رخصة لأبنية جديدة. كما بلغ عدد الوحدات السكنية المرخصة 5,510 وحدة سكنية في الربع الثالث 2022، مجموع مساحتها 906 آلاف متر مربع، بينما ارتفع عدد الوحدات السكنية الجديدة بنحو 9% مقارنة بالربع السابق، لكنها انخفضت بنحو 2% مقارنة بالربع المناظر من العام 2021.[6] تظهر هذه البيانات أن هناك ثباتاً نسبياً في الاستثمارات العقارية الجديدة بعد ما تكبدتها من صدمة في 2020، وكذلك ما زال يخيم عدم اليقين على المشهد المستقبلي، وبالتالي تباطؤ وتيرة النشاط الإنشائي والعقاري.

**شكل 1-6: المساحات المرخصة (ألف متر مربع) والقيمة المضافة لقطاع الإنشاءات في فلسطين (سنة الأساس 2015)، بيانات ربعية 2020-2022**

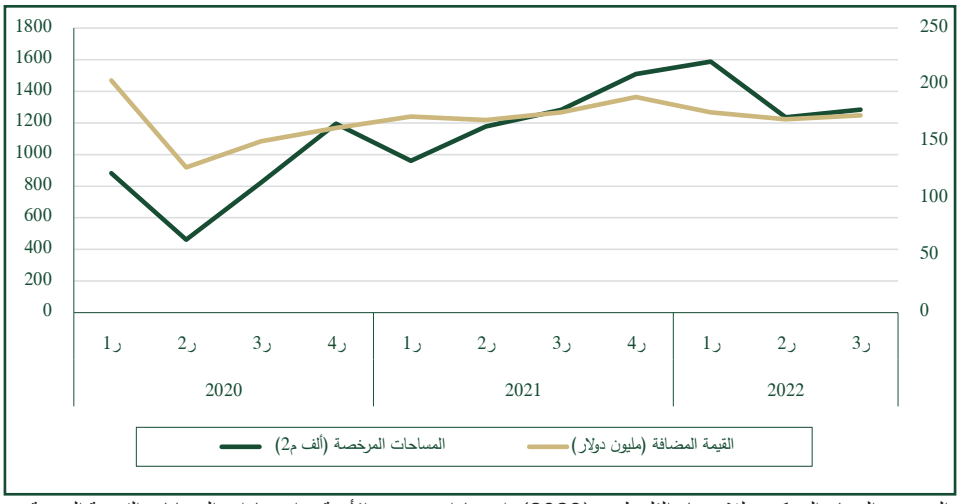


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023). إحصاءات رخص الأبنية، وإحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2020-2022. رام الله، فلسطين.

6 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023). إحصاءات رخص الأبنية، وإحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2020-2022. رام الله، فلسطين

## 3-1 القطاعات التجارية والمالية والخدمية

يشير الجدول 1-2 إلى الأنشطة الاقتصادية المُكونة للقطاعات التجارية والمالية والخدمية في الاقتصاد الفلسطيني، التي ارتفعت القيمة المضافة الكلية لها بنحو 1.9% في الربع الثالث 2022 مقارنة بالربع السابق (2.4% في الضفة الغربية و0.4% في قطاع غزة)، وبنحو 0.1% مقارنة بالربع المناظر 2021 (انخفضت بنحو -1.1% في الضفة بينما ارتفعت بنحو 5.0% في القطاع). كما ارتفعت مساهمة هذه القطاعات في الناتج الإجمالي المحلي من 59.2% في الربع الثاني 2022 إلى 59.6% في الربع الثالث 2022 (56.9% في الضفة و73.1% في القطاع)، لكنها انخفضت من 62.2% في الربع الثاني 2021.

**جدول 1-2: مقارنة ربعية للقيمة المضافة للقطاعات الخدماتية للأعوام 2021 و2022 (مليون دولار) (سنة الأساس 2015)**

| النشاط الاقتصادي | ر3 2021 | ر2 2022 | ر3 2022 | نسبة التغير عن الربع السابق | نسبة التغير عن الربع المناظر |
|---|---|---|---|---|---|
| تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية | 674.2 | 665.3 | 695.7 | %4.6 | %3.2 |
| النقل والتخزين | 57.9 | 55.7 | 60 | %7.7 | %3.6 |
| الأنشطة المالية وأنشطة التأمين | 178.4 | 180.7 | 184.5 | %2.1 | %3.4 |
| المعلومات والاتصالات | 129.6 | 117.4 | 119.2 | %1.5 | %8.0- |
| أنشطة خدمات الإقامة والطعام | 53.1 | 46.4 | 56.7 | %22.2 | %6.8 |
| الأنشطة العقارية والإيجارية | 167.6 | 170.7 | 169.3 | %0.8- | %1.0 |
| الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية | 39.7 | 35.9 | 40.6 | %13.1 | %2.3 |
| أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة | 29 | 28.5 | 30.9 | %8.4 | %6.6 |
| التعليم | 253.3 | 253.3 | 246.9 | %2.5- | %2.5- |
| الصحة والعمل الاجتماعي | 187.9 | 173.1 | 181.1 | %4.6 | %3.6- |
| الفنون والترفيه والتسلية | 19 | 19 | 23.8 | %25.3 | %25.3 |
| أنشطة الخدمات الأخرى | 76 | 79.2 | 67.1 | %15.3- | %11.7- |
| الإدارة العامة والدفاع | 459 | 457.2 | 450.7 | %1.4- | %1.8- |
| الخدمات المنزلية | 1.8 | 2 | 2 | %0.0 | %11.1 |
| القطاعات الخدمية | 2,326.5 | 2,284.4 | 2,328.5 | %1.9 | %0.1 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023). إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2022-2023. رام الله، فلسطين.

## 4-1 ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي

تعاني فلسطين من عجز مزمن في الميزان التجاري؛ لأن قيمة الواردات تشكل أكثر من ثلاثة أضعاف الصادرات. تساهم تعويضات العاملين في إسرائيل والمساعدات والتحويلات والدخل المتحقق من الاستثمارات في الخارج في سد جزء من العجز، إلا أنها في غياب قدرة إنتاجية محلية قوية، غير كافية لتغطية كامل الاستهلاك المحلي الخاص والعام، الذي يعادل نحو 124.2% من الناتج المحلي في الربع الثالث 2022. ولذلك، استمر العجز في الحساب الجاري الذي هو تعبير عن فجوة موارد مزمنة في الاقتصاد الفلسطيني التي يتم تمويلها بالاقتراض.[7]

خلال الربع الثالث 2022، انخفض عجز الحساب الجاري بنحو -19.8% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 604.5 مليون دولار. عوضت الزيادة في تعويضات العاملين في إسرائيل بنحو 15.9%، وفي مساعدات الدول المانحة للقطاع الحكومي بنحو 216.7%، وفي التحويلات الجارية للقطاعات غير الحكومية بنحو 10.6%، وفي الصادرات بنحو 10%، عن الزيادة في الواردات (بنحو 8.6%)؛ ما أدى إلى انخفاض العجز في الحساب الجاري. نتيجة لذلك، انخفض صافي الاقتراض من الخارج (الحساب المالي) بنحو -65.9% مقارنة بالربع السابق (انظر الجدول 1-3). أما على المستوى السنوي، فقد اتسع

7 الحساب الجاري هو سجل معاملات دولة ما مع بقية دول العالم. ويحتوي السجل على الميزان التجاري، وصافي الأرباح من الاستثمارات الخارجية، وصافي المدفوعات التحويلية. يشير عجز الحساب الجاري إلى أن الدولة عليها التزامات مالية للخارج أكبر من الدخل والتحويلات التي تصلها من الخارج.

العجز في الحساب الجاري بنحو 67.8% في الربع الثالث 2022 مقارنة بالربع المناظر 2021؛ ذلك بسبب الزيادة الكبيرة والمتواصلة في الواردات (35.3%)، التي كانت أكبر من الزيادة في صافي الدخل الأولي (12.9%)، وصافي الدخل الثانوي (101.5%). وهذا أدى إلى ارتفاع صافي الاقتراض من الخارج بنحو 94.3% خلال الفترة نفسها.

**جدول 1-3: مقارنة ربعية لمؤشرات مختارة من ميزان المدفوعات للأعوام 2021 و2022 (مليون دولار بالأسعار الجارية)**

| البند | ر3 2021 | ر2 2022 | ر3 2022 | نسبة التغير عن الربع السابق | نسبة التغير عن الربع المناظر |
|---|---|---|---|---|---|
| العجز في الحساب الجاري (صافي) | 360.3- | 753.3- | 604.5- | %19.8- | %67.8 |
| العجز في الميزان التجاري (الصادرات-الواردات) | 1,709.2- | 2,280.9- | 2,464.5- | %8.0 | %44.2 |
| الصادرات | 779.6 | 820.9 | 903.2 | %10.0 | %15.9 |
| الواردات | 2,488.8 | 3,101.8 | 3,367.7 | %8.6 | %35.3 |
| الدخل الأولي (صافي) | 968.1 | 953.4 | 1,092.8 | %14.6 | %12.9 |
| منها: تعويضات العاملين في إسرائيل | 920.2 | 917.3 | 1,062.9 | %15.9 | %15.5 |
| منها: دخل الاستثمار | 58.6 | 66.6 | 73.9 | %11.0 | %26.1 |
| الدخل الثانوي (التحويلات الجارية) (صافي) | 380.8 | 574.2 | 767.2 | %33.6 | %101.5 |
| منها: تحويلات الدول المانحة للقطاع الحكومي | 24.1 | 61.2 | 193.8 | %216.7 | %704.1 |
| منها: التحويلات الجارية للقطاعات غير الحكومية (يشمل دعم المانحين) | 455.5 | 553.6 | 612.5 | %10.6 | %34.5 |
| منها: التدفقات الخارجة من فلسطين | 163.9 | 93.9 | 100.8 | %7.3 | %38.5- |
| التحويلات الرأسمالية (صافي) | 122.7 | 99.1 | 112.2 | %13.2 | %8.6- |
| منها للقطاع الحكومي من المانحين | 47.2 | 25 | 36.7 | %46.8 | %22.2- |
| منها للقطاعات الأخرى | 75.5 | 74.1 | 75.5 | %1.9 | %0.0 |
| صافي الاقتراض (الحساب المالي) | 151- | 861.3- | 293.4- | %65.9- | %94.3 |
| منها: الاستثمار المباشر (صافي) | 21.4 | 107.5- | 95.3 | %188.7- | %345.3 |
| منها: استثمار الحافظة (صافي) | 57.7- | 157- | 128.2 | %181.7- | %322.2- |
| منها: الودائع (بالعملات الأجنبية) | 55.1- | 612.9- | 644.4- | %5.1 | %1069.5 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية (2023). إحصاءات ميزان المدفوعات الربعية، 2010-2022. رام الله، فلسطين.

على مستوى الحسابات القومية، ارتفع صافي الدخل من الخارج بنحو 14.6% ما بين الربع الثاني 2022 والربع الثالث 2022؛ بسبب الزيادة في صافي تعويضات العاملين (15.6%)، ليصل إلى 1,092.8 مليون دولار بالأسعار الجارية (انظر جدول 1-4).[8] كان النمو في صافي الدخل من الخارج بالأسعار الجارية أكبر من النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (0.2%). ونتيجة لذلك، ارتفع الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية بنحو 2.6%، وارتفعت مساهمة صافي الدخل من الخارج في الدخل القومي الإجمالي من 16.8% في الربع الثاني 2022 إلى 18.7% في الربع الثالث 2022.[9] مع اجتياز قيمة التحويلات الربعية للعاملين الفلسطينيين في السوق الإسرائيلي مبلغ المليار دولار، وهي مرشحة لمواصلة الارتفاع، فإن هذه الأرقام القياسية تدل على تفاقم مشكلتين أساسيتين في معضلة التنمية الفلسطينية. فمن جهة، تؤكد انعدام فرص العمل المحلية بعد ما يزيد على 25 سنة من توقيع الاتفاقات الاقتصادية التي كان بموجبها سيتم تشييد اقتصاد فلسطيني منتج. ومن جهة أخرى، ربط مصير ما لا يقل عن 20% من الدخل القومي الفلسطيني، والازدهار الفردي، بالتبعية لمقتضيات سوق العمل (والاعتبارات الأمنية والسياساتية) الإسرائيلية.

8 تم احتساب التغير المئوي على أساس الأسعار الجارية لغرض المقارنة مع ميزان المدفوعات.

9 الناتج القومي الإجمالي هو مجموع القيمة السوقية لجميع المنتجات والخدمات النهائية التي ينتجها اقتصاد دولة ما، من خلال وسائل الإنتاج المملوكة من قبل مواطنيها في إطار فترة زمنية محددة، سواء كان الإنتاج يتم داخل أو خارج الحدود الجغرافية للدولة. الفرق بين الناتج المحلي والناتج القومي هو في بند "صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية"؛ أي الفرق بين إجمالي الدخول التي يحصل عليها مواطنو الدولة من الخارج وإجمالي دخول الأجانب من الدولة.

**جدول 1-4: مقارنة ربعية لمتغيرات الحسابات القومية الرئيسية للأعوام 2021 و2022 (مليون دولار بالأسعار الجارية)**

| المتغير | ر3 2021 | ر2 2022 | ر3 2022 | نسبة التغير عن الربع السابق | نسبة التغير عن الربع المناظر |
|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي | 4,533.9 | 4,737.2 | 4,747.2 | %0.2 | %4.7 |
| صافي الدخل من الخارج | 968.1 | 953.4 | 1,092.8 | %14.6 | %12.9 |
| صافي تعويضات العاملين | 931.7 | 930.2 | 1,075.7 | %15.6 | %15.5 |
| صافي دخل الملكية | 36.4 | 23.2 | 17.1 | -%26.4 | -%53.1 |
| الدخل القومي الإجمالي | 5,502.0 | 5,690.6 | 5,840.0 | %2.6 | %6.1 |
| صافي التحويلات الجارية من الخارج | 380.4 | 574.2 | 767.2 | %33.6 | %101.7 |
| الدخل القومي المتاح الإجمالي | 5,882.4 | 6,264.7 | 6,607.2 | %5.5 | %12.3 |
| الاستهلاك النهائي | 5,071.1 | 5,854.8 | 5,930.6 | %1.3 | %16.9 |
| الادخار | 811.3 | 409.9 | 676.6 | %65.1 | -%16.6 |
| العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | %7.9 | %15.9 | %12.7 | - | - |
| العجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | %37.7 | %48.1 | %51.9 | - | - |

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023). إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2022-2023. رام الله، فلسطين. حسابات الباحث.

ارتفع صافي الاستثمار الدولي لفلسطين بنحو 9.3% في الربع الثالث من العام 2022 مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 3.36 مليار دولار.[10] ونتج ذلك من ارتفاع إجمالي الأصول المستثمرة في الخارج بنحو 2.4% (لتصل إلى 9.45 مليار دولار)، وخاصة ارتفاع استثمارات سلطة النقد والقطاع المصرفي الفلسطيني في سندات الدين الأجنبية (45% و8.7% على التوالي)، وارتفاع سندات الدين في الأصول الاحتياطية (51.4%)، الذي يمكن ربطه بالارتفاع الذي شهده مختلف دول العالم في عائد السندات؛ بسبب رفع أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية عالمياً. هذا إضافة إلى انخفاض إجمالي الالتزامات الأجنبية بحوالي 1% (إلى 6.1 مليار دولار)؛ بسبب تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في حقوق الملكية وأسهم صناديق الاستثمار الفلسطينية (بنحو 4.6%)، الذي يمكن ربطه بالتراجع الذي شهدته مؤشرات أسواق الأوراق المالية عالمياً. أما على المستوى السنوي، فقد انخفض صافي الاستثمار الدولي لفلسطين بحوالي -6.8% في الربع الثالث 2022 مقارنة بالربع الثالث 2021؛ نتيجة ارتفاع إجمالي الالتزامات الأجنبية بنحو 4.5%، التي كانت أكبر من الزيادة في إجمالي الأصول المستثمرة في الخارج (0.1%). (أنظر الجدول 1-5).

من الجدير بالذكر أن حوالي 62.5% (أي 95.0 مليار دولار) من إجمالي أرصدة الأصول هي ودائع للقطاع المصرفي في الخارج ونقد أجنبي لدى القطاع المصرفي وسلطة النقد، وذلك بسبب الاعتماد على العملات الأجنبية في ظل غياب عملة وطنية فلسطينية. وهذا يعرّض الاقتصاد الفلسطيني لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، وخاصة الدولار الأمريكي. أما من حيث الالتزامات الأجنبية، فيشكل الاستثمار المباشر في حقوق الملكية وأسهم صناديق الاستثمار نحو 48.5% من أرصدة الخصوم، تليه القروض للحكومة العامة (21%)، والاستثمارات الحافظة في حقوق الملكية وأسهم صناديق الاستثمار المحلية (15.1%)، وودائع لدى القطاع المصرفي الفلسطيني (11.3%).

بلغ إجمالي الدين الخارجي (المتراكم) نحو 2.2 مليار دولار نهاية الربع الثالث 2022، مرتفعاً بنحو 4.0% مقارنة بالربع السابق، ويشكل الدين العام حوالي 57.7% من إجمالي الدين الخارجي (انظر الجدول 1-6). نتج ذلك من ارتفاع دين المصارف الخارجي طويل الأجل (30.8%)، وارتفاع دين الحكومة الخارجي قصير الأجل (4.8%)، مقابل انخفاض دين الحكومة الخارجي طويل الأجل (-3.2%). ظهرت نزعة مشابهة عند المقارنة بالربع المناظر 2021 كما يبين الجدول 1-6. من الجدير بالذكر أن دين الحكومة هو أساساً طويل الأجل، ويشكل 48.8% من إجمالي الدين الخارجي الفلسطيني.

10 وضع الاستثمار الدولي هو بيان إحصائي يوضح، عند تاريخ معين، وضعية الأصول المالية للمقيمين في اقتصاد ما، التي تمثل مطالبات على غير المقيمين من جهة، والتزامات المقيمين إزاء غير المقيمين من جهة أخرى. ويحتسب صافي وضع الاستثمار الدولي الفرق بين الأصول المالية الخارجية ونظيرتها على مستوى الخصوم.

**جدول 1-5: مقارنة ربعية لوضع الاستثمار الدولي للأعوام 2021 و2022 (مليون دولار بالأسعار الجارية)**

| البند | ر3 2021 | ر2 2022 | ر3 2022 | نسبة التغير عن الربع السابق | نسبة التغير عن الربع المناظر |
|---|---|---|---|---|---|
| صافي الاستثمار الدولي | 3,607.0 | 3,073.0 | 3,360.0 | %9.3 | %6.8- |
| 1. الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي) | 2,557.0- | 2,822.0- | 2,679.0- | %5.1- | %4.8 |
| 2. استثمارات الحافظة (صافي) | 691 | 509 | 661 | %29.9 | %4.3- |
| 3. استثمارات أخرى (صافي) | 4,679.0 | 4,556.0 | 4,374.0 | %4.0- | %6.5- |
| 4. أصول احتياطية | 794 | 830 | 1,004.0 | %21.0 | %26.4 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية (2023). وضع الاستثمار الدولي وإحصاءات الدين الخارجي الربعية، 2010-2022. رام الله، فلسطين. تم حساب صافي البنود الفرعية بناء على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد.

**جدول 1-6: مقارنة ربعية لمكونات الدين الخارجي للأعوام 2021 و2022 (مليون دولار بالأسعار الجارية)**

| القطاع الاقتصادي | ر3 2021 | ر2 2022 | ر3 2022 | نسبة التغير عن الربع السابق | نسبة التغير عن الربع المناظر |
|---|---|---|---|---|---|
| الحكومة العامة | 1,323.0 | 1,305.0 | 1,278.0 | %2.1- | %3.4- |
| قصير الأجل | 168 | 188 | 197 | %4.8 | %17.3 |
| طويل الأجل | 1,155.0 | 1,117.0 | 1,081.0 | %3.2- | %6.4- |
| المصارف | 748 | 679 | 792 | %16.6 | %5.9 |
| قصير الأجل | 394 | 309 | 308 | %0.3- | %21.8- |
| طويل الأجل | 354 | 370 | 484 | %30.8 | %36.7 |
| القطاعات الأخرى | 43 | 104 | 104 | %0.0 | %141.9 |
| قصير الأجل | 0 | 0 | 0 | - | - |
| طويل الأجل | 43 | 104 | 104 | %0.0 | %141.9 |
| الاستثمار المباشر (الاقتراض ما بين الشركات التابعة المنتسبة) | 17 | 41 | 41 | %0.0 | %141.2 |
| **إجمالي رصيد الدين الخارجي** | **2,131.0** | **2,129.0** | **2,215.0** | **%4.0** | **%3.9** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية (2023). وضع الاستثمار الدولي وإحصاءات الدين الخارجي الربعية، 2010-2022. رام الله، فلسطين.

## 5-1 الأسعار[11]

الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو متوسط أسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط استهلاك العائلة المتوسطة في بلد ما. يطلق على مجموعة السلع والخدمات المختارة هذه اسم "سلّة الاستهلاك". أما معدّل التضخم فهو معدّل الارتفاع في هذا الرقم القياسي بين تاريخين محددين، وهو يعبر عن التغير في القوّة الشرائية للدخل.

### الرقم القياسي لأسعار المستهلك

يبين الشكل 1-7 أدناه منحنيَيْن، يصور الأول تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك بين الربع الأول 2020 والربع الثالث 2022. بينما يقيس المنحنى الآخر التبدل المئوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع سنة مقارنة بالربع السابق عليه؛ أي معدّل التضخم في كل ربع سنة. وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الثالث 2022 إلى نحو 106.1 نقطة مقارنة بنحو 106.2 نقطة في الربع الثاني 2022؛ أي إن معدل التضخم بلغ (-0.09%) تقريباً. بينما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنحو 3.71% مقارنة بالربع المناظر 2021.

11 مصدر الأرقام في هذا الجزء: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023). مسوح الأرقام القياسية، 2010-2022. رام الله-فلسطين.

**شكل 1-7: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدّل التضخم الربعي، 2020-2022 (سنة الأساس 2018)**

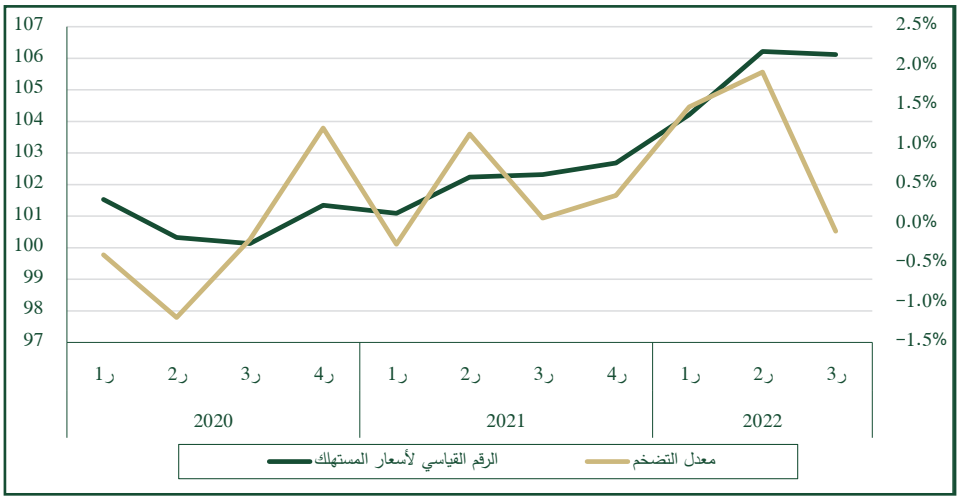


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023). مسوح الأرقام القياسية، 2010 -2022. رام الله-فلسطين.

## أسعار المنتج وأسعار الجملة

شهد الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقّاها المنتجون المحلّيون) ارتفاعاً بمقدار 0.7% بين الربع الثالث 2022 والربع الثاني 2022 (انظر الشكل 1-8). نتج هذا من ارتفاع أسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بنحو 0.9%، وانخفاض أسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً والمصدرة إلى الخارج بمقدار -0.7%. أما على مستوى المقارنة السنوية، فشهد الرقم القياسي لأسعار المنتج ارتفاعاً بنحو 5.1% في الربع الثالث 2022 مقارنة بالربع الثالث 2021؛ نتيجة ارتفاع أسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بنحو 5.3%، وارتفاع أسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً والمصدرة إلى الخارج بمقدار 2.9%، بينما انخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة (سعر البيع إلى تجار التجزئة)، بنحو -1.0% بين الربعين الثالث والثاني 2022؛ نتيجة انخفاض أسعار الجملة للسلع المستوردة بنحو -1.4%، مقابل ارتفاع أسعار الجملة للسلع المحلية بنحو 0.2%. وبالمقارنة بالربع المناظر 2021، ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة بنحو 5.4%؛ نتيجة ارتفاع أسعار الجملة للسلع المحلية والمستوردة بنسبة 7.6% و5.2% على التوالي.

**شكل 1-8: تطوّر الرقم القياسي الربعي لأسعار المنتج وأسعار الجملة، 2020-2022**

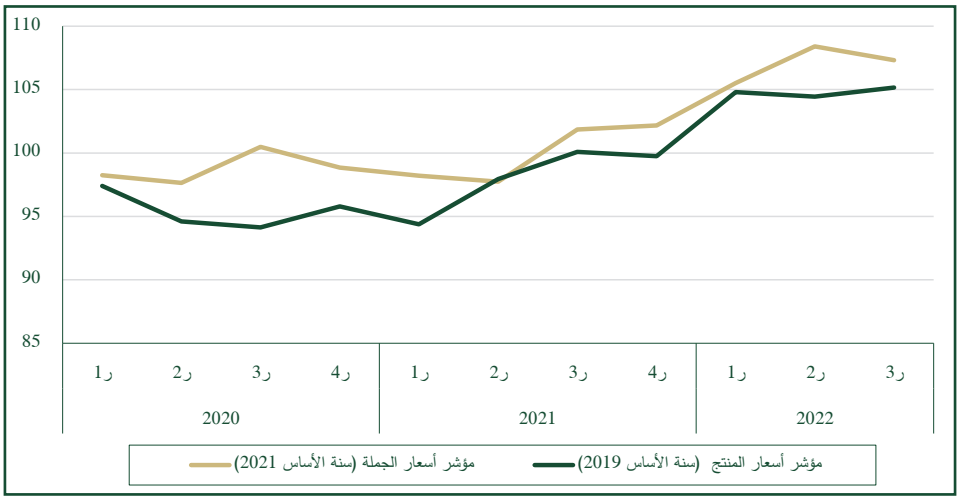


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023). مسوح الأرقام القياسية، 2020-2022. رام الله-فلسطين.
حسابات الباحث.

## أسعار العقارات السكنية

بلغت قيمة مؤشر سلطة النقد لأسعار العقارات السكنية الكلي 113.8 نقطة في الربع الثالث 2022، مرتفعاً بنحو 0.8% مقارنة بالربع السابق (انظر الشكل 1-9). المؤشر الكلي عبارة عن مؤشر تجميعي لمؤشرين فرعيين: الأول مؤشر للشقق السكنية (بلغ 107.3 نقطة بمعدل نمو 0.8% ما بين الأرباع المتتالية)، والآخر للمنازل التي تشمل الفلل (بلغ 118.3 نقطة مرتفعاً بنحو 0.9% مقارنة بالربع الثاني 2022). أما على المستوى السنوي، فارتفعت قيمة المؤشر الكلي بنحو 5.5% مقارنة بالربع الثالث 2021؛ ذلك بسبب ارتفاع مؤشر أسعار المنازل بنحو 7.8%، ومؤشر الشقق السكنية بنحو 1.8%.

شكّل ارتفاع تكاليف البناء أحد الأسباب التي ساهمت في زيادة أسعار العقارات السكنية على المستوى السنوي؛ حيث ارتفع مؤشر أسعار تكاليف البناء للمباني السكنية في الضفة الغربية بنحو 4.9% في الربع الثالث 2022 مقارنة بالربع المناظر من العام 2021. وتزامنت هذه الزيادة في تكاليف مدخلات الإنتاج مع تراجع الاستثمار في المباني بنحو -1.3%، وتراجع القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات (-1.5%)، وانخفاض عدد رخص البناء الصادرة (-6.7%)؛ ما يعكس انخفاضاً في عرض الوحدات السكنية.

في المقابل، نما الدخل القومي المتاح الإجمالي بنحو 11.3% خلال الفترة نفسها، وهو أحد العوامل المهمة في تفسير الطلب على الوحدات السكنية. أما على المستوى الربعي، فقد تراجع مؤشر أسعار تكاليف البناء للمباني السكنية في الضفة الغربية للمرة الأولى منذ عامين ونصف العام (-0.6%)، وارتفع الاستثمار في المباني بنحو 6.8%، هذا إضافة إلى نمو القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات (2.1%)، وارتفاع عدد رخص البناء الصادرة (2.1%). كما ارتفع الدخل القومي المتاح الإجمالي بنحو 6% في الربع الثالث 2022 مقارنة بالربع السابق.

**شكل 1-9: مؤشر سلطة النقد لأسعار العقارات السكنية في فلسطين (سنة الأساس 2018)، ومؤشر أسعار تكاليف بناء المباني السكنية في الضفة الغربية (سنة الأساس 2013)، ومساحة الوحدات السكنية الجديدة المرخصة في فلسطين (ألف متر مربع) من الربع الأول 2019 إلى الربع الثالث 2022**

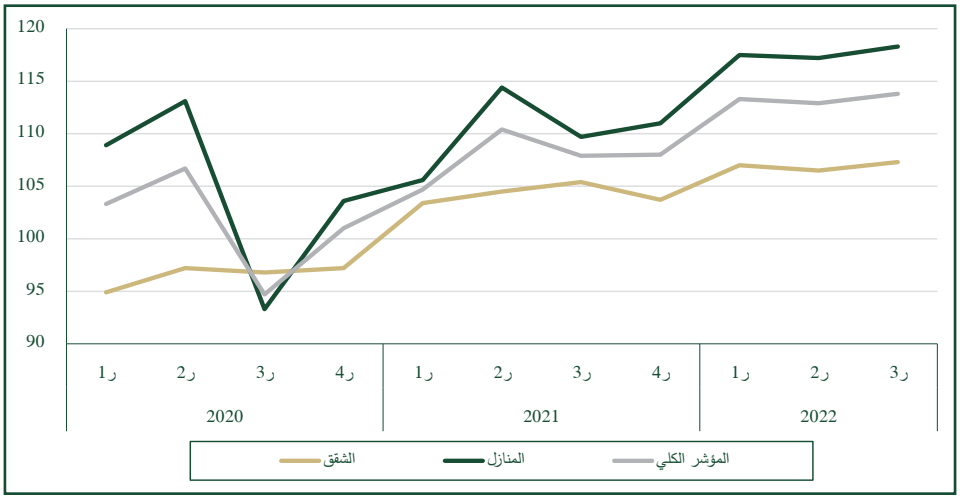


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية (2023). مؤشر أسعار العقارات السكنية في فلسطين.

## القوة الشرائية[12]

## القوة الشرائية للشيكل

يعني انخفاض مؤشر أسعار المستهلك، خلال الربع الثالث 2022 بنحو 0.09% مقارنة بالربع السابق، تحسن القوة الشرائية بعملة الشيكل بالمقدار نفسه خلال هذه الفترة، لكن القوة الشرائية بعملة الشيكل في الربع الثالث 2022 لا تزال

12 تعرّف القوة الشرائية على أنّها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من ثروة، وتعتمد على دخل المستهلك، وعلى التغير في معدل الأسعار، وسعر صرف العملة، لذا فإنّ التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل - معدل التضخم.

أقل من مثيلتها في الربع المناظر 2021، كما يبدو جلياً في الشكل 1-10. علماً أن تطور القوة الشرائية لعملة الشيكل يعادل ويعاكس معدل التغير في أسعار المستهلك.

## القوة الشرائية للدولار والدينار

شهد الربع الثالث من العام 2022 ارتفاع متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل (البيع) بنحو 1.84% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 5.19% مقارنة بالربع المناظر 2021. بناءً على ذلك، وبسبب الزيادة في سعر صرف الدولار، فإن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون دخلهم بالدولار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، قد ارتفعت خلال الربع الثالث 2022 بنحو 1.93% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 1.47% مقارنة بالربع المناظر. ونظراً إلى ارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت، فقد شهدت القوة الشرائية للدينار نسب ارتفاع شبيهة بتلك الخاصة بعملة الدولار، تقريباً.

**شكل 1-10: تطور القوة الشرائية بالعملات الرئيسية المتداولة محلياً، الربع الثالث 2022 مقارنة بالربع الثاني 2022 والربع الثالث 2021 (نسبة مئوية)**

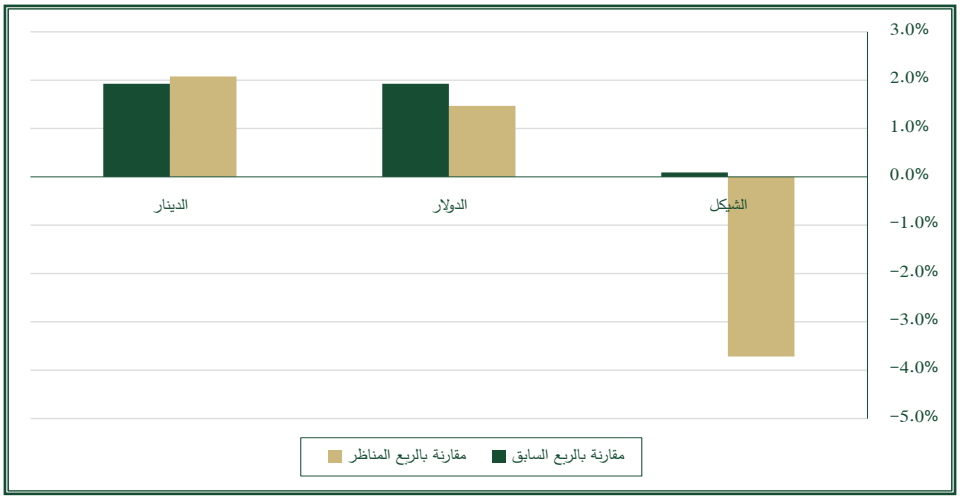


المصدر: تم حساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

## 1-6 البنية التحتية الخدمية: تكنولوجيا الأعمال[13]

هناك إجماع في الأدبيات السابقة على الدور المحوري للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحفيز النمو الاقتصادي، خاصة في البلدان التي أدركت أهميتها، وتبنت سياسات فاعلة تشجع على البحث والتطوير المحلي للتكنولوجيا الحديثة بأشكالها المختلفة. تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطبيقات الأعمال الإلكترونية، في تحسين إدارة المعلومات والمعرفة داخل المؤسسات، ويمكن أن تزيد من سرعة المعاملات، وموثوقيتها، وتقلل تكاليفها. وهي أيضاً أدوات فعالة لتعزيز الاتصالات الخارجية، وزيادة كفاءة العمليات والمعاملات بين الشركات والمؤسسات، وكذلك لتحسين جودة الخدمات للعملاء والمواطنين، إذا تم تطبيقها بطريقة فعالة وصحيحة وسهلة الاستخدام. على الرغم من هذه المزايا، ومع التبني المتزايد لتكنولوجيا المعلومات في الشركات والمؤسسات العامة في فلسطين، فإن نسب استخدامها لا تزال متواضعة، وخاصة في القطاعات الإنتاجية وبين الشركات الصغيرة والمتوسطة.

تناولت الأعداد السابقة من المراقب أهمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتطور الكبير الذي شهده على مدى العقدين الماضيين، من حيث الانتشار بين الأسر الفلسطينية، لكنه انتشار متدنٍ مقارنة بما يتم رصده في الدول المتقدمة. كما تطرقت الأعداد السابقة إلى العراقيل والقيود التي يضعها الاحتلال أمام تطور هذا القطاع المحوري وتوسعه، وإلى الحاجة الملحة لتحسين البنية التحتية للاتصالات والتكنولوجيا؛ من أجل تحسين وصول

13 معظم المعلومات والإحصاءات في هذا القسم من مسح الأعمال حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (2021)، الذي نشره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني العام 2022.

الأفراد إلى الإنترنت وخدمات تكنولوجيا المعلومات، وكذلك رفع مستوى الخدمات المقدمة وتخفيض أسعارها. أما هذا العدد من المراقب، فيركز على مدى انتشار وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في قطاع الأعمال في فلسطين، والأسباب الرئيسية التي تحد من التبني/الاستخدام الأوسع لها.

## استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تشير نتائج مسح قطاع الأعمال حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2021، إلى أن الهاتف النقال هو أكثر وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استخداماً من قبل المؤسسات الاقتصادية لأغراض العمل (91.9%)، تليه وسائل التواصل الاجتماعي والمهني (78.5%)، والإنترنت (61.1%)، والحاسوب (41.4%) (انظر جدول 1-7). أما الوسائل الأخرى التي تم مسحها، مثل: وسائل الدفع الإلكتروني، وإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية[14] ... وغيرها، فإن نسب استخدامها متدنية إجمالًا. كما تشير بيانات الإحصاء إلى أن المؤسسات الكبيرة التي توظف 50 عاملاً فأكثر، والمؤسسات التي تعمل في أنشطة المالية والتأمين، هما الأكثر استخداماً لوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام. كما أن نسب استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المختلفة أعلى في الضفة الغربية من قطاع غزة، باستثناء مؤشري التواجد/ الحضور على الإنترنت (86.1% في القطاع، و81.8% في الضفة)، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي أو المهني (83.5% في القطاع، و76.7% في الضفة).

**جدول 1-7: نسب استخدام المؤسسات الاقتصادية في فلسطين لوسائل تكنولوجيا معلومات واتصالات مختارة حسب حجم العمالة والنشاط الاقتصادي، 2021 (%)**

| حجم العمالة/ النشاط الاقتصادي | الهاتف النقال | الحاسوب | الإنترنت | وسائل التواصل الاجتماعي أو المهني | وسائل الدفع الإلكتروني | الحوسبة السحابية | إنترنت الأشياء | الروبوتات | الطباعة ثلاثية الأبعاد | الذكاء الاصطناعي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **حجم العمالة** | | | | | | | | | | |
| (1-9) عامل | 91.1 | 35.7 | 57.2 | 76.4 | 12.1 | 4.5 | 10.7 | 1.0 | 0.6 | 3.8 |
| (10-49) عاملاً | 98.9 | 93.6 | 97.5 | 87.8 | 31.1 | 21.5 | 33.1 | 6.2 | 0.8 | 9.6 |
| 50 عاملاً فأكثر | 99.7 | 99.9 | 99.4 | 97.8 | 55.6 | 24.5 | 24.9 | 4.0 | 0.9 | 9.9 |
| **النشاط الاقتصادي** | | | | | | | | | | |
| أنشطة الصناعة | 96.2 | 34.7 | 59.5 | 72.5 | 11.3 | 6.4 | 12.8 | 2.7 | 0.8 | 4.3 |
| أنشطة الإنشاءات | 99.8 | 62.2 | 79.6 | 80.8 | 14.9 | 11.4 | 8.7 | 0.8 | 1.8 | 7.7 |
| أنشطة التجارة الداخلية | 89.6 | 35.0 | 54.6 | 78.0 | 14.3 | 5.4 | 11.4 | 0.8 | 0.1 | 3.6 |
| أنشطة النقل والتخزين | 88.3 | 56.3 | 68.4 | 75.9 | 10.0 | 5.9 | 18.9 | 0.0 | 0.0 | 1.6 |
| أنشطة الخدمات | 93.9 | 53.5 | 72.5 | 81.2 | 14.3 | 8.9 | 17.1 | 2.8 | 1.3 | 5.3 |
| أنشطة المعلومات والاتصالات | 95.4 | 100.0 | 97.6 | 64.0 | 38.1 | 24.9 | 18.9 | 1.1 | 1.1 | 7.5 |
| أنشطة المالية والتأمين | 100.0 | 99.7 | 99.7 | 94.1 | 50.7 | 24.8 | 31.0 | 0.2 | 0.0 | 27.8 |
| **المجموع** | **91.9** | **41.4** | **61.1** | **78.5** | **14.4** | **7.2** | **13.9** | **1.7** | **0.6** | **4.7** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2022). مسح الأعمال حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 2021. رام الله-فلسطين.

يلاحظ من الجدول 1-8 أن استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل المؤسسات التي توظف أكثر من 10 أشخاص في فلسطين قريبة من نسب الاستخدام المسجلة في بعض الدول المتقدمة، وهي أفضل منها في بعض المؤشرات، مثل استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. لكن يجب توخي الحذر عند عقد مثل هذه المقارنات؛ بسبب اختلاف منهجية جمع البيانات التي قد تؤدي إلى تحيز في بعض النسب. كما توظف الغالبية العظمى من المؤسسات الاقتصادية في فلسطين أقل من 10 عمال، وهي المشغل الأكبر في الاقتصاد المحلي، لذلك فإن نسب استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتفعة لدى المؤسسات الاقتصادية الكبيرة لا تعكس بالضرورة مدى تبني الاقتصاد الفلسطيني للبنية التحتية التكنولوجية.

14 إنترنت الأشياء: يشير إلى الأجهزة المتصلة أو الأنظمة المسماة "الأجهزة الذكية"، وتقوم بجمع البيانات، أو تبادلها، ويمكن التحكم فيها عن بعد، أو مراقبتها من خلال الإنترنت. تشير الحوسبة السحابية إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستخدمة عبر الإنترنت للوصول إلى البرامج، وقدرات الحوسبة، وسعة التخزين، وما إلى ذلك.

**جدول 1-8: نسب استخدام المؤسسات الاقتصادية التي توظف 10 أشخاص فأكثر لوسائل تكنولوجيا معلومات واتصالات مختارة في دول مختارة، أحدث البيانات المتاحة ما بين 2019 و2022 (%)**

| | الإنترنت | وسائل التواصل الاجتماعي أو المهني | التسوق الإلكتروني | الحوسبة السحابية | إنترنت الأشياء | الذكاء الاصطناعي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الاتحاد الأوروبي (2019) | 94.9 | 53.0 | 19.6 | | | |
| ألمانيا | 99.9 | 56.7 | 25.5 | 41.6 | 35.6 | 10.6 |
| اليونان | 94.9 | 55.7 | 20.0 | 20.7 | 22.8 | 2.6 |
| إسرائيل | 89.8 | 55.9 | | 50.9 | 6.2 | 2.6 |
| تركيا | 96.0 | 34.6 | 7.4 | 10.8 | 21.1 | 2.7 |
| المملكة المتحدة | 95.4 | | 24.5 | 53.0 | | 4.1 |

المصدر:

ICT Access and Usage by Businesses, The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD): bit.ly/43mbcM6

## أهداف استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تختلف أغراض استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحسب الخدمة أو الوسيلة المستخدمة. بخصوص الهاتف النقال، أظهرت نتائج مسح الإحصاء أن 70.7% من المؤسسات التي استخدمت الهاتف النقال كان لأغراض الحصول على معلومات حول السلع والخدمات، يليها لأجل حفظ سجلات الزبائن والموردين (69.5%)، والتقاط الصور (61.8%)، والنفاذ إلى الإنترنت (59.0%). فيما أفادت ما نسبته 58.6% من المؤسسات أنها طلبت طلبيات من السلع أو الخدمات (لعمل مشتريات) من خلال الهاتف النقال، و56.8% من المؤسسات تلقت طلبات من السلع أو الخدمات (لعمل مبيعات) من خلاله.

أما بالنسبة إلى الإنترنت، فقد أظهرت النتائج أن 87.9% من المؤسسات الاقتصادية استخدمته لأغراض استخدام شبكات التواصل الاجتماعي أو المهني (فيسبوك، توتير، لينكد إن ... إلخ)، و71.6% لأغراض الحصول على معلومات حول السلع والخدمات والزبائن وموردي البضائع، و52.7% لأغراض تلقي طلبيات من السلع أو الخدمات (لعمل مبيعات)، و49.3% لطلب طلبيات من السلع أو الخدمات (لعمل مشتريات)، بينما كان التواصل مع الزبائن (معرفة آرائهم وتساؤلاتهم) الغرض الرئيسي لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي أو المهني بنسبة (85.5%)، تلاه التسويق للمؤسسة والمنتجات (83.9%)، وتلقي طلبات مبيعات (49.8%)، وإرسال طلبات مشتريات (44.7%).

## أسباب عدم استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

لم تستخدم غالبية المؤسسات الاقتصادية في فلسطين (58.6%) الحاسوب (مكتبي، محمول) لأغراض العمل في العام 2021، وأفادت الغالبية العظمى من هذه المؤسسات (94.1%) أن طبيعة عملها لا تتطلب استخدام الحاسوب، بينما أشارت 19.4% من المؤسسات التي لم تستخدم الحاسوب أن التكلفة عالية نسبياً، و18.1% من المؤسسات أفادت بعدم معرفة العاملين فيها بكيفية استخدام الحاسوب. تتشابه هذه الأسباب لدى المؤسسات الاقتصادية التي لا تستخدم الإنترنت (38.9%)؛ حيث إن 89.4% لا تستخدم الإنترنت لأغراض العمل بسبب طبيعة عملها، و26.9% لا تستخدمه بسبب التكلفة العالية، و23.5% بسبب عدم إلمام العاملين بكيفية استخدام الإنترنت. ومن اللافت أن 27.1% من المؤسسات الاقتصادية لا تؤمن بأهمية الإنترنت، أو ضرورة استخدامه لأغراض العمل.

واجه العديد من المؤسسات الاقتصادية بعض المشاكل الفنية في استخدام الإنترنت؛ حيث أشارت ما نسبته 58.3% من المؤسسات الاقتصادية التي استخدمت الإنترنت لأغراض العمل أن خدمة الإنترنت تعرضت لانقطاع الكهرباء، بينما أفادت 49.2% من هذه المؤسسات الاقتصادية أن خدمة الإنترنت تعرضت لانقطاع متكرر بسيط لم يؤثّر في سير العمل، و44.4% تعاني من بطء في سرعة الإنترنت أو التصفح، فيما تعرضت خدمة الإنترنت لدى 21.7% من المؤسسات الاقتصادية لانقطاع متكرر أثّر في سير العمل.

يظهر الجدول 1-9 أسباب عزوف المؤسسات الاقتصادية عن استخدام وسائل الدفع الإلكتروني؛ حيث أشارت 75.2% من المؤسسات التي لم تستخدم وسائل الدفع الإلكتروني أنها لا ترغب في استخدامه، بينما أفادت 19.6% من هذه المؤسسات أنها لا تعلم بوجود وسائل للدفع الإلكتروني، وعزت 18.3% السبب إلى أن البنية التحتية في المؤسسة غير كافية أو مستقرة (مثال: مزود خدمة الإنترنت، والاتصال) بما لا يسمح باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني.

**جدول 1-9: نسبة المؤسسات الاقتصادية التي لم تستخدم وسائل الدفع الإلكتروني حسب الأسباب التي حالت دون استخدام هذه الوسائل والمنطقة، 2021 (%)**

| الأسباب التي حالت دون استخدام وسائل الدفع الإلكتروني | فلسطين | الضفة الغربية | قطاع غزة |
|---|---|---|---|
| عدم الرغبة في استخدام وسائل الدفع الإلكتروني | 75.2 | 76.9 | 72.1 |
| عدم المعرفة بوجود وسائل للدفع الإلكتروني | 19.6 | 20.9 | 17.2 |
| البنية التحتية غير كافية أو غير مستقرة (مثال: مزود خدمة الإنترنت أو الاتصال) | 18.3 | 15.9 | 22.8 |
| التكاليف مرتفعة | 17.4 | 14.9 | 21.9 |
| عدم المعرفة في آلية استخدام وسائل الدفع الإلكتروني | 17.3 | 19.8 | 12.9 |
| عدم الثقة بمزود الخدمة | 14.8 | 12.7 | 18.5 |
| قضايا تتعلق بالأمن والخصوصية | 8.0 | 7.6 | 8.8 |
| عدم توفر الخدمة لنوع الدفع المطلوب | 6.5 | 7.1 | 5.2 |
| أسباب أخرى | 1.9 | 1.8 | 2.1 |

## التجارة الإلكترونية

بلغت نسبة المؤسسات الاقتصادية التي قامت بتنفيذ مبيعات عبر الإنترنت، من خلال موقع أو تطبيق إلكتروني خاص بالمؤسسة، نحو 1.5%، بواقع 1.9% في الضفة الغربية و0.2% في قطاع غزة. وكان معظم هذه الصفقات لمستهلكين خاصين (70.3%)، وغالبيتها تم بيعها في الضفة أو القطاع (70.4%)، بينما بيعت نحو 24.5% من صفقات المؤسسات الاقتصادية عبر الإنترنت في إسرائيل، و2.2% في الدول العربية. اعتمدت الغالبية العظمى من المؤسسات الاقتصادية التي نفذت مبيعات عبر الإنترنت على طريقة الدفع المباشر لتنفيذ صفقاتها (ما نسبته 93.8%)، بواقع 92.3% في الضفة و100% في القطاع.

أما من حيث أسباب تدني انتشار التجارة الإلكترونية، أفادت 82.8% من المؤسسات الاقتصادية التي لم تقم بتنفيذ مبيعات عبر الإنترنت أن طبيعة المنتجات التي تقوم ببيعها لا تتناسب مع البيع عبر الإنترنت، بينما أفادت 22.3% من هذه المؤسسات أنها لا تتوقع تحقيق حجم مبيعات/عائدات مجدٍ من خلال البيع على الإنترنت، و16.6% من هذه المؤسسات أشارت إلى صعوبة ربط وتهيئة الأنظمة الحالية في المؤسسة للاستفادة من خدمات البيع عبر الإنترنت.

من الجدير بالذكر أن نحو 13.2% من المؤسسات الاقتصادية في فلسطين لديها موقع إلكتروني، بواقع 14.7% في الضفة الغربية و9.3% في قطاع غزة. وتقوم نحو 63.8% من هذه المؤسسات باستضافة موقعها الإلكتروني داخل فلسطين، مقابل ما نسبته 14.8% تقوم باستضافته خارج فلسطين. كما أن هناك 46% من المؤسسات الاقتصادية التي توظف 10 إلى 49 عاملاً، و67.1% من المؤسسات التي توظف أكثر من 50 عاملاً لديها موقع إلكتروني، وهذه النسب قريبة من تلك المسجلة في إسرائيل (62.3% في العام 2020) واليونان (61.5% في العام 2021) وتركيا (49.4% في العام 2021) للشركات التي توظف 10 عمال فأكثر، ولكنها أقل من نسب امتلاك مواقع إلكترونية لدى الشركات التي توظف 10 عمال فأكثر في المملكة المتحدة (83.4% في العام 2020) وألمانيا (89.4% في العام 2021).[15]

يبين الجدول 1-10 أن غالبية المواقع الإلكترونية تتيح إمكانية الاطلاع على الخدمات والمنتجات التي تقدمها المؤسسات الاقتصادية (64.4%)، ومعلومات عن الشركة/المؤسسة (64.1%)، في حين أن نسبة المواقع الإلكترونية التي تتيح خدمات متعلقة بالتجارة الإلكترونية متدنية نسبياً؛ إذ تتيح نحو 38.5% من المؤسسات الاقتصادية التي لديها موقع إلكتروني إمكانية تتبّع حالة الطلبات المنفذة، و26.4% تتيح إمكانية الطلب أو الحجز أو التسجيل أونلاين، و25.8% تتيح إمكانية الدفع بشكل إلكتروني.

15 ICT Access and Usage by Businesses, The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD): bit.ly/43mbcM6

**جدول 1-10: نسبة المؤسسات الاقتصادية في فلسطين التي لديها موقع إلكتروني وتتيح مجموعة من الخدمات عبر موقعها الإلكتروني حسب نوع الخدمات المتاحة والمنطقة، 2021 (%)**

| نوع الخدمات المتاحة | فلسطين | الضفة الغربية | قطاع غزة |
|---|---|---|---|
| وصف للمنتجات "كتالوج" للسلع أو الخدمات أو قائمة أسعار للمنتجات | 64.4 | 60.0 | 82.8 |
| الربط مع الملفات التعريفية (البروفايل) لوسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالمؤسسة | 64.1 | 68.4 | 46.1 |
| معلومات عن الشركة، بما يشمل: اتفاقيات الخصوصية، وسياسات الحماية، وتقديم الطلبات، والوظائف ... وغيرها | 55.3 | 54.4 | 59.2 |
| نسخة الهاتف النقال من الموقع | 55.3 | 54.1 | 60.2 |
| خدمة تتبّع حالة الطلبات المنفذة | 38.5 | 43.3 | 18.2 |
| محتوى مخصص في الموقع للزوار المعتادين أو المنتظمين | 30.9 | 32.7 | 23.3 |
| تمكين الزوار من تخصيص وتصميم السلع والخدمات أونلاين | 29.0 | 27.2 | 36.3 |
| الطلب أو الحجز أو التسجيل أونلاين (مثل عربة التسوق) | 26.4 | 26.5 | 25.7 |
| خدمة الدفع الإلكتروني | 25.8 | 25.9 | 25.3 |
| مراعاة القدرات الفنية للمستخدم، وسهولة وصول كافة المستخدمين للمحتوى من خلال تصميم UX للأشخاص ذوي الإعاقة | 15.3 | 13.8 | 21.4 |
| خدمات أخرى | 3.0 | 3.6 | 0.5 |

## التعامل أو التفاعل إلكترونياً مع المؤسسات الحكومية

أظهرت الإحصاءات أن ما نسبته 37.6% من المؤسسات الاقتصادية في فلسطين تعاملت أو تفاعلت إلكترونياً مع المؤسسات الحكومية، بواقع 39.7% في الضفة الغربية و31.7% في قطاع غزة. ومن اللافت للنظر في الجدول 1-11 أن المؤسسات التي تعمل في أنشطة المالية والتأمين هي الأكثر تفاعل إلكترونياً مع الحكومة في الضفة (92.4%)، إلا أن المؤسسات التي تعمل في أنشطة الإنشاءات هي الأكثر تفاعل إلكترونياً مع الحكومة في قطاع غزة (82.1%).

من الجدير بالذكر أن نحو 68.2% من المؤسسات الاقتصادية التي توظف 10-49 عاملاً، ونحو 71.6% من المؤسسات الاقتصادية التي توظف 50 عاملاً فأكثر، تفاعلت إلكترونياً مع المؤسسات الحكومية الفلسطينية في العام 2021، وهذه النسب أعلى من تلك المسجلة في إسرائيل (نحو 59.4% من الشركات الإسرائيلية التي توظف 10 عمال فأكثر تفاعلت إلكترونياً مع المؤسسات الحكومية الإسرائيلية في العام 2020).

**جدول 1-11: نسبة المؤسسات الاقتصادية في فلسطين التي تعاملت أو تفاعلت إلكترونياً مع المؤسسات الحكومية حسب حجم العمالة والنشاط الاقتصادي والمنطقة، 2021 (%)**

| | فلسطين | الضفة الغربية | قطاع غزة |
|---|---|---|---|
| **حجم العمالة** | | | |
| (1-9) عامل | 32.5 | 35.1 | 24.5 |
| (10-49) عاملاً | 65.8 | 68.2 | 60.2 |
| 50 عاملاً فأكثر | 65.0 | 71.6 | 58.7 |
| **النشاط الاقتصادي** | | | |
| أنشطة الصناعة | 33.5 | 37.4 | 15.5 |
| أنشطة الإنشاءات | 64.0 | 53.1 | 82.1 |
| أنشطة التجارة الداخلية | 34.7 | 38.6 | 23.8 |
| أنشطة النقل والتخزين | 47.5 | 63.2 | 26.2 |
| أنشطة الخدمات | 40.9 | 38.9 | 45.8 |
| أنشطة المعلومات والاتصالات | 50.7 | 55.1 | 45.1 |
| أنشطة المالية والتأمين | 72.6 | 92.4 | 28.1 |
| **المجموع** | **37.6** | **39.7** | **31.7** |

أما من حيث الأسباب التي تجعل 62.4% من المؤسسات تبتعد عن التعامل أو التفاعل إلكترونياً مع المؤسسات الحكومية، أفادت 94.3% من هذه المؤسسات أنه لا توجد حاجة إلى ذلك، في حين عزت 9.4% من المؤسسات السبب إلى أن الإجراءات الإلكترونية الخاصة بالحكومة معقدة (انظر جدول 1-12). كما أشارت نحو 8.5% من المؤسسات التي لم تتعامل أو تتفاعل إلكترونياً مع الحكومة أن لديها تخوفات فيما يخص الأمن والخصوصية، بينما أشارت 6.6% إلى محدودية الخدمات الحكومية المقدمة إلكترونياً، فيما عزت 6.5% السبب إلى نقص المعلومات حول الإجراءات الإلكترونية الحكومية. هذا ويلاحظ أن نسبة أكبر من المؤسسات اختارت جميع هذه الأسباب في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية.

**جدول 1-12: نسبة المؤسسات الاقتصادية في فلسطين التي لم تتعامل أو تتفاعل إلكترونياً مع المؤسسات الحكومية حسب الأسباب التي منعت التعامل أو التفاعل إلكترونياً والمنطقة، 2021 (%)**

| الأسباب التي منعت التعامل أو التفاعل إلكترونياً | فلسطين | الضفة الغربية | قطاع غزة |
|---|---|---|---|
| عدم الحاجة | 94.3 | 93.8 | 95.5 |
| الإجراءات الإلكترونية الخاصة بالحكومة معقدة | 9.4 | 7.8 | 13.3 |
| أمور تتعلق بالأمن والخصوصية | 8.5 | 5.4 | 16.3 |
| محدودية الخدمات الحكومية المقدمة أونلاين أو إلكترونياً | 6.6 | 5.2 | 10.1 |
| نقص المعلومات حول الإجراءات الإلكترونية الحكومية | 6.5 | 3.9 | 12.8 |
| التكلفة عالية | 4.3 | 1.6 | 11.2 |
| أخرى | 0.3 | 0.4 | 0.0 |

## تبنٍ محدود

أظهر مسح قطاع الأعمال حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن نسب استخدام التكنولوجيا مرتفعة لدى الشركات متوسطة وكبيرة الحجم (من حيث عدد العمال) في فلسطين، لكنها منخفضة لدى الشركات الصغيرة التي تمثل الغالبية العظمى من المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية. كما أظهرت نتائج المسح أن نسب استخدام التكنولوجيا مرتفعة لدى المؤسسات الاقتصادية التي تعمل في الأنشطة المالية وأنشطة المعلومات والاتصالات، التي هي في الغالب شركات كبيرة، والتكنولوجيا أساس عملها. وهذا يعكس طبيعة الاقتصاد الفلسطيني الذي يعتمد في الغالب على الأعمال التجارية والخدمية والحرفية التقليدية، كما أنه يبين مدى اعتماد الشركات الصغيرة على الأساليب التقليدية في إدارة الأعمال، وافتقارها إلى رأس المال والمهارة اللازمة للاستثمار في تكنولوجيا الأعمال.

كما بينت النتائج أن طبيعة عمل الغالبية العظمى من الشركات لا تتطلب استخدام وسائل التكنولوجيا الأساسية، مثل الحاسوب والإنترنت، وأن منتجاتها لا يمكن بيعها على الإنترنت، غير أن تكلفة تبني الأدوات أو الأساليب التكنولوجية عالية بالنسبة إلى دخل الشركات، فضلاً عن أن العاملين في العديد من هذه الشركات لا يملكون المهارات اللازمة لاستخدام الأدوات أو الأساليب التكنولوجية. ويضاف إلى ذلك، أن غالبية الشركات تعاني من مشاكل في البنية التحتية الضرورية لعمل تكنولوجيا الأعمال، مثل: انقطاع التيار الكهربائي، وبطء سرعة الإنترنت، وانقطاعه، وارتفاع تكلفته.

لا يزال تبني التجارة الإلكترونية محدوداً جداً بين المؤسسات الاقتصادية في فلسطين؛ حيث إن الشركات التي اعتمدتها في مبيعاتها لا تتجاوز 1.5%. كما أن الغالبية العظمى من هذه الشركات لا تزال تعتمد على أسلوب الدفع النقدي/المباشر مقابل تبنٍ قليل جداً لأساليب الدفع الإلكتروني، هذا على الرغم من جهود الحكومة الفلسطينية والمؤسسات الرسمية والدولية المتواصلة لدعم الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية، والحد من التعاملات النقدية. بشكل عام، نحو ثلاثة أرباع الشركات في فلسطين لا ترغب في استخدام أساليب الدفع الإلكتروني، ونحو خُمس الشركات لا تعلم أن مثل هذه الخدمة/الوسيلة متاحة في فلسطين، إضافة إلى أن التكلفة المرتفعة، وافتقار المعرفة بآلية استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، كانا أيضاً من الأسباب الرئيسية التي حالت دون استخدامها.

تشير هذه النتائج إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود لتحسين المعرفة المالية والتكنولوجية لدى الشركات الفلسطينية، ومساعدتها على التعرف على الأساليب التكنولوجية الجديدة، ومدى مواءمتها لأعمالها، والمنفعة الممكن تحقيقها من خلال

تبنـي هـذه الوسـائل والأسـاليب الجديـدة. كمـا أن هنـاك حاجـة إلـى خفـض تكلفـة وسـائل تكنولوجيـا الأعمـال، وخاصـة الإنترنـت وأسـاليب الدفـع الإلكترونـي، للشـركات الصغيـرة التـي تعانـي مـن منافسـة غيـر عادلـة مـن الأسـواق الخارجيـة ومـن السـوق الإسـرائيلي، والتكلفـة الحاليـة مرتفعـة بالنسـبة إلـى مسـتوى دخلهـا. هـذا إضافـة إلـى ضـرورة تطويـر المهـارات التكنولوجيـة الأساسـية للقـوى العاملـة، وتحسـين البنيـة التحتيـة الداعمـة للتكنولوجيـا، وتسـهيل وتوضيـح الإجـراءات الإلكترونيـة الخاصـة بالحكومـة، وتقديـم المزيـد مـن الخدمـات الحكوميـة إلكترونيـاً.

## تحت المجهر

## محاضرة يوسف صايغ 2022

## حاضر ومستقبل التنمية في المشرق العربي

قام الدكتور فضل مصطفى النقيب، أستاذ الاقتصاد الفخري في جامعة واترلو، بإلقاء "محاضرة يوسف صايغ التنموية" للعام 2022. ومن المعلوم أن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) دأب على تنظيم هذه المحاضرة السنوية، تكريماً للاقتصادي الفلسطيني البارز يوسف صايغ، منذ العام 2009. وجاءت محاضرة الدكتور النقيب تحت عنوان "قراءة في حاضر ومستقبل التنمية الاقتصادية في المشرق العربي"، وتضمنت المحاضرة ثلاثة أقسام: الأول نظري - تاريخي، يعرض بشكل موجز أساسيات التنمية الحديثة، والثاني تطبيقي – كمي، يعطي صورة عن أوضاع التنمية في بلدان المشرق العربي، والثالث اقتصادي - سياسي يخص أفاق المستقبل. نقدم هنا عرضاً مختصراً للمحاضرة، علماً أن النص الكامل متوفر على الرابط في الحاشية أدناه.[16]

### 1- تبعية المسار (Path Dependency)

استهل المحاضر القسم الأول بطرح السؤال عن أهم مفهوم جاء به الفكر التنموي الحديث، وعن المنهج الذي أثبت فعاليته في انتقال المجتمعات من الفقر والتأخر إلى الوفرة والتقدم؟ وفي سعيه للإجابة، أكد المحاضر أن أهم مفهوم صاغه الفكر التنموي الحديث هو مفهوم "تبعية المسار"؛ أي إن مسار التطور الاقتصادي في بلد ما هو إلا أسير للنهج الاقتصادي الذي تأسس في ماضي ذلك البلد، وإن التحرر من أسر الماضي يتطلب تفكيك العلاقات المجتمعية التي كرست ذلك النهج. وبناءً على ذلك، يُستعمل مصطلح "تبعية المسار" لوصف الدور المهم الذي يؤديه الماضي في تحديد إمكانات الحاضر وفرص المستقبل.

ومن الأمثلة المهمة على قوة "تبعية المسار" التأثير الذي تركته الحقبة الاستعمارية على مستقبل التطور الاقتصادي للدول بعد حصولها على الاستقلال؛ إذ أحدث الاستعمار تخريباً ممنهجاً في اقتصاد المستعمرات، وعلى امتداد نصف قرن، كانت البلدان الرازحة تحت الحكم الاستعماري في ركود تام. وهذا التخريب لم يتوقف بمجرد حصول المستعمرات على الاستقلال، بل استمر نظراً إلى ديمومة البنية الاقتصادية التي خلفها الاستعمار. وأثبتت الدراسات أنه بعد عقود من الاستقلال ظل معدل النمو في البلدان التي كانت مستعمرة أقل من معدل نمو البلاد التي لم تعان من الحكم الاستعماري. والدرس الذي يمكن استخلاصه هنا أن إطلاق التنمية يتطلب إحداث تغيير جذري في الأنماط الاقتصادية التي ورثتها البلدان من الحقبة الاستعمارية.

وأعاد المحاضر إلى الأذهان أن المنهج التنموي الذي أثبت نجاحه في القضاء على الفقر والتأخر منذ الحرب العالمية الثانية، هو بلا شك منهج "التنمية بواسطة التجارة"، أو "التصنيع من أجل التصدير". وهو ما أكدته كل تجارب التنمية الناجحة، بدءاً بتجربة اليابان، ومروراً بتجربة النمور الأربعة، وانتهاء بتجربة الصين. المهم في الأمر أن هناك علاقة عضوية قوية بين مفهوم تبعية المسار ونهج التصنيع من أجل التصدير. فالحقائق التاريخية تؤكد أنه ما من بلد تمكن من التقدم والازدهار عن طريق هذا النهج إلا بعد القضاء على المسار التابع السلبي، واستبداله بمسار إيجابي. كما أكدت الحقائق التاريخية أن القضاء على المسار السلبي ليس عملية اقتصادية بحتة، بل إنها عملية حضارية تتناول كافة أوضاع المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

### 2- التحديث (Modernization)

من المتعارف عليه في العلوم الاجتماعية أن عملية "التحديث" تقوم على ثلاثة أسس، هي: القومية، والعلمانية، والبيروقراطية العقلانية. والمقصود بالقومية هنا البعد الجغرافي فقط؛ أي تحقيق ما يعرف باسم الأمة-الدولة (Nation-State). وهذا أمر مهم لضمان توافر عوامل ضرورية للتنمية، مثل: حجم السوق الكبير، والشعور بالانتماء إلى أمة وثقافة وحضارة

16 الدكتور فضل النقيب يلقي محاضرة بعنوان "قراءة في حاضر ومستقبل التنمية الاقتصادية في المشرق العربي" :
https//:www.youtube.com/watch?v=kFBPNY7fS8k

واحدة؛ ما يسمح بانتهاج سياسات اقتصادية تساعد فيها المناطق الغنية المناطق الفقيرة، إضافة إلى تحقيق السلم الأهلي بين المواطنين على اختلاف انتماءاتهم الدينية والمذهبية والثقافية.

كذلك الأمر بالنسبة إلى العلمانية، فالمقصود بها الجانب العملياتي فقط؛ أي فصل الدين عن الدولة، وتأمين حرية كل مواطن في ممارسة شعائر دينه كما يريد، من دون أن تتبنى الدولة أي عقيدة، سواءً أكانت دينية أو دنيوية. فالمقصود بالعلمنة، إذًا، أن تكون "الأمة-الدولة" هي "دولة مواطنة"، يتساوى فيها الجميع أمام القانون بالحقوق والواجبات.

أما بالنسبة إلى جهاز الدولة، فمن الضروري أن يتشكل الجهاز الحكومي من بيروقراطية عقلانية تتمتع بالاستقلالية؛ أي تلتزم بالصالح العام، ولا تكون أسيرة لمصالح فئات أو طبقات معينة.

## 3- التنمية العربية المشرقية ومفهوم "تبعية المسار"

ما الذي يمكن إقراره حول منهج "التصنيع من أجل التصدير" في سياق عملية التحديث في المشرق العربي؟ في سعيه للإجابة ركز المحاضر على أربعة بلدان عربية فقط، وهي: مصر، وسورية، والأردن، والسعودية، على أساس أنهم يمثلون التنوع الموجود في بلدان المشرق. مصر وسورية مرتا بتغييرات ثورية في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وإحداهما تصالحت مع إسرائيل والأخرى لم تصالح. أما الأردن والسعودية فهما بلدان بنظام ملكي تقليدي، ولم يمرا بأي تغيير ثوري، وأحدهما تصالح والآخر لم يتصالح، وإن كان يقيم علاقات سرية مع إسرائيل.سرائيل

أكد المحاضر أنه لم يكن هناك نخب سياسية في بلدان العالم الثالث على وعي وإدراك بمتطلبات العملية التنموية أكثر من النخب المصرية والسورية في خمسينيات القرن الماضي؛ إذ كان من المتعارف عليه عند تلك النخب أن بنية الاقتصاد العربي هي بنية استعمارية، وأن شرط البدء بعملية التنمية هو تفكيك تلك البنية بشكل كامل، واستبدالها ببنية جديدة متحررة من الإرث الاستعماري، هذا على المستوى النظري. أما على المستوى العملي، فقد تبنت حكومة الثورة في مصر في أواسط الخمسينيات المقومات الثلاثة للتنمية التي تطرقنا إليها سابقاً. فعلى الصعيد القومي، التزمت بالقومية العربية على أسس حقائق التاريخ والجغرافيا، وضرورات الواقع، وليس لأية اعتبارات أيديولوجية. كما بنت أطروحاتها كلها على أساس فصل الدين عن الدولة، وتحقيق "دولة المواطنة". كما قامت بعملية تطهير واسعة تناولت كل مرافق الدولة؛ بهدف خلق جهاز حكومي كفؤ وغير أسير لمصالح الفئات الغنية التي كانت تحكم قبل الثورة. ويمكن القول إن حكومة البعث في سورية تبنت، في منتصف الستينيات، ذات المشروع التنموي المصري، وإن كانت هناك فروقات كبيرة، نوعية وجوهرية، بين التجربتين.

هذه المقدمة مهمة بوصفها تمهيداً للإجابة عن السؤال حول الأداء الاقتصادي للدول الأربع في النصف الثاني من القرن الماضي. اعتمد المحاضر على معيارين لهذا القياس: معدل نمو دخل الفرد بالأسعار الحقيقية، ونمو التطور التقني (الذي يستخدمه الاقتصاديون بوصفه مؤشراً للتنمية، الذي يقاس بنمو إنتاجية إجمالي عوامل الإنتاج). وفي ضوء الجدولَيْن المرفقَيْن، استخلص المحاضر عدداً من الملاحظات:

**جدول 1: معدل النمو الحقيقي لمتوسط دخل الفرد (1960-2010) (%)***

| | مصر | سوريا | الأردن | السعودية |
|---|---|---|---|---|
| 1969-1960 | 3.5 | 6.7 | | 11.4 |
| 1979-1970 | 3.4 | 12.3 | 9.0 | 5.1 |
| 1989-1980 | 2.4 | 5.8- | 1.7- | 8.1- |
| 1999-1990 | 1.9 | 1.7 | 1.2 | 0.02- |
| 2010-2000 | 2.6 | 7.3 | 3.0 | 0.03 |

* المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (سنوات متعددة)

**جدول 2: تطور إنتاجية إجمالي عوامل الإنتاج (TFP) *(%)**

| | صندوق النقد الدولي | Sali-Martin | Jacteon | الإسكوا |
|---|---|---|---|---|
| | 1996-1971 | 2000-1975 | 2000-1960 | 2000-1980 |
| مصر | 0.80 | 0.60 | 0.30 | 0.79 |
| سوريا | 1.40 | 1.40 | 0.60 | 0.79 |
| الأردن | 2.90- | 2.00- | 1.30- | 1.78- |
| السعودية | 1.10- | 1.10- | ..... | 2.29- |

* قام بالدراسة الأولى ثلاثة اقتصاديين من صندوق النقد الدولي، والثانية والثالثة لأستاذين خبراء في التطور التقني في الجامعات الأمريكية، والرابعة من دراسة لمنظمة الإسكوا.

- إن عقدَيْ الستينيات والسبعينيات كانا أفضل العقود بالنسبة إلى النمو في البلدان الأربعة، وهذان العقدان شهدا، كما هو معروف، الإصلاحات الاقتصادية في مصر وسورية، فضلاً عن القفزة في أسعار النفط. كما شهدا حرب 1967، وحرب الاستنزاف، وحرب 1973، إضافة إلى صعود الكفاح الفلسطيني المسلح. وتدلل أرقام الجدول الأول أن النمو في عقدي الحروب كان أفضل من النمو في عقود السلام التي تبعت ذلك. وتدحض هذه المعدلات على ذلك الحملات المضللة التي روجت أن سبب تراجع التنمية الاقتصادية في مصر وسورية كان نتيجة انشغالهما بحروب الصراع العربي - الإسرائيلي.
- قام كل من سورية ومصر بإصلاحات تهدف إلى التخلص من تبعية المسار الاستعماري السلبي واستبداله بآخر إيجابي (الإصلاح الزراعي، وبناء مقومات البنى التحتية، ومجانية التعليم، وإقامة صناعات أساسية)؛ ما أدى إلى تحقيق أرقام إيجابية في نمو إنتاجية إجمالي عوامل الإنتاج، بينما كانت أرقام السعودية والأردن سلبية. وهذا يعني أن الطريق الذي سارت عليه مصر وسورية كان هو الطريق الصحيح، مقارنة بالطريق غير التنموي الذي انتهجه كل من السعودية والأردن. ولقد قطع كل من مصر وسورية أشواطاً مهمة على طريق تصنيع إحلال الواردات السهلة، وكانتا على عتبة مرحلة تصدير هذه السلع.
- كانت معدلات نمو الإنتاجية في مصر وسورية ضئيلة إذا ما قيست بالمعدلات في البلدان التي حققت إنجازات تنموية تاريخية؛ حيث تراوحت في تلك البلدان بحدود 5-3% سنوياً. وسبب ذلك يعود إلى أن النظام السياسي في كل من سورية ومصر (النظام الناصري والنظام البعثي) كان فيه تناقض مضر بعملية التنمية؛ إذ كان نظاماً ذا صبغة قومية تقدمية عقلانية تدفع بعملية التنمية إلى الأمام من جهة، ومن جهة أخرى كان نظاماً قمعياً تسلطياً لا يسمح بالمشاركة الشعبية الديمقراطية؛ ما كان يدفع بعملية التنمية إلى الوراء.
- كان نمو الإنتاجية في مصر وسورية في تراجع، وهو ما وثقته دراسة لصندوق النقد الدولي؛ إذ انحدر في مصر من 1.7% سنوياً خلال الفترة 1974-1985 إلى 0.3% خلال السنوات 1986-1996. كما انحدر في سورية بين الفترتين من 2.6% إلى -1%. ويعزى هذا الانحدار إلى تراجع البعد التنموي، وتقدم البعد اللاتنموي في النظام السياسي للبلدين؛ أي تراجع الصبغة التقدمية التنموية، واستفحال الأوضاع القمعية التسلطية الدكتاتورية.

## 4- غياب القومية والعلمنة والبيروقراطية العقلانية

هذا يقود إلى السؤال المحوري: لماذا حدث ذلك التراجع في النظام السياسي للبلدين؟ نوه المحاضر إلى أن الجواب الجاهز عند كثير من المثقفين العرب هو غياب الديمقراطية، لكن هذا في الواقع ليس جواباً بقدر ما هو إعادة طرح للسؤال ذاته بشكل مغاير. وأشار إلى أن السجل التاريخي لتجارب التنمية الناجحة في البلدان الأخرى تظهر أنّ الديمقراطية لم تكن سبباً ضرورياً أو كافياً لنجاح العملية التنموية؛ إذ إن أكبر تجربة تنموية ناجحة في زمننا الراهن هي تجربة الصين، وهي بلد غير ديمقراطي.

لقد أثبتت التجارب المختلفة أن الشرط الضروري لنجاح العملية التنموية هو القدرة على إقامة نظام له شرعية المقومات الثلاثة لعملية التنمية؛ أي إقامة نظام يرتكز على القومية، والعلمنة، والبيروقراطية العقلانية. وهذا يعني أن سبب التراجع الذي حصل في النظامين يعود إلى انهيار المقومات الثلاثة في كل من مصر وسورية؛ ما انعكس في تجريدهما من الشرعية.

لقد فتح الصلح بين مصر وإسرائيل الباب واسعاً أمام انهيار مقومات التنمية في المنطقة؛ إذ كان يعني الرضا بوجود كيان غير عربي في قلب المنطقة، وهو ما يحول دون قيام الأمة-الدولة. والصلح مع إسرائيل جمد التناقض التاريخي والأساسي في المنطقة؛ ما فتح الباب أمام التناقضات الثانوية، وأجج الصراعات الدينية والطائفية والمذهبية. وهذا ما جعل الشرق العربي تربة خصبة للتطرف الديني، ونشوء الحركات الظلامية؛ ما أضعف المناخ العلماني بدرجة كبيرة. وفي ظل هذه الأجواء، تحولت مؤسسات الدولة إلى أجهزة تتحرك بتأثير الهواجس الأمنية فقط، وهو ما أبعد البيروقراطية بشكل كامل عن المناهج العقلانية.

## 5- ماذا عن المستقبل؟

خلص المحاضر إلى نتيجتين:

- يرتبط موضوع التنمية في المشرق العربي بمقاومة المشروع الصهيوني ارتباطاً عضوياً؛ إذ إن أعمدة التحديث الثلاثة، القومية والعلمانية والبيروقراطية العقلانية، لا يمكن بناؤها إلا في أجواء المقاومة. ومقاومة المشروع الصهيوني لا تعني "تحقيق السلام العادل وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف"؛ نظراً إلى أن هذا الهدف متناقض مع ذاته؛ إذ لا يمكن أن يكون هناك سلام عادل مع الصهيونية، كما لا يمكن للصهيونية أن توافق على إقامة دولة فلسطينية مستقلة. فالهدف الشرعي الوحيد هو هزيمة المشروع الصهيوني بشكل كامل ونهائي، حتى يحصل الفلسطينيون في فلسطين وفي بلدان الشتات على حق تقرير المصير.
- تتطلب مقاومة إسرائيل وتحقيق التنمية قيام أنظمة سياسية جديدة في بلدين أو ثلاثة من بلدان المشرق، بلَدَان يتمتعان بالشرعية المبنية على أساس النظام السياسي التعددي، الذي يخطو بشكل تدريجي نحو بناء "الدولة–الأمة"، ويعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي الموجود بشكل طبيعي في بلدان المشرق.

وهنا، تساءل المحاضر: إذا كان كل هذا مجرد أماني غير واقعية؟ وأجاب قائلاً: ربما هو كذلك! ولكنه أكد أن هناك ثلاث حقائق تجعله احتمالاً ممكناً: أولاً، أن الصهيونية غير قادرة على تبني مشروع حقيقي للسلام، وما هذا الانزلاق المستمر باتجاه الفاشية في إسرائيل إلا نتيجة طبيعية لذلك. ثانياً، أن الوضع الراهن في بلدان المشرق العربي غير قابل للاستمرار، وكل الدلائل تشير إلى أن موجة جديدة من ثورات الربيع العربي على الأبواب. ثالثاً، أن المقاومة في لبنان وفلسطين لم تتوقف، بل استمرت في أصعب الظروف، وتمكنت دوماً من التكيف مع الظروف، ومن ابتكار أساليب وطرق جديدة. ولقد كَرّست في الآونة الأخيرة أعمالاً بطولية لا يمكن وصفها إلا أنها من نسج الأساطير. ولا بد أن تقود هذه الأعمال البطولية إلى خلق مناخ سياسي جديد فيه وضوح للرؤية، ويقود إلى تغيير ثوري، ويخلق أسلوباً فعالاً لمقاومة المشروع الصهيوني.

## 2. سوق العمل[17]

يعاني سوق العمل الفلسطيني من فجوة كبيرة بين مؤشري الطلب والعرض على العمالة ولصالح العرض؛ ذلك يعود بشكل رئيسي إلى عدم قدرة الاقتصاد المحلي، من خلال النمو في الناتج المحلي الإجمالي، على توليد فرص عمل تستوعب الزيادة السنوية في الأيدي العاملة؛[18] بسبب القيود والمعيقات التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي على النشاط الاقتصادي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى مجموعة من التحديات الذاتية في الاقتصاد، أبرزها التشوهات في هيكلية الاقتصاد الفلسطيني، المتمثلة في سيطرة قطاع الخدمات على الأنشطة الاقتصادية، انتشار القطاع غير المنظم، وضعف بيئة الاستثمار.[19] بشكل إجمالي، يستوعب النشاط الاقتصادي المحلي 58.1% فقط من القوى العاملة، بينما يعمل حوالي 17.2% منهم في الاقتصاد الإسرائيلي، فيما يعاني حوالي 24.7% من القوى العاملة من البطالة.

### 2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة

بلغ عدد سكان فلسطين خلال الربع الثالث من العام 2022 نحو 5.37 مليون نسمة، كما هو موضح في الشكل 2-1. أما القوة البشرية، فقد بلغت 3.35 مليون شخص، وتضم، حسب تعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، جميع الأفراد الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة. أمّا القوى العاملة، التي تمثل عدد الأشخاص العاملين والعاطلين عن العمل (تشمل الأفراد المستعدين للعمل وقاموا بالبحث عن العمل خلال الأسابيع الأربعة الماضية)، فقد شهدت ارتفاعاً في الربع الثالث من العام 2022 بنحو 3.9% (حوالي 57.7 ألف شخص) مقارنة بالربع السابق، كما شهدت ارتفاعاً بنسبة 7.4% مقارنة بالربع المناظر له من العام 2021، لتصل إلى نحو 1.5 مليون شخص.

هذا، وقد انعكس الارتفاع في القوى العاملة بشكل إيجابي على نسبة المشاركة (نسبة القوى العاملة إلى القوة البشرية)؛ إذ بلغت في الربع الثالث من العام 2022 نحو 45.7% على مستوى فلسطين، بارتفاع قدره 1.4 نقطة مئوية عن الربع السابق، وارتفاع قدره 1.9 نقطة مئوية عن الربع المناظر من العام 2021. يوضّح الشكل 2-1 العلاقة بين متغيرات القوة البشرية وعدد العاملين مع عدد السكان الكلي نهاية الربع الثالث من العام 2022.

**شكل 2-1: عدد السكان والقوة البشرية وعدد العاملين في فلسطين خلال الربع الثالث 2022 (ألف شخص)**

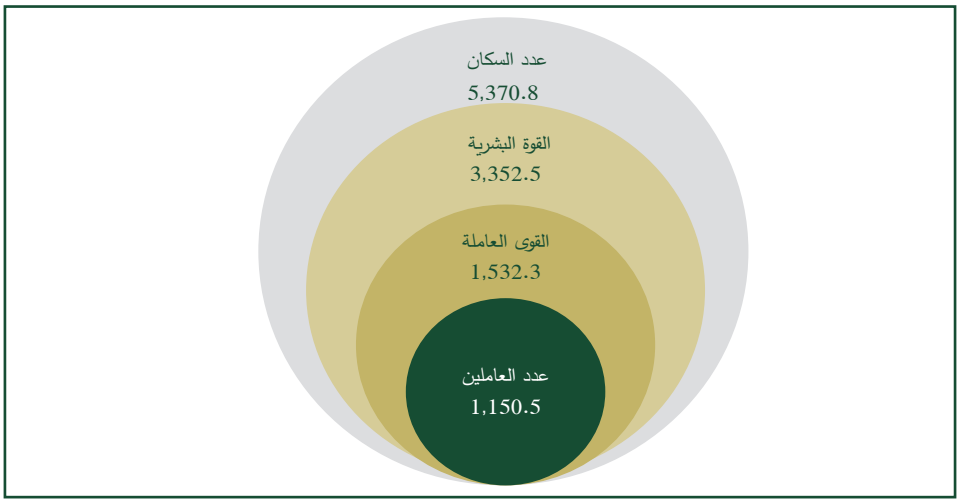


17 مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2022). مسح القوى العاملة. رام الله-فلسطين.

18 Flassbeck, Heiner; Kaczmarczyk, Patrick & Paetz, Michael (2018). Macroeconomic Structure, Financial Markets, and the Financing of Government Activity: Lessons for Palestine. Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute (MAS).

19 الخالدي، رجا (محرر) (2021). آفاق التنمية في فلسطين 2021. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس): bit.ly3/GxgE5g

## 2-2 توزيع العمالة

توزع العاملون في الربع الثالث من العام 2022 حسب مكان العمل بين 58.0% في الضفة الغربية، و24.8% في قطاع غزة، و17.2% في إسرائيل والمستعمرات (نحو 198 ألف عامل، 19.8% منهم لا يحملون تصاريح عمل). أمّا حسب قطاع العمل، فنحو 18.5% من العاملين في الربع الثالث قد عملوا في القطاع العام (19.3% في الربع السابق)، و61.1% في القطاع الخاص (59.1% في الربع السابق)، وحوالي 17.2% في إسرائيل والمستعمرات والقطاعات الأخرى (18.9% في الربع السابق)، ونحو 3.2% في القطاعات الأخرى (2.7% في الربع السابق).[20] تركز العاملون في الضفة في القطاع الخاص بنسبة 60.9% من إجمالي العاملين، مقابل 14.1% للقطاع العام، و22.6% في إسرائيل والمستعمرات. أما في قطاع غزة، فبلغت نسبة العاملين في القطاع الخاص نحو 61.8%، مقابل 31.5% في القطاع العام، ونحو 1.1% في إسرائيل والمستعمرات (انظر الشكل 2-2).

**شكل 2-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل وحسب القطاع في الربع الثالث من العام 2022 (%)**

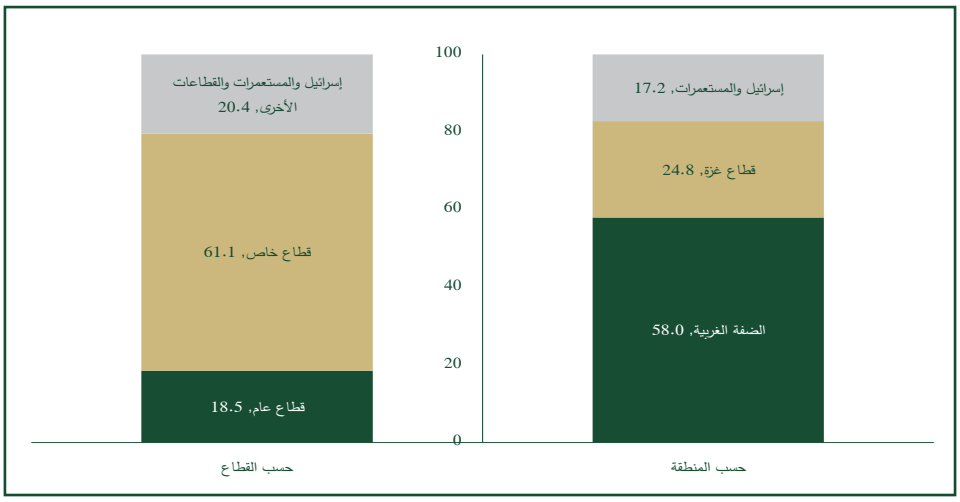


شهد عدد العاملين في فلسطين ارتفاعاً طفيفاً بنحو 3.0% (حوالي 36,900 عامل) بين الربعين المتلاحقين، ليصل إلى 1,150.5 ألف عامل. يعود سبب هذا الارتفاع، بشكل رئيسي، إلى ارتفاع عدد العاملين في الضفة الغربية بمقدار 44.4 ألف عامل (بنسبة 7.0%)، كما ارتفع عدد العاملين في قطاع غزة بمقدار 5,000 عامل (بنسبة 2.0%)، بينما انخفض عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات، بمقدار 12,500 عامل (بنسبة 6.0%).

شهد عدد العاملين في الضفة خلال الربع الثالث من العام 2022 ارتفاعاً في كافة الأنشطة الاقتصادية مقارنة بالربع السابق، باستثناء نشاطي الزراعة والصناعة. كان الارتفاع الأكبر في عدد العاملين في أنشطة النقل والتخزين بنسبة 20.3%، يليه نشاط البناء والتشييد، بنسبة 16.0%، كما ارتفع عدد العاملين في نشاط التجارة بنسبة 10.7%، وفي أنشطة الخدمات بنسبة 6.5%. في المقابل، شهدت بعض الأنشطة الاقتصادية انخفاضاً في عدد العاملين خلال الربع الثالث 2022 مقارنة بالربع السابق، وقد كان الانخفاض الأكبر في عدد العاملين في نشاط الزراعة بنسبة 6.8%، يليه نشاط الصناعة بنسبة 1.4%.

أما في قطاع غزة، فكان الارتفاع الأكبر أيضاً في عدد العاملين في أنشطة النقل والتخزين بنسبة 6%، يليه كل من نشاط الصناعة وأنشطة التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة 5% لكل منها، كما ارتفع عدد العاملين في أنشطة الخدمات بنسبة 2%. في المقابل، انخفض عدد العاملين في كل من نشاط البناء والتشييد، ونشاط الزراعة بنسبة 10%، و8% على الترتيب.

يظهر الجدول 2-1، أن هناك تبايناً في التوزيع النسبي للعاملين في الأنشطة المختلفة خلال الربع الثالث من العام 2022 في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة؛ حيث ترتفع نسبة التشغيل في الصناعة والمحاجر في الضفة (15.0% في الضفة، مقابل 7.4% في القطاع)، يقابله ارتفاع نسبة التشغيل في قطاع الخدمات في قطاع غزة (51.1% في القطاع، مقابل 35.4%

20 تشمل القطاعات الأخرى المؤسسات الأهلية، والمؤسسات غير الهادفة إلى الربح.

في الضفة). كما تشير الأرقام إلى التدني الكبير في نسبة العاملين في البناء والتشييد في قطاع غزة (نحو 4.4%)، وهذا يعود إلى الحصار المشدد الذي تفرضه إسرائيل على دخول مواد البناء إلى القطاع (انظر الصندوق المتعلق بالقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على استيراد المواد ثنائية الاستخدام في العدد 57 من المراقب الاقتصادي الربعي).

**جدول 2-1: التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين (لا يشمل العاملين في إسرائيل والمستعمرات) حسب التوزيع الجغرافي والنشاط الاقتصادي في الربع الثاني 2022 والربع الثالث 2022 (%)**

| النشاط الاقتصادي | الضفة الغربية | | قطاع غزة | | فلسطين (لا يشمل العاملين في إسرائيل والمستعمرات) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الثاني 2022 | الربع الثالث 2022 | الربع الثاني 2022 | الربع الثالث 2022 | الربع الثاني 2022 | الربع الثالث 2022 |
| الزراعة والصيد والحراجة | 6.9 | 6.0 | 6.3 | 5.7 | 6.7 | 5.9 |
| المحاجر والصناعة التحويلية | 16.3 | 15.0 | 7.2 | 7.4 | 13.5 | 12.7 |
| البناء والتشييد | 12.1 | 13.1 | 5.0 | 4.4 | 9.9 | 10.5 |
| التجارة والمطاعم والفنادق | 24.2 | 25.0 | 22.3 | 22.9 | 23.6 | 24.4 |
| النقل والتخزين والاتصالات | 4.9 | 5.5 | 8.2 | 8.5 | 5.9 | 6.4 |
| الخدمات وغيرها | 35.6 | 35.4 | 51.0 | 51.1 | 40.4 | 40.1 |
| **المجموع** | **100.0** | **100.0** | **100.0** | **100.0** | **100.0** | **100.0** |

بخصوص العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات، فقد شهد عدد العاملين انخفاضاً في كافة الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثالث من العام 2022 مقارنة بالربع السابق، باستثناء العاملين في نشاط البناء والتشييد. كان الانخفاض الأكبر في عدد العاملين في أنشطة النقل والتخزين بنسبة 68.8%، تليها أنشطة الخدمات بنسبة 57.5%، ثم أنشطة التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة 16.7%، يليها نشاط الزراعة بنسبة 5.9%. كما انخفض عدد العاملين في نشاط الصناعة بنسبة 0.4%، في حين ارتفع عدد العاملين في نشاط البناء والتشييد بنسبة 12.9% (انظر الشكل 2-3).

**شكل 2-3: أعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات خلال الربع الثاني 2022 والربع الثالث 2022 حسب النشاط الاقتصادي (عامل)**

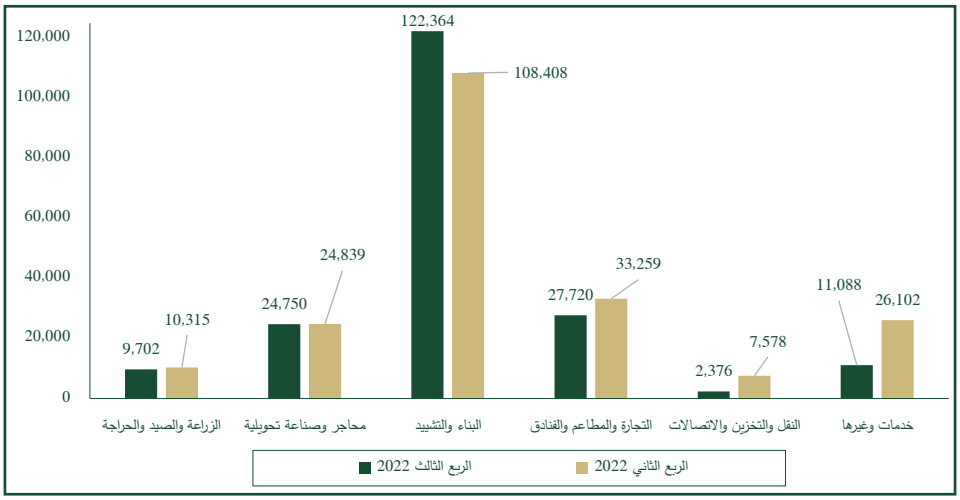


تشير البيانات الربعية إلى أن العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات ما زالت تتركز، بشكل كبير، في قطاع البناء والتشييد بنسبة 61.8%، مقابل 14% في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، و12.5% في قطاع الصناعة. في المقابل، بلغت نسبة العاملين في كل من أنشطة الزراعة والخدمات والنقل والتخزين والاتصالات 4.9%، و5.6%، 1.2% على الترتيب (انظر الشكل 2-4).

أما توزيع العاملين حسب الحالة العملية، فنلاحظ ارتفاعاً في عدد العاملين الذين يعملون بأجر بمقدار 6.6% (حوالي 45 ألف عامل) بين الربعين الثالث والثاني من العام 2022، وارتفاعاً في عدد العاملين لحسابهم الخاص (صاحب عمل ويعمل لحسابه) بمقدار 2.9% (حوالي 5,300 عامل)، بينما انخفض عدد العاملين من دون أجر بمقدار 2.9% (حوالي 1000 عامل) خلال الفترة نفسها، علماً أن العاملين بأجر يشكلون نحو 76.6% من إجمالي العاملين، مقابل 19.9% للعاملين لحسابهم الخاص، و3.5% للعاملين من دون أجر.

**شكل 2-4: التوزيع النسبي للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات في الربع الثاني 2022 والربع الثالث 2022 حسب النشاط الاقتصادي (%)**

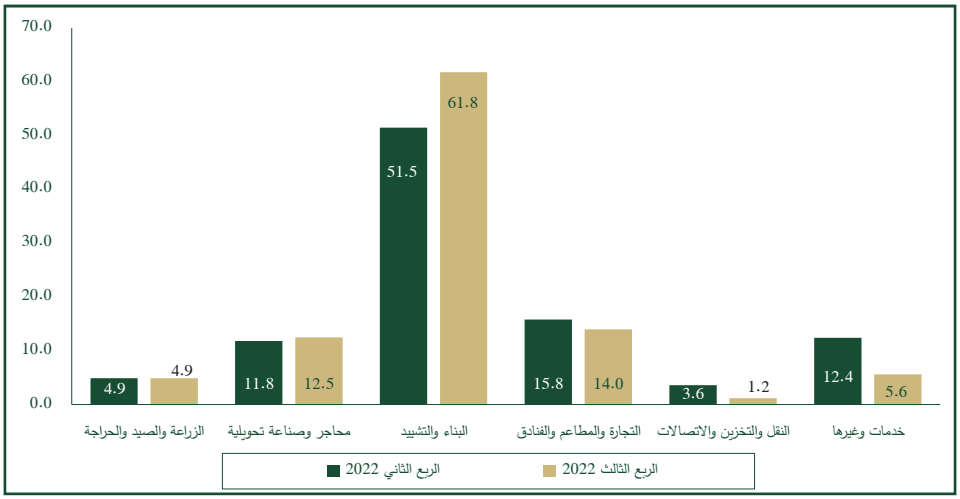


## 3-2 البطالة

تشير البيانات الربعية إلى أن معدل البطالة في فلسطين خلال الربع الثالث من العام 2022 شهد ارتفاعاً مقداره نصف نقطة مئوية مقارنة بالربع الثاني من العام 2022، وانخفاضاً بمقدار 2.6 نقطة مئوية مقارنة بالربع المناظر من العام 2021، ليصل إلى 24.7% (انظر الجدول 2-2).

**جدول 2-2: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة والجنس (%)**

| المنطقة/ الجنس | | الربع الثالث 2021 | الربع الثاني 2022 | الربع الثالث 2022 |
|---|---|---|---|---|
| الضفة الغربية | ذكور | 11.0 | 11.8 | 9.7 |
| | إناث | 31.5 | 22.0 | 24.7 |
| | **المجموع** | **14.7** | **13.8** | **12.6** |
| قطاع غزة | ذكور | 44.6 | 38.2 | 39.2 |
| | إناث | 68.6 | 65.1 | 72.2 |
| | **المجموع** | **50.2** | **44.1** | **46.6** |
| **المنطقة/ الجنس** | | **الربع الثالث 2021** | **الربع الثاني 2022** | **الربع الثالث 2022** |
| فلسطين | ذكور | 22.4 | 20.7 | 19.9 |
| | إناث | 46.6 | 37.8 | 43.1 |
| | **المجموع** | **27.3** | **24.2** | **24.7** |

شهد معدل البطالة في الضفة الغربية انخفاضاً بمقدار 1.2 نقطة مئوية في الربع الثالث من العام 2022 مقارنة بالربع الثاني من العام 2022، وانخفاضاً بمقدار 2.1 نقطة مئوية مقارنة بالربع المناظر من العام 2021. في حين شهد معدل البطالة في قطاع غزة ارتفاعاً بمقدار 2.5 نقطة مئوية في الربع الثالث من العام 2022، مقارنة بالربع الثاني من العام 2022، وانخفاضاً بمقدار 3.6 نقطة مئوية عن الربع المناظر من العام السابق. ومن الملاحظ من الجدول 2-2 تباين معدل البطالة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة.[21]

أما أبرز خصائص البطالة في فلسطين في الربع الثالث من العام 2022، فهي:

1. مرتفعة في أوساط الشباب؛ إذ بلغ معدلها في الفئة العمرية (15-19 سنة) نحو 34.7%، أما في الفئة العمرية (20-24 سنة) فبلغ نحو 37.7%، وذلك مقارنة بنحو 11.5% للفئة العمرية (45-49 سنة)، و9.6% للفئة العمرية (50 سنة فما فوق).[22] وهذا يدل على أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل (راجع الصندوق عن "مسح انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل" في العدد 47 من المراقب من أجل معلومات أكثر عن بطالة الشباب).
2. يوضح الجدول 2-2 أعلاه أن معدل البطالة لدى الإناث أكبر من معدل البطالة لدى الذكور، ويعود هذا إلى محدودية عدد القطاعات الاقتصادية المفتوحة أمام تشغيل الإناث مقارنة بالذكور؛ إذ يتركز تشغيل الإناث في فلسطين في قطاع الخدمات بنسبة 70.8%، بينما بلغت نسبة الذكور العاملين في قطاع الخدمات نحو 27.3%.[23]
3. تنخفض البطالة مع ارتفاع التعليم في أوساط الذكور، بينما ترتفع مع ارتفاع مستوى التعليم لدى الإناث؛ إذ بلغ معدل البطالة لدى الذكور الحاصلين على تعليم ابتدائي نحو 22.6%، ونحو 17.8% للذكور الحاصلين على تعليم دبلوم متوسط فأعلى، مقابل 12.1% للإناث الحاصلات على تعليم ابتدائي، و48.7% للإناث الحاصلات على تعليم دبلوم متوسط فأعلى. ويمكن تفسير ذلك بالارتفاع الكبير في نسبة مشاركة الإناث المتعلمات في سوق العمل (التي تنمو بمعدل أعلى من معدل تزايد الطلب على الإناث في سوق العمل) مقارنة بالذكور (راجع الصندوق رقم 1 في العدد 51 من المراقب، الذي يوضح أن ارتفاع بطالة الإناث المتعلمات مقارنة بغير المتعلمات ليس بسبب تعليمهن، ولكن بسبب الارتفاع الكبير في نسبة مشاركتهن في سوق العمل).

## نمو الإنتاج وتغير البطالة

مشكلة البطالة هي مشكلة مزمنة في الاقتصاد الفلسطيني، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى عدم كفاية معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي لتوليد فرص عمل تستوعب الزيادة السنوية في الأيدي العاملة. وتعكس هشاشة النمو في الاقتصاد الفلسطيني، ومحدودية قدرته على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل الفلسطيني، مدى التشوهات الهيكلية (ضمور القطاعات الإنتاجية)؛ جراء قيود الاحتلال الإسرائيلية، وممارسته القمعية تجاه الفلسطينيين على مدار العقود الماضية.

**شكل 2-5: معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في فلسطين حسب الربع للأعوام 2017-2022 (%)**

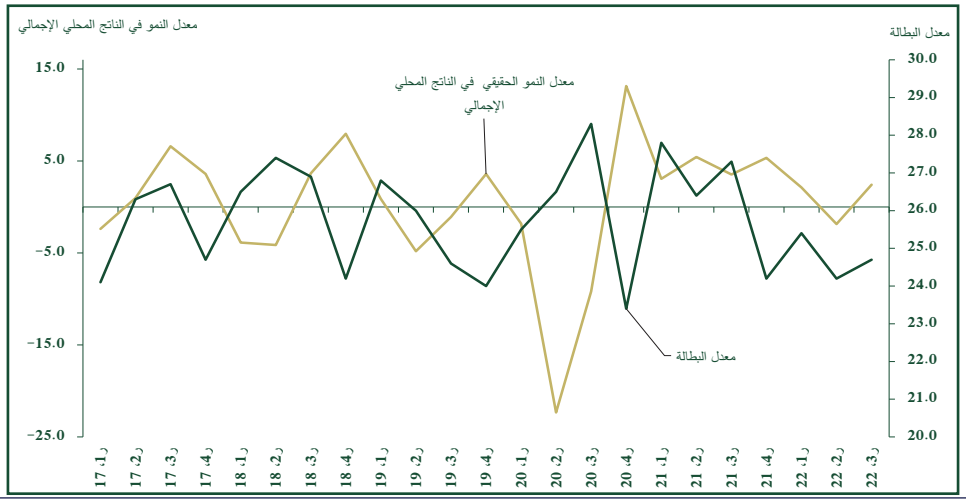


21 منذ العام 2008، استفحلت مشكلة البطالة في قطاع غزة تحديداً؛ نتيجة للحصار الإسرائيلي.
22 من أجل معلومات أكثر عن بطالة الشباب، راجع صندوق "مسح انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل" في العدد 46 من المراقب الاقتصادي.
23 من أجل معلومات أكثر، راجع صندوق "الإناث في سوق العمل الفلسطيني: لماذا مشاركتهن متدنية وبطالتهن أعلى؟" في العدد 51 من المراقب الاقتصادي.

كما عرض الشكل 2-5 منحنيين: الارتباط الكبير بين معدّل نمو الإنتاج (بالأسعار الثابتة)، ومعدّلات البطالة بين الربع الأول 2017 والربع الثالث 2022، فكلما ارتفع النمو الاقتصادي انخفضت مستويات البطالة. ويشير الشكل إلى التذبذب الحاد في منحنى معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي. لا شك أنّ جزءاً من هذا التذبذب يمكن تفسيره بالطبيعة الموسمية للناتج المحلي؛ إذ إنّ النشاط الاقتصادي ينكمش قليلاً في الشتاء والخريف مقارنة بالفصول الأخرى، إلا أن أثر العوامل السياسية والقيود التي يفرضها الاحتلال على النشاط الاقتصادي لها دور أكثر أهمية في تفسير التذبذب الحاد والدوري في النمو الاقتصادي. وتتمثل الملاحظة الأخرى على الشكل البياني في وجود ترافق واضح بين حركة المنحنيين؛ إذ كلما ارتفع معدّل نمو الإنتاج ترافق هذا مع هبوط معدّل البطالة، والعكس صحيح.

## 2-4 الأجور

ارتفع متوسط الأجر اليومي لكافة العاملين الفلسطينيين في الربع الثالث من العام 2022 بمقدار 5.8 شيكل مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 149.0 شيكل. وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية بمقدار 11.0 شيكلاً، وفي إسرائيل والمستعمرات بمقدار 12.0 شيكلاً، بينما انخفض متوسط أجر العاملين في قطاع غزة بمقدار 2.4 شيكل. ويخفي متوسط الأجر في فلسطين خلال الربع الثالث من العام 2022 بعض التباينات الكبيرة، ما بين:

1. متوسط الأجر في الضفة الغربية والأجر في قطاع غزة؛ إذ بلغ متوسط الأجور في قطاع غزة حوالي 41.5% من مستواه في الضفة. كما تتسع الفجوة أكثر عند أخذ الأجر الوسيط عوضاً عن المتوسط، فالأجر الوسيط له دلالة أفضل من المتوسط؛ لأنّه يعبر عن المستوى الذي يحصل نصف العاملين على أجر أعلى منه، والنصف الآخر على أجر أدنى منه، في حين يخفي الأجر المتوسط التباين الكبير بين العمال ذوي الأجر المرتفع والأجر المنخفض (انظر الشكل 2-6). فعلى سبيل المثال، في حين يبلغ متوسط الأجر في القطاع 41.5% من مستواه في الضفة، فإنّ وسيط الأجر في القطاع يبلغ 26.7% فقط من وسيط الأجر في الضفة (انظر الجدول 2-3).
2. متوسط أجر العاملين في الضفة والقطاع من جهة، ومتوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات من جهة أخرى؛ إذ تُشير الأرقام في الجدول 2-3 إلى أن متوسط أجر العاملين اليومي في إسرائيل والمستعمرات (283.5 شيكل) يعادل ضعفي متوسط أجر العاملين في الضفة (129.0 شيكلاً)، وخمسة أضعاف أجر العاملين في القطاع (53.5 شيكل).

**جدول 2-3: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين خلال الربع الثالث 2022 (شيكل)**

| مكان العمل | متوسط الأجر اليومي | وسيط الأجر اليومي |
|---|---|---|
| الضفة الغربية | 129.0 | 115.4 |
| قطاع غزة | 53.5 | 30.8 |
| إسرائيل والمستعمرات | 283.5 | 269.2 |
| **المجموع** | **149.0** | **115.4** |

من جانب آخر، يتفاوت الأجر اليومي حسب النشاط الاقتصادي ما بين العاملين في الضفة والقطاع من جانب، وما بين العاملين في الضفة والقطاع مع العاملين في إسرائيل والمستعمرات من جانب آخر؛ إذ نلاحظ كما أشرنا سابقاً ارتفاع متوسط الأجر اليومي لكافة الأنشطة للعاملين في إسرائيل والمستعمرات مقارنة بمتوسط الأجر اليومي في السوق المحلي. وهذا، بدوره، انعكس على تفضيل العمالة الفلسطينية النزوح إلى العمل في إسرائيل والمستعمرات على حساب السوق المحلي (انظر الشكل 2-7).

بحسب البيانات الربعية لمسح القوى العاملة، فإن نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الذين يعملون من دون عقد عمل خلال الربع الثالث من العام 2022 بلغت نحو 62%، فيما يحصل 27% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص فقط على مساهمة في تمويل التقاعد/ مكافأة نهاية الخدمة خلال الفترة نفسها، في حين بلغت نسبة النساء الحاصلات على إجازة أمومة مدفوعة الأجر فقط 53%. تشير هذه النسب إلى مدى ضعف الالتزام في القطاع الخاص في تطبيق بنود قانون العمل الفلسطيني فيما يخص الإجازات مدفوعة الأجر، ومكافأة نهاية الخدمة ... وغيرهما من الحقوق. هذا، بدوره، يبرز أهمية تفعيل الدور الرقابي في متابعة تطبيق بنود قانون العمل في القطاع الخاص.

**شكل 2-6: متوسط ووسيط الأجر اليومي للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين حسب الربع للأعوام 2015-2022 (شيكل)**

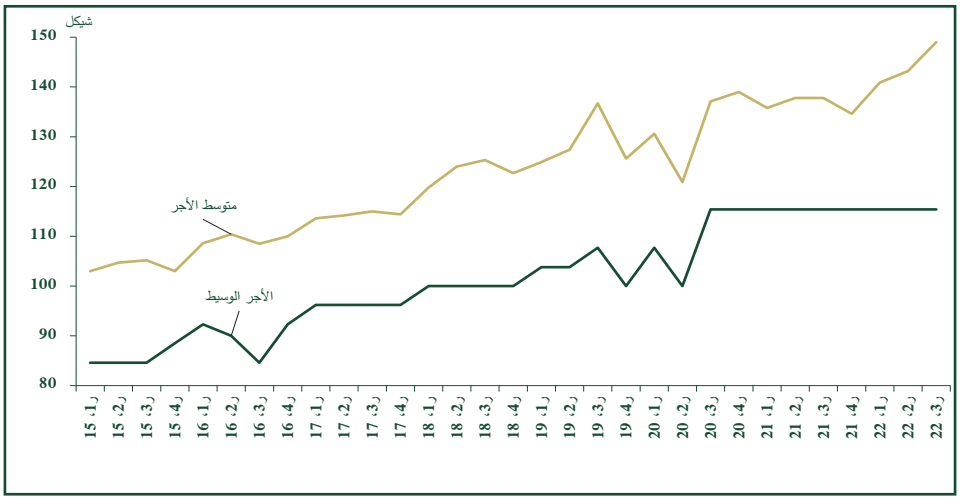


**شكل 2-7: متوسط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر حسب النشاط الاقتصادي خلال الربع الثالث 2022 (شيكل)**

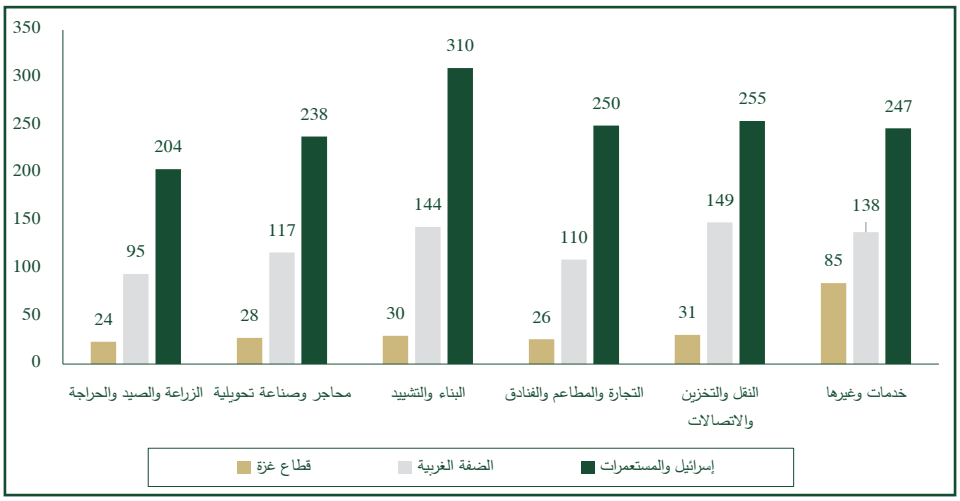


## 5-2 الحد الأدنى للأجور[24]

يبلغ مستوى الحد الأدنى للأجر الشهري في فلسطين نحو 1,880 شيكلاً. وتشير البيانات الربعية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أن نسبة المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص، بلغت نحو 40.0% نهاية الربع الثالث من العام 2022 (41.0% في الربع السابق)، بمتوسط أجر بلغ حوالي 947.0 شيكلاً (948.0 شيكلاً في الربع السابق). يتفاوت الالتزام بتطبيق الحد الأدنى للأجور حسب المنطقة، فقد بلغت نسبة المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور في الضفة الغربية نحو 19.0% (20.0% في الربع السابق)، بمتوسط أجر بلغ 1,461 شيكلاً (1,412 شيكلاً في الربع السابق). أما في قطاع غزة، فقد بلغت نسبة المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور 90.0% (88.0% في الربع السابق)، بمتوسط أجر 705 شواكل (710 شواكل في الربع السابق).

24 قررت الحكومة الفلسطينية في العام 2021 رفع الحد الأدنى للأجور في فلسطين بنسبة 29.6% ليصبح 1,880 شيكلًا شهرياً بدلًا من 1,450 شيكلًا، والأجر اليومي لعمال المياومة بـ 85 شيكلاً بدلاً من 65 شيكلاً، والأجر الأدنى بالساعة بمقدار 10.5 شيكل بدلاً من 8.5 شيكل. ودخلت هذه التعديلات حيز التنفيذ مطلع العام 2022.

من جانب آخر، يتفاوت الالتزام بتطبيق الحد الأدنى للأجور حسب القطاعات الاقتصادية؛ حيث يستحوذ قطاع الخدمات على نحو 31% من العاملين الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجر الشهري، يليه قطاع التجارة والمطاعم والفنادق الذي يستحوذ على 29%. بالتالي، يجب قياس مدى نجاعة تطبيق قرار الحد الأدنى للأجور في فلسطين بالاعتماد على ثلاثة مؤشرات رئيسية: درجة الالتزام بتطبيق القرار، وأثر زيادة الأجور الدنيا في التشغيل، وأثر زيادة الأجور في الأسعار والتضخم.

إن تحسين الالتزام بالحد الأدنى للأجور سيحسن، بدوره، نسبياً من المستوى المعيشي للأسر الفلسطينية. فبحسب إحصاءات مسح استهلاك وإنفاق الأسر الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2017، يبلغ متوسط الإنفاق الشهري لعائلة مكونة من 5 أفراد في فلسطين حوالي 934.9 دينار أردني؛ أي ما يقارب ضعفي الحد الأدنى للأجور، وهذا، بدوره، يعكس الفجوة الواسعة ما بين متوسط الحد الأدنى للأجور الشهري، والمستوى المقبول لضمان حياة كريمة للأسرة الفلسطينية.

## 3. المالية العامة[25]

### 3-1 الإيرادات العامة

شهد الربع الثالث 2022، استقرار إيرادات المقاصة مقارنة بالربع السابق (ارتفاع بسيط بنحو 0.7%)، في حين ارتفعت بنسبة 13.1% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 2.6 مليار شيكل، ولتشكل ما يقارب 63.6% من إجمالي الإيرادات العامة. كذلك ارتفعت إيرادات الجباية المحلية بنسبة 13.1%، و12.1%، مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، لتبلغ حوالي 1.5 مليار شيكل (انظر الشكل 3-1). وقد جاءت هذه التطورات على خلفية تحسن الأداء الاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة نفسها، وهو ما ساهم في تعزيز الإيرادات الحكومية. أما المنح والمساعدات الخارجية فقد ارتفعت خلال الربع الثالث 2022 إلى حوالي 698.4 مليون شيكل، مقارنة بقيمة 202.6 مليون شيكل خلال الربع السابق، ونحو 114.4 مليون شيكل خلال الربع المناظر (انظر الجدول 3-1).

**شكل 3-1: هيكل الإيرادات العامة (مليون شيكل)**

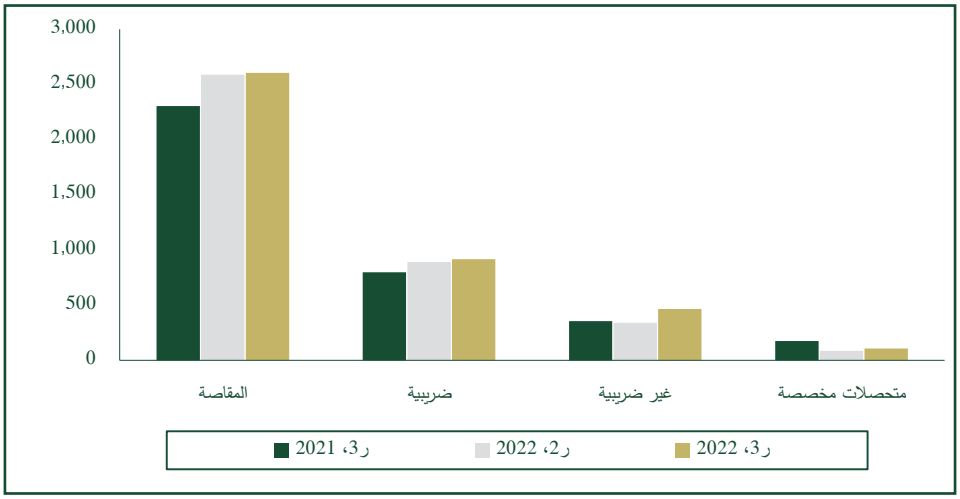


**جدول 3-1: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة إلى الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)**

| البيان | 2021 | | | | 2022 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث |
| لدعم الموازنة | 0 | 97.6 | 4 | 500 | 19.9 | 122.6 | 573.6 |
| منح عربية | 0 | 0 | 0 | 315 | 16.3 | 0 | 179.7 |
| من الدول الأخرى | 0 | 97.6 | 4 | 185 | 3.6 | 122.6 | 393.9 |
| التمويل التطويري | 35.2 | 112.5 | 110 | 166 | 39.9 | 79.9 | 124.8 |
| إجمالي المنح والمساعدات | 35.2 | 210.1 | 114.5 | 666.2 | 59.8 | 202.6 | 698.4 |

في المحصلة، بلغ صافي الإيرادات العامة والمنح المتحصلة خلال الربع الثالث 2022 حوالي 4.6 مليار شيكل، مقارنة بحوالي 3.9 مليار شيكل خلال الربع السابق، وحوالي 3.7 مليار شيكل خلال الربع المناظر.[26] وبذلك تكون الإيرادات العامة قد شكلت نحو 101.4% من الإنفاق العام المستحق (أساس الالتزام) على الحكومة خلال هذا الربع، مقارنة بنحو 87.1% خلال الربع السابق، و77.5% خلال الربع المناظر.

25 مصدر البيانات في هذا الجزء هو: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2022: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أيلول، 2022). وهي بيانات أولية قابلة للتعديل والتنقيح.

26 لا بد من الإشارة إلى أن حجم الإرجاعات الضريبية خلال الربع الثالث 2022 بلغ نحو 228.9 مليون شيكل مقارنة بنحو 219.1 مليون شيكل خلال الربع السابق، و84.2 مليون شيكل خلال الربع المناظر.

## 2-3 النفقات العامة

ارتفع الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الثالث من العام 2022 بنسبة 31.6%، و6.4% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، ليبلغ حوالي 3.9 مليار شيكل. وفي السياق ذاته، ارتفعت فاتورة الأجور والرواتب وفقاً للأساس النقدي بنسبة 37.3%، و0.7% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، لتبلغ حوالي 1.8 مليار شيكل. كذلك ارتفعت نفقات غير الأجور الفعلية بنسبة 21.4%، و0.6% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، لتبلغ حوالي 1.4 مليار شيكل. وفي المقابل، تراجع بند صافي الإقراض خلال هذا الربع إلى حوالي 271.4 مليون شيكل، مقارنة بنحو 298.8 مليون شيكل خلال الربع السابق.[27] أما حجم الإنفاق التطويري الفعلي، فقد ارتفع بنسبة 56.6%، و51.9%، مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، ليبلغ حوالي 0.2 مليار شيكل (انظر الشكل 3-2). وفي هذا الإطار، بلغ حجم الإنفاق المستحق على (أساس الالتزام) نحو 4.5 مليار شيكل خلال الربع الثالث 2022؛ ما يعني أن الحكومة استطاعت دفع نحو 86.4% من إجمالي الإنفاق المستحق عليها.

**شكل 3-2: هيكل النفقات العامة (مليون شيكل)**

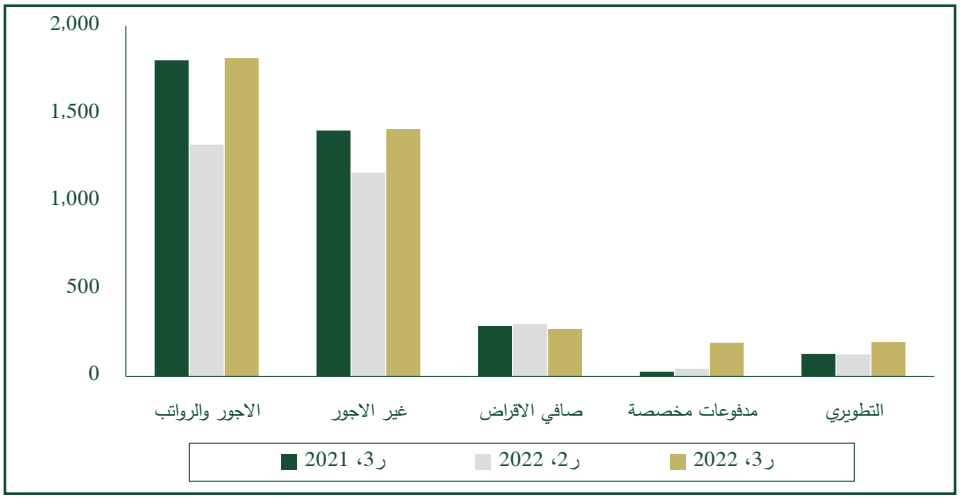


## 3-3 الفائض/العجز المالي

أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامة (الأساس النقدي) خلال الربع الثالث 2022، إلى فائض في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات الخارجية بحوالي 0.7 مليار شيكل، أو ما نسبته 4.3% من الناتج المحلي الاسمي.[28] أما على أساس الالتزام، فقد حقق هذا الرصيد فائضاً بحوالي 0.2 مليار شيكل، أو ما يعادل 1.2% من الناتج المحلي الاسمي (انظر الشكل 3-3).

27 يعبر صافي الإقراض عن المبالغ المخصومة من إيرادات المقاصة من قبل الجانب الإسرائيلي لتسوية ديون مستحقة للشركات الإسرائيلية المزودة للكهرباء والمياه للبلديات وشركات وجهات التوزيع الفلسطينية. ويستنزف هذا البند الموازنة العامة، ويؤجل جزءاً لا بأس به من الإيرادات للحكومة الفلسطينية، التي هي في أمس الحاجة إليها، وخاصة في ظل الأزمة المالية المزمنة التي تعاني منها منذ سنوات. ومع استمرار الفجوة التمويلية، وتراجع المنح والمساعدات الخارجية، فإن بند صافي الإقراض يشكل عبئاً وتحدياً تسعى الحكومة الفلسطينية إلى إيجاد حل له.

28 تجدر الإشارة إلى أن بيانات الناتج المحلي الإجمالي هي بيانات أولية، وهي عرضة للتنقيح والتعديل.

**شكل 3-3: الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)**

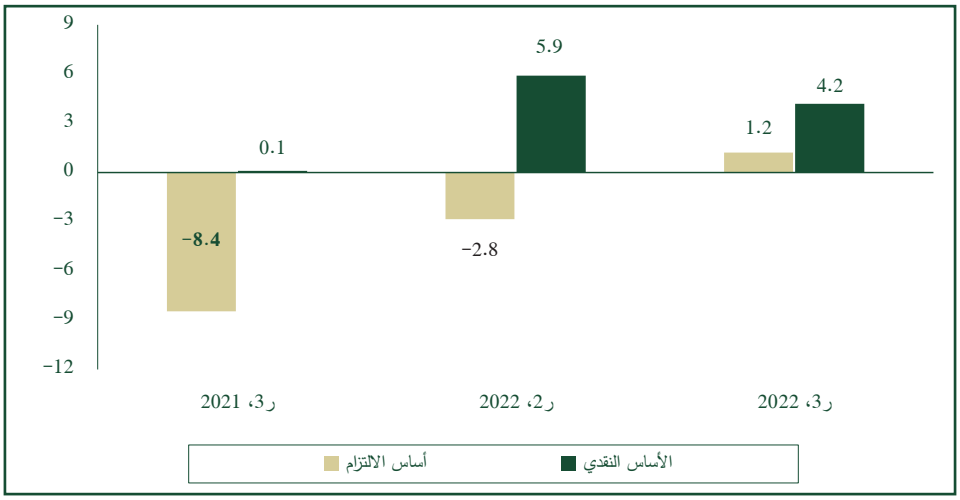


## 4-3 المتأخرات الحكومية

بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال الربع الثالث من العام 2022 حوالي 622.4 مليون شيكل، منها حوالي 420.7 مليون شيكل متأخرات نفقات غير الأجور، وحوالي 222 مليون شيكل متأخرات أجور ورواتب، بينما بلغت متأخرات النفقات التطويرية نحو 56 مليون شيكل، ومتأخرات الإرجاعات الضريبية 9.7 مليون شيكل، مقابل سداد حوالي 85.9 مليون شيكل مسبقاً من المدفوعات المخصصة، وحوالي 456 مليون شيكل من متأخرات سابقة. ( انظر الجدول 3-2)

**جدول 3-2: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)**

| البيان | 2021 | | | | 2022 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث |
| إرجاعات ضريبية | 90.0 | 100.4 | 26.0 | 83.2 | 42.3 | 15.0 | 9.7 |
| الأجور والرواتب | 789.3 | 106.1 | 186.6 | 278.2 | 18.4 | 719.2 | 222.0 |
| نفقات غير الأجور | 658.7 | 417.5 | 685.3 | 503.3 | 333.9 | 650.3 | 420.7 |
| النفقات التطويرية | 68.6 | 69.3 | 55.4 | 35.0 | 67.9 | 95.4 | 56.0 |
| مدفوعات مخصصة | 107.5 | 7.3 | 146.7 | 46.6 | 232.1 | 41.6 | 85.9- |
| **إجمالي المتأخرات** | **1,741.1** | **700.6** | **1,100.0** | **946.3** | **694.6** | **1,521.5** | **622.5** |
| دفعات متأخرات عن سنوات سابقة | 263.7 | 314.0 | 393.6 | 419.8 | 560.8 | 446.5 | 456.0 |
| **صافي المتأخرات** | **1,477.4** | **386.6** | **706.4** | **526.5** | **133.8** | **1,075.0** | **166.5** |

## 5-3 الدين العام الحكومي

ارتفع الدين العام الحكومي مقوماً بالدولار نهاية الربع الثالث من العام 2022، بنسبة 1.6% مقارنة بالربع السابق، فيما جاء منخفضاً بنسبة 6.1% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 3.6 مليار دولار (تعادل نحو 12.5 مليار شيكل)، مُشَكِلاً حوالي 18.5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي؛ إذ ارتفع الدين الحكومي المحلي بنحو 3.7% مقارنة بالربع السابق، إلا أنه انخفض بنسبة 7.6% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 2.3 مليار دولار.[29] في حين استقر الدين الحكومي الخارجي عند مستوى الربع السابق والمناظر، البالغ حوالي 1.3 مليار دولار. وقد بلغت فوائد الدين المدفوعة خلال هذا الربع حوالي 78.1 مليون شيكل، منها 75.3 مليون شيكل فوائد مدفوعة على الدين المحلي، وما يقارب 2.8 مليون شيكل فوائد مدفوعة على الدين الخارجي.

29 تجدر الإشارة إلى أن هذه النسب تختلف عند احتساب الأرقام بالشيكل، نتيجة تغير سعر الصرف.

**جدول 3-3: الدين العام الحكومي (مليون دولار)**

| البيان | 2021 | | | | 2022 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث |
| الدين الحكومي المحلي | 2,231.1 | 2,384.9 | 2,471.1 | 2,528.5 | 2,353.0 | 2,201.1 | 2,282.7 |
| المصارف | 2171 | 2,323.3 | 2,408.8 | 2,464.1 | 2,289.8 | 2,143.2 | 2,225.1 |
| مؤسسات عامة | 60.1 | 61.6 | 62.3 | 64.4 | 63.2 | 57.9 | 57.6 |
| الدين الحكومي الخارجي | 1,314.4 | 1,317.5 | 1,322.8 | 1,319.6 | 1,315.9 | 1,305.1 | 1,278.5 |
| **الدين العام الحكومي** | **3,545.5** | **3,702.4** | **3,793.9** | **3,848.1** | **3,668.9** | **3,506.2** | **3,561.2** |
| نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاسمي | %21.0 | %21.1 | %22.0 | %21.2 | %18.9 | %18.4 | %18.5 |

## 6-3 الاقتطاعات من إيرادات المقاصة

تواجه الحكومة الفلسطينية تحديات ومعيقات مالية عديدة، من أهمها الخصومات والاقتطاعات الإسرائيلية من أموال المقاصة، التي تستنزف الموارد المالية المتاحة لها؛ إذ تقوم إسرائيل باقتطاع ما نسبته 3% شهرياً من المقاصة بدل عمولة تحصيل. كما تقوم باقتطاع مبالغ تخص استهلاك الكهرباء والماء والتحويلات الطبية وغيرها. وتقوم كذلك أيضاً، باحتجاز مبالغ أخرى كعقوبات لقيام الحكومة بدفع رواتب وأجور أسر الشهداء والأسرى. وفيما يلي تفاصيل هذه البنود:

- رسوم التحصيل: وفقاً لاتفاقية أو برتوكول باريس الاقتصادي، يقوم الجانب الإسرائيلي بخصم عمولة بنسبة 3% بدل تحصيل إيرادات المقاصة الفلسطينية، وقد بلغ حجم هذه الرسوم خلال الربع الثالث من العام 2022 حوالي 84.9 مليون شيكل (انظر الشكل 3-4).

**شكل 3-4: إيرادات المقاصة ورسوم التحصيل (مليون شيكل)**

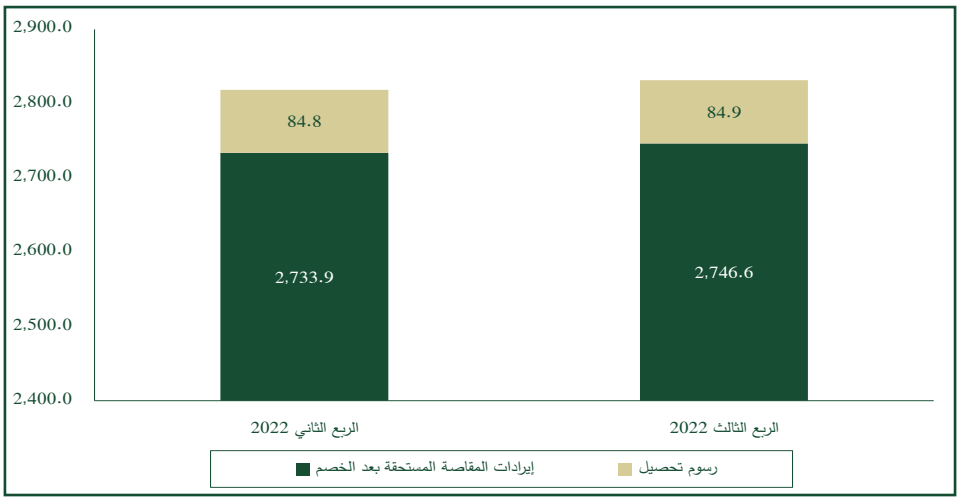


- الاقتطاعات من المقاصة: قام الجانب الإسرائيلي باقتطاع نحو 459.1 مليون شيكل من إيرادات المقاصة خلال الربع الثالث من العام 2022، وقد شكلت هذه الاقتطاعات حوالي 16.7% من إجمالي إيرادات المقاصة المستحقة خلال هذا الربع. وقد شكلت اقتطاعات استهلاك الكهرباء نحو 8.0% من إجمالي إيرادات المقاصة، وبقيمة 218.7 مليون شيكل، تلتها اقتطاعات استهلاك الماء بنسبة 3.3%، وبقيمة 91.8 مليون شيكل، ومن ثم اقتطاعات التحويلات الطبية والمستشفيات بنحو 1.9%، أو ما يعادل 51.7 مليون شيكل، ومياه الصرف الصحي بنسبة 0.9%، وبما يقارب 24.4 مليون شيكل، واقتطاعات أخرى بنحو 72.5 مليون شيكل، أو ما نسبته 2.6% من إجمالي إيرادات المقاصة.

- إيرادات المقاصة المحجوزة: بلغت قيمة إيرادات المقاصة المحجوزة من قبل الجانب الإسرائيلي حوالي 151.7 مليون شيكل خلال الربع الثالث من العام 2022، وبمعدل شهري يقارب 50.6 مليون شيكل. ويظهر الجدول 3-4 تفاصيل الاقتطاعات من إيرادات المقاصة. تظهر هذه البيانات أن حجم الاقتطاعات التي تقوم بها إسرائيل تشكل مبالغ كبيرة نسبياً خاصة فيما يتعلق برسوم التحصيل والمبالغ المحجوزة؛ إذ يمكن لهذه المبالغ أن تسهم في سد فجوة كبيرة من العجز لدى الحكومة الفلسطينية.

**جدول 3-4: تفاصيل الاقتطاعات من إيرادات المقاصة (مليون شيكل)**

| | الربع الأول 2022 | الربع الثاني 2022 | الربع الثالث 2022 |
|---|---|---|---|
| **إيرادات المقاصة المستحقة** | **2,680.1** | **2,818.7** | **2,831.6** |
| رسوم تحصيل (3%) | 80.7 | 84.8 | 84.9 |
| **الاقتطاعات من المقاصة، بدل:** | **390.3** | **379.0** | **459.1** |
| كهرباء | 212.6 | 219.1 | 218.7 |
| ماء | 99.7 | 78.7 | 91.8 |
| مياه الصرف الصحي | 24.3 | 29.0 | 24.4 |
| مستشفيات | 43.7 | 44.6 | 51.7 |
| أخرى* | 10.0 | 7.6 | 72.5 |
| **إيرادات المقاصة المحجوزة** | **149.4** | **149.4** | **151.7** |

*تشمل إيرادات أخرى اقتطاعات المحاكم، وإرجاعات خصميات المحاكم، وحجوزات أخرى للمقاصة، واقتطاعات تسديد قروض.

# 4. القطاع المالي

## 4-1 القطاع المصرفي[30]

بلغ إجمالي موجودات/مطلوبات القطاع المصرفي نهاية الربع الثالث من العام 2022 حوالي 21.3 مليار دولار، محققاً زيادة بمعدل 0.3% مقارنة بالربع السابق، وتراجعاً طفيفاً بحوالي 0.2% مقارنة بقيمتها في الربع المناظر من العام السابق. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن هذا التراجع على المستوى السنوي، جاء نتيجة للارتفاع الحاصل في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل (في نهاية الفترة)، وبمعدل 9.1%[31]، الذي انعكس على شكل تراجع في النمو لمعظم بنود الميزانية المجمعة، خاصة تلك التي يشكل الشيكل نسبة كبيرة منها؛ إذ تشكل عملة الشيكل نحو 40% من موجودات القطاع المصرفي، و35% من مطلوباته.

يعمل في فلسطين 13 مصرفاً، 7 منها مصارف محلية (3 منها إسلامية)، لها 249 فرعاً ومكتباً، منها 209 في الضفة الغربية، و40 في قطاع غزة. أما المصارف الستة الوافدة فجميعها مصارف أردنية، باستثناء مصرف واحد مصري، لها 130 فرعاً ومكتباً، 113 منها في الضفة، و17 فرعاً ومكتباً تعمل في القطاع.

**جدول 4-1: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار)**

| البيان* | 2021 | | | 2022 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث |
| **إجمالي الأصول** | **20,624.4** | **21,321.6** | **21,673.0** | **21,807.5** | **21,218.1** | **21,275.9** |
| التسهيلات الائتمانية المباشرة | 10,350.7 | 10,473.7 | 10,747.2 | 10,834.6 | 10,635.1 | 10,862.8 |
| الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف | 5,387.2 | 5,469.0 | 5,876.9 | 5,743.2 | 5,433.0 | 5,472.8 |
| محفظة الأوراق المالية والاستثمارات | 1,430.0 | 1,456.0 | 1,492.1 | 1,481.6 | 1,474.4 | 1,447.6 |
| النقدية والمعادن الثمينة | 2,307.2 | 2,785.2 | 2,497.3 | 2,640.0 | 2,504.7 | 2,336.8 |
| الموجودات الأخرى | 1,149.4 | 1,137.7 | 1,059.5 | 1,108.1 | 1,170.8 | 1,155.9 |
| **إجمالي الخصوم** | **20,624.4** | **21,321.6** | **21,673.0** | **21,807.5** | **21,218.1** | **21,275.9** |
| ودائع العملاء ** | 15,726.5 | 16,224.6 | 16,518.1 | 16,610.3 | 16,242.2 | 16,487.6 |
| حقوق الملكية | 1,994.0 | 2,062.6 | 2,107.5 | 2,158.0 | 2,177.9 | 2,193.7 |
| أرصدة سلطة النقد والمصارف | 1,372.7 | 1,455.5 | 1,500.1 | 1,499.5 | 1,242.3 | 1,027.7 |
| المطلوبات الأخرى | 537.1 | 543.3 | 536.2 | 515.0 | 511.8 | 488.2 |
| المخصصات والاهتلاك | 994.1 | 1,035.6 | 1,011.1 | 1,024.7 | 1,043.8 | 1,078.7 |

* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).

** ودائع العملاء تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام.

### 4-1-1 التسهيلات الائتمانية

ارتفعت التسهيلات الائتمانية بمعدل 2.1% نهاية الربع الثالث 2022 مقارنة بالربع السابق، وبمعدل 3.7% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، لتصل إلى حوالي 10.9 مليار دولار. وقد شكل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص حوالي 79.7% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، مرتفعاً بمعدل 1.8% على المستوى الربعي، وبمعدل 6.9% على المستوى السنوي، ليبلغ 8.7 مليار دولار، وجاء هذا الارتفاع على خلفية تزايد الائتمان الممنوح لمعظم القطاعات الاقتصادية، وخاصة قطاع

30 مصدر البيانات في هذا القسم: سلطة النقد الفلسطينية (كانون الأول، 2022). الميزانية المجمعة للمصارف، وقائمة الأرباح والخسائر، وقاعدة بيانات سلطة النقد.

31 يمثل سعر الصرف في نهاية الفترة، والبالغ 3.513 شيكل/ دولار في نهاية الربع الثالث 2022، مقارنة بحوالي 3.220 شيكل/ دولار في الربع المناظر من العام 2021، وهي الفترة التي يتم الاعتماد عليها عند تقويم بنود الميزانية المجمعة بالعملات المختلفة إلى الدولار.

العقارات والإنشاءات، وقطاع التعدين والصناعة، وقطاع التجارة، إضافة إلى ارتفاع الطلب على القروض الاستهلاكية. علماً أن هذه القطاعات مجتمعةً تشكل حوالي 70% من تسهيلات القطاع الخاص (انظر الجدول 4-2). أما التسهيلات الممنوحة للقطاع العام، فبلغت 2.2 مليار دولار، أو ما يعادل 20.3% من إجمالي التسهيلات. وبذلك، ارتفعت حصة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع الجمهور لتبلغ 65.9%، مقارنة بنحو 65.5% في الربع السابق، و64.6% في الربع المناظر.

**جدول 4-2: التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية (مليون دولار)**

| البند | 2021 | | | 2022 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث |
| القطاع العام | 2,327.6 | 2,374.3 | 2,466.9 | 2,293.4 | 2,132.7 | 2,207.9 |
| العقارات والإنشاءات | 1,833.2 | 1,849.9 | 1,905.3 | 2,027.5 | 2,011.3 | 2,067.9 |
| التعدين والصناعة | 546.3 | 550.8 | 565.8 | 608.3 | 601.1 | 607.1 |
| التجارة | 1,579.9 | 1,676.9 | 1709.8 | 1,728.8 | 1,744.4 | 1,748.1 |
| الخدمات | 1,107.3 | 1,046.5 | 1,008.9 | 1,070.1 | 1,098.4 | 1,106.4 |
| تمويل شراء السيارات | 391.1 | 398.9 | 415.5 | 414.9 | 391.5 | 400.4 |
| تمويل السلع الاستهلاكية | 1,352.4 | 1,396.8 | 1,425.6 | 1,481.3 | 1,497.2 | 1,508.7 |
| أخرى في القطاع الخاص* | 1,212.9 | 1,179.6 | 1,249.6 | 1,210.3 | 1,158.7 | 1,216.3 |
| **المجموع** | **10,350.7** | **10,473.7** | **10,747.2** | **10,834.6** | **10,635.1** | **10,862.8** |

* أخرى في القطاع الخاص تشمل التسهيلات الممنوحة لكل من القطاعات التالية: تطوير الأراضي والزراعة والثروة الحيوانية، وقطاع السياحة والفنادق والمطاعم، وقطاع النقل والمواصلات، إضافة إلى تمويل الاستثمار بالأسهم، والتسهيلات الأخرى غير المصنفة على أي من هذه القطاعات.

من ناحية أخرى، استمر التراجع على المستوى السنوي في الائتمان الممنوح بعملتي الشيكل والدينار للربع الثاني على التوالي؛ إذ تراجع الائتمان الممنوح بعملة الشيكل بحوالي 2.2% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ نحو 5.0 مليار دولار. أما التسهيلات الممنوحة بعملة الدينار، فتراجعت بمعدل 5.8% لتبلغ 1.2 مليار دولار. وعلى العكس من ذلك، فقد استمرت الزيادة في التسهيلات الممنوحة بعملة الدولار خلال الفترة ذاتها، وبمعدل 14.6%، لتقترب قيمتها من 4.5 مليار دولار، وارتفعت أيضاً التسهيلات الممنوحة بالعملات الأخرى لتصل إلى 181.8 مليون دولار. أما على مستوى التوزيع الجغرافي للتسهيلات الائتمانية، فتشير البيانات إلى نمو التسهيلات الممنوحة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بمعدلات متفاوتة، ليصل إجمالي التسهيلات الائتمانية في الضفة إلى 9.9 مليار دولار، أو ما يعادل 90.9% من إجمالي التسهيلات. أما التسهيلات الممنوحة في القطاع، فعلى الرغم من زيادتها مقارنة بالربع المناظر بحوالي 10.2%، فإن قيمتها لم تتجاوز مليار دولار، مشكلة حوالي 9.1% من إجمالي التسهيلات الائتمانية (انظر الشكل 4-1).

**شكل 4-1: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون دولار)**

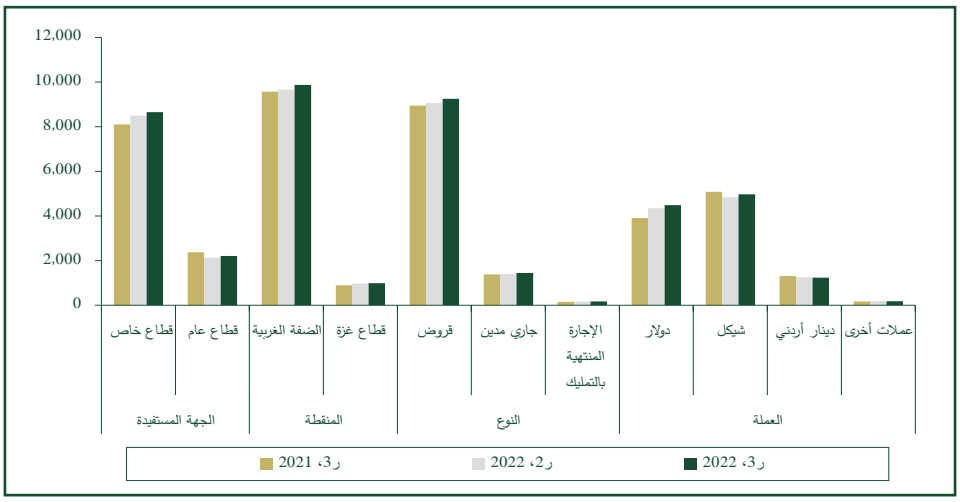

### 2-1-4 القروض المتعثرة

بلغت قيمة القروض المتعثرة نهاية الربع الثالث من العام 2022 حوالي 445.2 مليون دولار، متراجعة بنحو 0.6% عن مستواها في الربع المناظر، في حين بقيت مستقرة عند مستواها في الربع السابق. وأدى ذلك إلى تراجع نسبتها من إجمالي التسهيلات الممنوحة لتصل إلى 4.1%، مقارنة بحوالي 4.2% في الربع السابق، و4.3% في الربع المناظر (انظر الشكل 4-2).

أما بالنسبة إلى تصنيف القروض المتعثرة بحسب فترة التعثر، فتشكل القروض التي مضى على تعثرها أكثر من سنة الجزء الأكبر منها، وبنسبة 77%، وبقيمة 344.8 مليون دولار. أما القروض التي مضى على تعثرها فترة ستة أشهر حتى السنة فشكلت ما نسبته 13% من إجمالي القروض المتعثرة لتبلغ 55.3 مليون دولار. في حين تمثل النسبة المتبقية (10%) القروض التي مضى على تعثرها أقل من ستة أشهر؛ إذ بلغت قيمتها 45.2 مليون دولار في نهاية الربع الثالث من العام 2022.

وفي السياق ذاته، تفاوتت معدلات التعثر تبعاً للقطاعات الاقتصادية؛ إذ تظهر البيانات ارتفاع نسب التعثر في قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية، وقطاع النقل والمواصلات، وقطاع السياحة والمطاعم، وقطاع التجارة العامة، وقطاع الصناعة والتعدين، إضافة إلى قطاع تمويل السلع الاستهلاكية، التي تجاوزت نسب التعثر فيها أكثر من 4%. في حين سجلت قطاعات أخرى، مثل: قطاع الخدمات، وتمويل شراء السيارات، وقطاع العقارات والإنشاءات نسب تعثر متدنية لم تتعد 4%؛ نظراً إلى تدني المخاطر في تمويل هذه القطاعات.

**شكل 4-2: اتجاهات القروض المتعثرة**

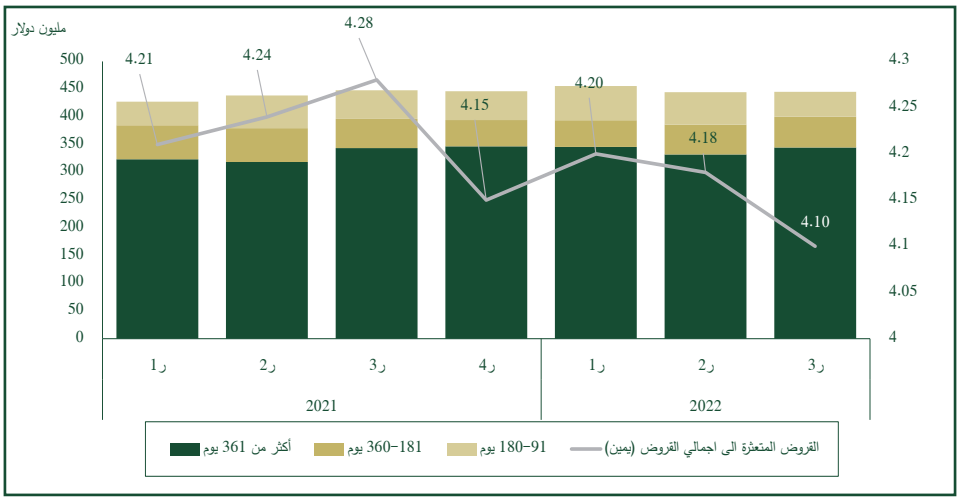


### 3-1-4 الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

بلغت أرصدة سلطة النقد والمصارف نهاية الربع الثالث من العام 2022 حوالي 5.5 مليار دولار، مرتفعة بمعدل 0.7% مقارنة بالربع السابق، وبمعدل 0.1% مقارنة بالربع المناظر من العام 2021. جاء هذا النمو بشكل رئيسي مدفوعاً بنمو الأرصدة الخارجية التي وصلت إلى 3.3 مليار دولار، مقابل تراجع الأرصدة لدى سلطة النقد إلى 1.9 مليار دولار، متأثرة بتراجع الحسابات الأخرى لدى سلطة النقد بخلاف الاحتياطات الإلزامية، إضافة إلى تراجع الأرصدة البينية بين المصارف، خلال الفترة ذاتها، لتبلغ 296.2 مليون دولار.

**شكل 4-3: هيكل أرصدة سلطة النقد والمصارف، (مليون دولار)**

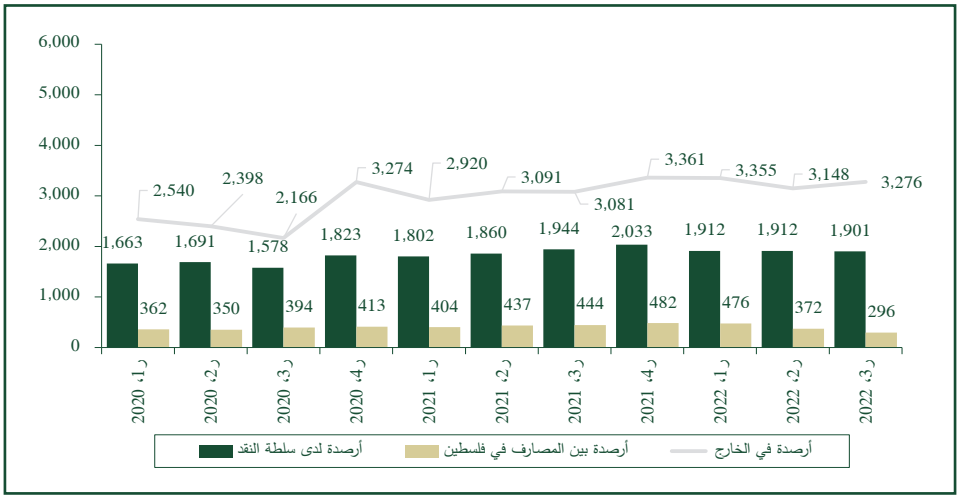


## 4-1-4 النقدية والمعادن الثمينة

بلغت قيمة النقد في الصندوق لدى المصارف العاملة في فلسطين حوالي 2.3 مليار دولار في نهاية الربع الثالث من العام 2022، متراجعة بمعدل 6.7% مقارنة بالربع السابق، وبحوالي 16.1% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق، وذلك على خلفية قيام المصارف بشحن شحنة استثنائية لفائض الشيكل إلى إسرائيل، ليصل إجمالي فائض الشيكل المرحل منذ بداية العام 2022 إلى 19.5 مليار شيكل، مقارنة بحوالي 14.3 مليار شيكل في الفترة المماثلة من العام السابق. كما أن ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل (نهاية الفترة) وبمعدل 9.1% على المستوى السنوي، و1.4% على المستوى الربعي، عزّز هذا التراجع، خاصة أن عملة الشيكل تشكل الجزء الأكبر في هذا البند، وبحوالي 73% من إجمالي النقد في الصندوق.

## 5-1-4 ودائع العملاء

بلغ إجمالي الودائع حوالي 16.5 مليار دولار، مرتفعةً بمعدل 1.5% على المستوى الربعي، وبنسبة 1.6% مقارنة بالفترة المناظرة من العام السابق، لتشكل حوالي 77% من إجمالي التزامات المصارف. وتوزعت ودائع العملاء بين القطاع الخاص الذي يستحوذ على الحصة الكبرى من ودائع العملاء، وبنسبة 96% منها، ليتجاوز إجمالي ودائعه 15.8 مليار دولار، والقطاع العام الذي يستحوذ فقط على 4% من ودائع العملاء، بقيمة بلغت 648.2 مليون دولار.

كما توزعت ودائع العملاء بحسب آجالها بنسب متفاوتة؛ إذ تستحوذ الودائع الادخارية بشقيها التوفير ولأجل على حوالي ثلثي ودائع العملاء، فبلغت ودائع التوفير حوالي 5.6 مليار دولار، مرتفعة بمعدل 1.3% مقارنة بالربع السابق، وبمعدل 3.0% مقارنة بالربع المناظر. في حين استقرت الودائع المربوطة لأجل عند نفس مستوى الربع السابق البالغ حوالي 4.5 مليار دولار. أما الودائع الجارية فتجاوزت قيمتها 6.3 مليار دولار، مشكلة 39% من إجمالي ودائع العملاء، مرتفعة على المستوى الربعي والسنوي بمعدل 2.6% و2.9% على الترتيب.

أما جغرافياً، فتسيطر الضفة الغربية على حوالي 91% من ودائع العملاء، وبقيمة اقتربت من 15 مليار دولار، حوالي 40% منها في محافظتي رام الله والبيرة. أما في قطاع غزة، فتراجعت قيمة الودائع بمعدل 2.4% مقارنة بالربع المناظر لتنخفض إلى 1.5 مليار دولار، مشكلة 9% من ودائع العملاء.

وبتحليل هيكل الودائع وفقاً لنوع عملة الإيداع، يتضح استمرار التراجع في الودائع بعملة الدولار خلال الربع الثالث من العام 2022، وبمعدل 7.1% على المستوى السنوي، و2.1% على المستوى الربعي، لتبلغ 6.0 مليار دولار، لتنخفض أهميتها النسبية من إجمالي ودائع العملاء إلى 36.4%. وعلى المنوال نفسه، تراجعت أيضاً الودائع بالدينار الأردني لتصل إلى 3.4 مليار دولار. ويبدو أن ارتفاع سعر صرف الدولار (وبالتبعية الدينار) مقابل الشيكل خلال تلك الفترة قد شجع

بعض عمليات المضاربة، وتحويل بعض الودائع بهذه العملات إلى الشيكل لجني الأرباح السريعة (انظر الشكل 4-4). أما الودائع بالشيكل، فشهدت ارتفاعاً ملحوظاً، سواء مقارنة بالربع السابق أو المناظر؛ إذ وصلت إلى 6.6 مليار دولار، مشكلة النصيب الأكبر من ودائع العملاء، وبحوالي 40.0% منها، مدفوعة بزيادة أعداد حسابات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، الذين يتقاضون أجورهم بالشيكل؛ إذ عملت سلطة النقد خلال الفترة الماضية على تيسير وتسهيل إجراءات استكمال فتح هذه الحسابات.

**شكل 4-4: توزيع ودائع العملاء (مليون دولار)**

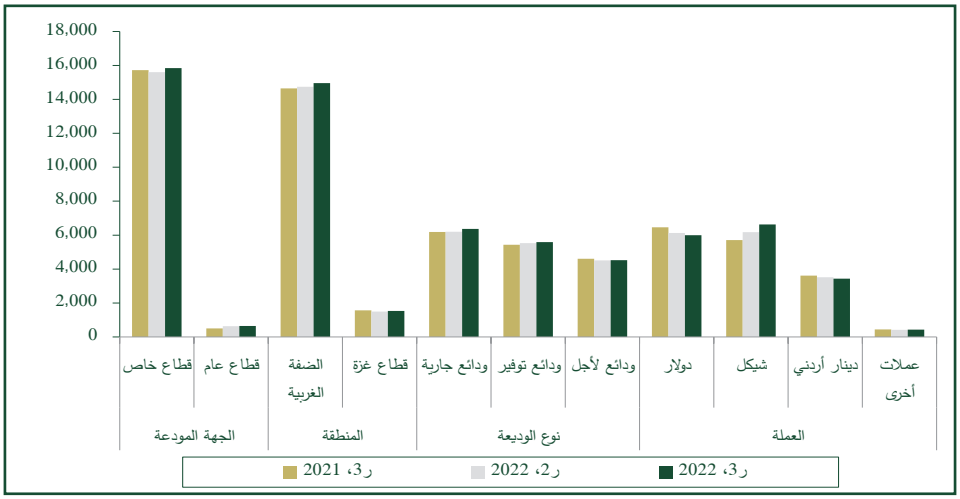


## 6-1-4 أرباح المصارف

حققت المصارف دخلاً صافياً بعد الضرائب، خلال الربع الثالث من العام 2022، بلغ 61.7 مليون دولار، مرتفعاً بنحو 13.3% مقارنة بالربع السابق، وبمعدل 33% مقارنة بالفترة المقابلة من العام 2021؛ لتسجل المصارف دخلاً صافياً في نهاية الشهور التسعة الأولى من العام 2022 بلغ حوالي 168.7 مليون دولار، مقارنة بنحو 135.4 مليون دولار في الفترة المقابلة من العام السابق. وجاءت هذه الزيادة نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً، وهو ما أدى إلى زيادة إيرادات المصارف بنسبة 12.9% مسجلة حوالي 641.8 مليون دولار. في الجانب المقابل، شهدت نفقات القطاع المصرفي زيادةً بمعدل 9.3%، لتصل إلى 473.1 مليون دولار، ولتثبط الزيادة في صافي الدخل (انظر الجدول 4-3).

**جدول 4-3: مصادر الإيرادات والإنفاق للمصارف المرخصة (مليون دولار)**

| | 2021 | | | | 2022 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث |
| **الإيرادات** | **183.4** | **192.5** | **192.6** | **200.1** | **203.6** | **210.6** | **227.7** |
| الدخل من الفوائد | 132.1 | 136.7 | 142.1 | 148.3 | 145.2 | 159.2 | 173.3 |
| الدخل من غير الفوائد | 51.3 | 55.8 | 50.5 | 51.8 | 58.4 | 51.4 | 54.4 |
| - العمولات | 25.9 | 27.1 | 30.3 | 29.8 | 30.7 | 24.3 | 28.9 |
| - أرباح وخسائر الأدوات المالية | 6.0 | 7.3 | 3.2 | 2.2 | 7.8 | 5.6 | 1.13 |
| - الإيرادات الأخرى | 19.5 | 21.4 | 17.0 | 19.8 | 19.9 | 21.5 | 24.3 |
| **النفقات** | **128.1** | **158.7** | **146.3** | **157.1** | **151.1** | **156.2** | **165.9** |
| نفقات غير الفوائد | 109.2 | 115.0 | 114.1 | 121.7 | 120.9 | 123.6 | 126.8 |
| المخصصات | 6.1 | 21.5 | 13.6 | 23.5 | 9.3 | 10.7 | 13.9 |
| الضرائب | 12.8 | 22.2 | 18.6 | 11.9 | 20.9 | 21.9 | 25.2 |
| **صافي الدخل** | **55.3** | **33.8** | **46.3** | **43.0** | **52.5** | **54.4** | **61.7** |

### 7-1-4 حركة تداول الشيكات في فلسطين

تراجع عدد الشيكات المتداولة في فلسطين خلال الربع الثالث من العام 2022 بنحو 2.1% مقارنة بالربع السابق، ليبلغ حوالي 1,844,083 شيكاً، إلا أن قيمتها الإجمالية شهدت زيادة خلال الفترة ذاتها بنسبة 1.2%، لتصل إلى 5.7 مليار دولار. أما الشيكات المعادة، وعلى الرغم من ارتفاع عددها بمعدل 1.3% مقارنة بالربع السابق، فإن قيمتها تراجعت بحوالي 2.2%، لتنخفض إلى 353.4 مليون دولار. وبذلك، تجاوز عدد الشيكات المتداولة خلال الشهور التسعة الأولى من العام 5.8 مليون شيك، بقيمة إجمالي بلغت نحو 17.5 مليار دولار، مرتفعة بنقطة مئوية واحدة من حيث العدد، وبنحو 15% من حيث قيمة الشيكات مقارنة بالفترة المقابلة في العام السابق. أما الشيكات المعادة، فبلغت 552 ألف شيك، بقيمة 1.1 مليار دولار، متراجعة بمعدل 11.4% من حيث العدد، وبمعدل 4.0% من حيث القيمة. وقد أدت هذه التغيرات إلى تراجع مؤشر الشيكات المعادة كنسبة من الشيكات المتداولة إلى 9.4% من حيث عدد الشيكات، وإلى 6.3% من حيث القيمة، مقارنة بنحو 10.7% و7.5% للعدد والقيمة على الترتيب خلال الفترة المناظرة من العام 2021.

**شكل 4-5: قيمة الشيكات المعادة كنسبة من قيمة الشيكات المتداولة**

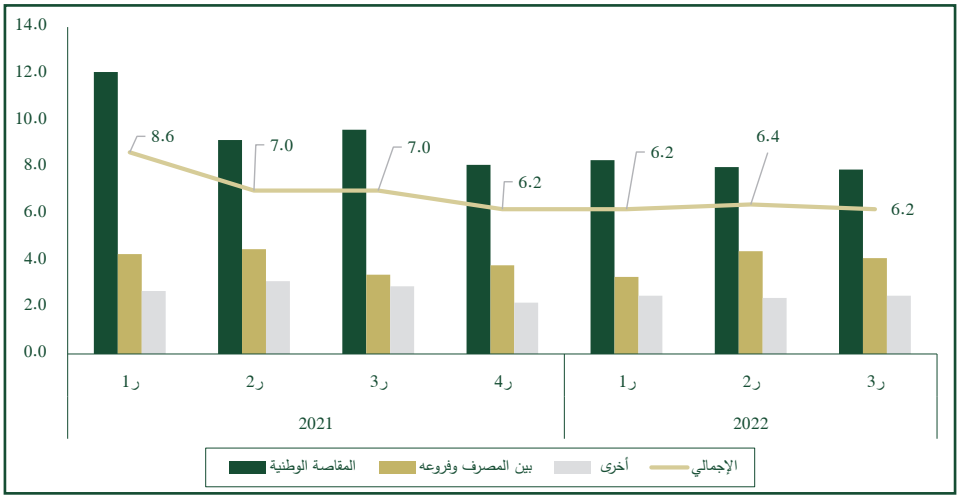


### 8-1-4 شركات الإقراض المتخصصة

يبلغ عدد شركات الإقراض المرخصة من قبل سلطة النقد 9 شركات، تقدم خدمات الإقراض المتخصص والتمويل الصغير ومتناهي الصغر من خلال 95 فرعاً ومكتباً موزعة في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، ويعمل في هذه المؤسسات نحو 846 موظفاً/ة. وخلال الربع الثالث، شهد عدد المقترضين من مؤسسات الإقراض زيادة بمعدل 2.9% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 6.3% مقارنة بالربع المناظر، ليتجاوز 69 ألف مقترض، 32% منهم إناث.

أما على صعيد التطورات المالية، فتشير البيانات إلى ارتفاع أصول/خصوم مؤسسات الإقراض بمعدل 7.7% على المستوى الربعي، وبمعدل 14.1% على المستوى السنوي، لتصل قيمتها إلى 384.4 مليون دولار. توزعت الأصول بدرجة أساسية بين قروض تجارية بنسبة 64% من أصول شركات الإقراض المتخصصة، في حين شكلت القروض الإسلامية نحو 7.6%. أما أرصدة هذه الشركات وودائعها، فاستحوذت على 17% من الأصول، وتوزعت النسبة المتبقية بين نقد وموجودات ثابتة وموجودات أخرى. وفي جانب المطلوبات وحقوق الملكية، شكلت المطلوبات حوالي 63% منها، توزعت بين مطلوبات طويلة الأجل، ومطلوبات قصيرة الأجل، في حين شكلت حقوق الملكية 37% من إجمالي التزامات قطاع الإقراض المتخصص (انظر الجدول 4-4).

**جدول 4-4: بيانات شركات الإقراض المتخصصة**

| | 2021 | | | | 2022 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث* |
| إجمالي محفظة القروض (مليون دولار) | 247.3 | 253.9 | 265.0 | 274.9 | 287.0 | 298.3 | 310.9 |
| - الضفة الغربية | 210.0 | 217.2 | 227.6 | 236.3 | 247.8 | 258.1 | 269.0 |
| - قطاع غزة | 37.3 | 36.8 | 37.4 | 38.6 | 39.2 | 40.2 | 41.8 |
| عدد المقترضين النشطين | 65,790 | 65,041 | 65,257 | 64,541 | 65,420 | 67,424 | 69,390 |
| عدد الفروع والمكاتب | 96 | 96 | 95 | 94 | 95 | 95 | 95 |
| عدد الموظفين | 845 | 835 | 813 | 805 | 841 | 851 | 846 |

* بيانات أولية قابلة للتعديل

وفي نهاية الربع الثالث 2022، بلغ إجمالي المحفظة الائتمانية المقدمة من شركات الإقراض المتخصصة نحو 310.9 مليون دولار، بزيادة بمعدل 4.2% مقارنة بالربع السابق، وبمعدل 17.3% مقارنة بالربع المناظر؛ جراء ارتفاعها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة؛ إذ بلغ إجمالي التمويلات الممنوحة في الضفة 269.0 مليون دولار، مقابل 41.8 مليون دولار في القطاع. وبتحليل محفظة القروض بحسب القطاعات الاقتصادية، يتبين سيطرة قطاعي العقارات والتجارة على حوالي 60% منها؛ إذ بلغ إجمالي القروض الممنوحة للقطاع التجاري 94.8 مليون دولار، وللقطاع العقاري 92.7 مليون دولار. في حين سيطرت قطاعات الزراعة، والخدمات، والقطاع الاستهلاكي، إضافة إلى القطاع السياحي، على النسبة المتبقية.

## 2-4 القطاع المالي غير المصرفي[32]

### 1-2-4 قطاع الأوراق المالية

أُغلق مؤشر القدس عند حاجز 628.5 نقطة مع نهاية الربع الثالث من العام 2022، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 6% عن إغلاقه نهاية الربع السابق (الربع الثاني 2022، 666.8 نقطة)، وارتفاعاً بنسبة 8% عن إغلاقه نهاية الربع المناظر من العام السابق (الربع الثالث 2021، 579.5 نقطة).

من جهة أخرى، شهدت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الثالث من العام 2022 نمواً بمقدار 2% مقارنة بالربع السابق، و15% مقارنةً بنهاية الربع المناظر، لتصل إلى حوالي 4.8 مليار دولار، وهذا يعادل ما نسبته حوالي 27% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية* (ارتفاع بما يقارب 3 نقاط مئوية مقارنة بالربع المناظر). (أنظر الجدول 4-5).

وقد شهد إجمالي عدد الأسهم المتداولة وقيمها في بورصة فلسطين مع نهاية الربع الثالث من العام 2022 انخفاضاً بنسبة 35% و26% على التوالي، وذلك مقارنة بنهاية الربع السابق للعام ذاته (الربع الثاني 2022)، ويعزى ذلك إلى تنفيذ صفقة خلال الربع الثاني من العام 2022 هي الأكبر في تاريخ بورصة فلسطين، وذلك بواقع 42.2 مليون سهم بقيمة 51 مليون دولار. وبالمقارنة بالربع المناظر من العام السابق (الربع الثالث 2021)، يلاحظ انخفاض عدد الأسهم المتداولة وقيمها بنسبة 5% و6% على التوالي، بينما بلغ إجمالي عدد المتعاملين في بورصة فلسطين 70,505 متعاملين في نهاية الربع الثالث من العام 2022، حوالي 7% منهم من المتعاملين الأجانب، غالبيتهم من الأردن.

يوضح الشكل 4-6 أعلاه صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات نهاية الربع الثالث 2022، ويتّضح أن حصة الشركات بلغت 43%، في حين بلغت حصة الأفراد حوالي 26%. كما بلغ إجمالي عدد المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 63,978 مساهماً في نهاية الربع الثالث من العام 2022، حوالي 84% منهم في الضفة الغربية و16% في قطاع غزة، كما أن مشاركة الذكور أعلى من الإناث في قطاع الأوراق المالية في كل من الضفة والقطاع.

32 مصدر الأرقام في هذا القسم: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية 2023.

**جدول 4-5: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين**

| البيان | الربع الثالث 2021 | الربع الثاني 2022 | الربع الثالث 2022 |
|---|---|---|---|
| عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم) | 69.9 | 103.3 | 66.7 |
| قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار) | 143.0 | 182.0 | 134.4 |
| القيمة السوقية (مليون دولار) | 4,229.7 | 4,744.9 | 4,845.1 |
| عدد الصفقات | 11,038 | 10,680 | 10,718 |
| عدد جلسات التداول | 61 | 60 | 62 |
| القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) * | %23.5 | %26.3 | %26.9 |

* تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2021؛ لأن القيمة السوقية للأسهم المتداولة هي بالأسعار الجارية.

**شكل 4-6: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية الربع الثالث 2022 (مليون دولار)**

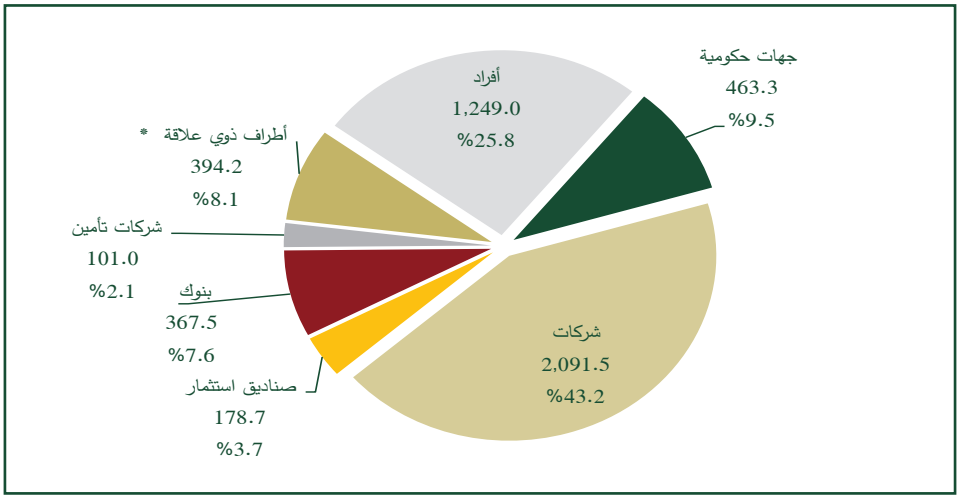


* أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

## 4-2-2 قطاع التأجير التمويلي

بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق المال 8 شركات في نهاية الربع الثالث من العام 2022. وبلغت قيمة إجمالي استثمار العقود المسجلة لدى الهيئة حوالي 41 مليون دولار من خلال 714 عقداً، وذلك مع نهاية الربع الثالث من العام 2022، وهذا يمثل ارتفاعاً بنسبة 31% و9% في قيمة وعدد العقود على التوالي مقارنة بالربع السابق (الربع الثاني 2022). وبالمقارنة بالربع المناظر (الربع الثالث 2021)، يلاحظ ارتفاع قيمة وعدد العقود بنسبة 57% و40% على التوالي، ويعزى الارتفاع في الربع الثالث من العام 2022 مقارنة بالربعين السابق والمناظر إلى قيام بعض شركات التأجير التمويلي بتنفيذ حملات تسويقية ومجموعة من العروض التنافسية.

**جدول 4-6: إجمالي عدد وقيمة عقود التأجير التمويلي**

| الوصف | الربع الثالث 2021 | الربع الثاني 2022 | الربع الثالث 2022 |
|---|---|---|---|
| عدد عقود التأجير التمويلي (عقد) | 511 | 655 | 714 |
| قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار) | 26.4 | 31.7 | 41.4 |

مع نهاية الربع الثالث من العام 2022، ما زال هناك تركيز عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في مدينة رام الله بنسبة 35%، تليها مدينتا نابلس والخليل بنسبة 14% و11% على التوالي. ومن الملاحظ أنّ هناك استقراراً في توزيع هذه النسب بين المدن على مدار السنوات السابقة، نتيجة عوامل تتعلق بهيكلية الاقتصاد، وتركز الأعمال في بعض المحافظات (انظر الشكل 4-7).

من جهة أخرى، ما زالت المركبات تستحوذ على الحصة الأكبر (57%) من محفظة التأجير التمويلي في نهاية الربع الثالث من العام 2022، أما المركبات لأغراض تجارية والمعدات الهندسية والشاحنات والمركبات الثقيلة، فاستحوذت على ما نسبته 39%، وفيما يخص المال المنقول (المعدات وخطوط الإنتاج وغيرها، بما لا يشمل المركبات) فبلغت نسبته 4%.

**شكل 4-7: التوزيع النسبي الجغرافي لعدد عقود التأجير التمويلي المسجلة كما هي في نهاية الربع الثالث 2022**

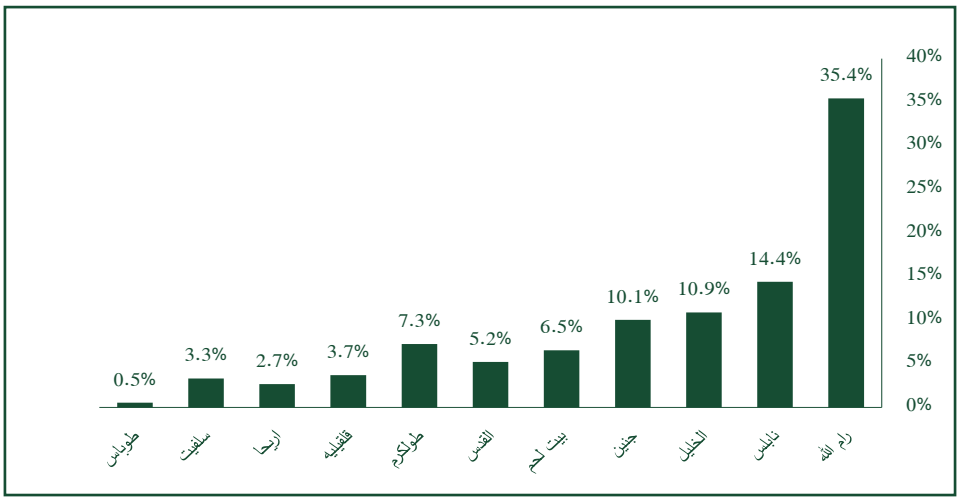


## 4-2-3 قطاع التأمين

بلغ عدد شركات التأمين المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال 10 شركات مع نهاية الربع الثالث من العام 2022، اثنتان منها تكافليتان. كما بلغ إجمالي المحفظة التأمينية (أقساط التأمين المكتتبة) في نهاية الربع الثالث من العام 2022 ما قيمته 96 مليون دولار، وهذا يمثل انخفاضاً بما نسبته 2% مقارنة بنهاية الربع السابق، وارتفاعاً بنسبة 7% مقارنة بنهاية الربع المناظر، فيما شهد صافي التعويضات المتكبدة للقطاع والبالغة حوالي 57 مليون دولار انخفاضاً بنسبة 1% مقارنة بنهاية الربع السابق، وارتفاعاً بنسبة 3% مقارنة بنهاية الربع المناظر. من جهة أخرى، بلغ إجمالي استثمارات شركات التأمين حوالي 270 مليون دولار؛ حيث لم تشهد نمواً ملحوظاً مقارنةً بالربع السابق، وبارتفاع بنسبة 9% مقارنةً بنهاية الربع المناظر.

**جدول 4-7: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)**

| البيان | الربع الثالث 2021 | الربع الثاني 2022 | الربع الثالث 2022 |
|---|---|---|---|
| إجمالي أقساط التأمين المكتتبة | 89.7 | 97.9 | 96.1 |
| صافي الأقساط المكتسبة | 77.5 | 82.5 | 85.7 |
| إجمالي استثمارات شركات التأمين | 248.1 | 268.0 | 269.5 |
| صافي التعويضات المتكبدة في قطاع التأمين | (55.3) | (57.8) | (57.1) |
| صافي الأقساط المكتسبة/ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة | %86.4 | %84.3 | %89.1 |
| صافي التعويضات المتكبدة/ صافي الأقساط المكتسبة | %71.4 | %70.1 | %66.6 |

يوضح (الشكل 4-8) أن محفظة التأمين ما زالت تَشهد تركيزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات، الذي بلغت نسبته حوالي 68% من إجمالي المحفظة التأمينية في نهاية الربع الثالث من العام 2022، يليه التأمين الصحي بنسبة 11%. كما يلاحظ أن هناك تركزاً كبيراً في الحصص السوقية بين شركات التأمين؛ حيث تستحوذ 4 شركات تأمين على ما نسبته 62% من إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني نهاية الربع الثالث من العام 2022 (انظر الشكل 4-9).

**شكل 4-8: توزيع المحفظة التأمينية حسب منتجات قطاع التأمين**
**كما هي في نهاية الربع الثالث 2022**

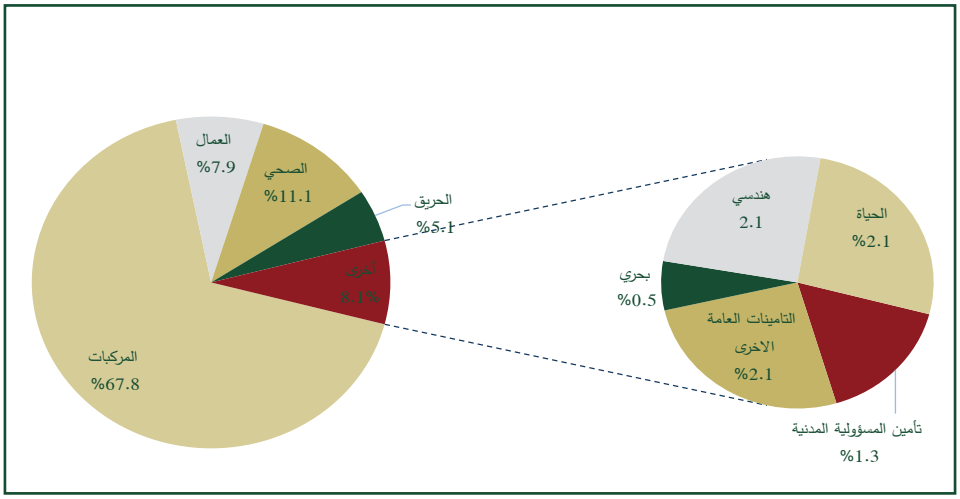


**شكل 4-9: توزيع المحفظة التأمينية وفقاً للشركات العاملة في فلسطين**
**كما هي في نهاية الربع الثالث 2022**

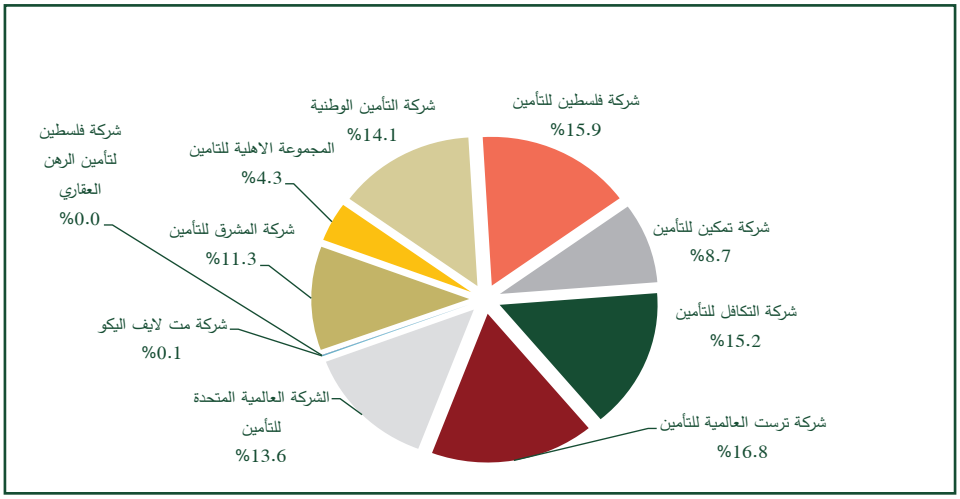

# 5. التنمية الاجتماعية

## استراتيجية خفض الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين

في ظل التحديات المتزايدة التي يخلقها الاحتلال الإسرائيلي، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، هناك حاجة إلى مضاعفة الجهود للعمل باتجاه تعزيز صمود الفئات المهمشة؛ لتمكينها من مواجهة الاحتلال، وتعزيز قدرتها على الثبات في أرضها بضمان حقوقها الاقتصادية والاجتماعية. يهدف قسم التنمية الاجتماعية لهذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي إلى تقديم قراءة في استراتيجية خفض الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين، وأهمية الخروج من المفهوم النقدي للفقر إلى مفهومٍ أكثر شمولية، وقادرٍ على الاستجابة للتحديات المختلفة.

تبنت استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية للأعوام 2021-2023 مبادئ التحول من متطلبات الاغاثة إلى مقومات التنمية، والنهج المبني على الحقوق، ومفهوم الفقر متعدد الأبعاد، ومنهجية إدارة الحالة. كما تبنت الاستراتيجية ثلاثة أهداف أساسية، وهي: الحد من الفقر بأبعاده المختلفة، وتدابير حماية اجتماعية شاملة وفاعلة، وبناء مؤسسات التنمية الاجتماعية مختصة ومستجيبة لاحتياجات المجتمع، وتعزيز المساءلة الاجتماعية.[33] تتقاطع هذه الأهداف في مساعيها للحد من الفقر ومعاناة الفئات المهمشة مع أهداف التنمية المستدامة 2030، وبالتحديد الهدف الأول المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، والهدف الثاني المتمثل في القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي، والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة، والهدف الثالث المتمثل في ضمان تمتع الجميع بأنماط معيشية صحية، والهدف الرابع المتمثل بضمان تعليم جيد ومنصف وشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، والهدف الخامس، وهو تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، والهدف العاشر المتمثل في الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، إضافة إلى الهدف السادس عشر، وهو السلام والعدل والمؤسسات.

بحسب ما تشير الجلسة الأولى المخصصة لإعداد استراتيجية التنمية الاجتماعية المحدثة (2021-2023)، فإن مقاربات محاربة الفقر في فلسطين اعتمدت خلال العقود الماضية على المساعدات الإنسانية بشكل أساسي؛ أي إنها اعتمدت رؤية إغاثية لمعالجة قضية الفقر. أما في السنوات الأخيرة، فقد تضمنت العمل وفق تدخلات تنموية، وكذلك ترى الخطة أن هذه التدخلات لم ترتق إلى سياسات تنموية حقيقية تؤدي إلى تأمين حياة كريمة للأسر الفقيرة؛ بسبب إغفال السياسات العامة لمعالجة الفقر بشكل شمولي يشمل جوانب الحرمان والتهميش الاجتماعي.

في إطار سعيها إلى تخفيض الفقر في الأراضي الفلسطينية، تبنت الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزارة التنمية الاجتماعية مفهوم الفقر متعدد الأبعاد، الذي ينظر إلى الحرمان من منظور أوسع من الفقر النقدي، ويتعداه إلى الحرمان من الحصول على حقوق أساسية، مثل التعليم والصحة والعمل اللائق ... إلخ. وبادرت الوزارة خلال العام 2022 إلى تطوير استراتيجية الفقر متعدد الأبعاد، ضمن أربع مراحل، تضمنت لقاءً تشاورياً أولياً، وإجراء المحاكاة لاستخلاص بيانات تغطي العام 2022 لمؤشرات الفقر المختلفة، وذلك بسبب النقص في البيانات المتعلقة بهذه المؤشرات، إضافة إلى إعداد سبع أوراق سياساتية في المرحلة الثالثة، تناولت كل واحدة منها بعداً من الأبعاد السبعة للفقر المتعدد الأبعاد. أما المرحلة الرابعة فتتضمن رسم السياسات، ووضع آلية لمعالجة الفقر، وهي عملية ما زالت جارية.

تكمن رسالة استراتيجية خفض الفقر متعدد الأبعاد في "توفير حياة كريمة لكافة شرائح المجتمع، من خلال خفض نسبة الفقر متعدد الأبعاد إلى النصف". وترتكز على ستة مبادئ توجيهية، تقود من خلالها قضية توفير حياة كريمة، وخفض الفقر متعدد الأبعاد، وهذه المبادئ هي: الحق في حياة كريمة، واستثمار أفضل للموارد، والحماية الاجتماعية، والمسؤولية المجتمعية، والتضامن الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية. أما الهدف الأساسي للاستراتيجية الوطنية لخفض الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين فهو تخفيض مستواه عما كان عليه في العام 2022 (24% من السكان[34]) بنسبة 50%؛ أي الوصول به إلى 12% من السكان بحلول العام 2030.[35]

33 وزارة التنمية الاجتماعية (2020). استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية. رام الله -فلسطين

34 من نتائج المحاكاة التي تم القيام بها للحصول على بيانات حول واقع الفقر في فلسطين.

35 لا بد من الإشارة إلى أنه لم يتم إلى الآن المباشرة في تطبيق استراتيجية الفقر متعدد الأبعاد؛ حيث إنها لا تزال بانتظار الموافقة على المسودة الأخيرة منها، ومن المتوقع بدء العمل بها فور الانتهاء من هذه العملية، كذلك لا تزال غير منشورة؛ إذ تم اعتماد المسودة الأخيرة منها في كتابة هذا القسم.

على مستوى خفض نسبة الأسر المحرومة في بعد الصحة، وضعت الاستراتيجية مجموعة من الأهداف المتمثلة في استهداف أبرز المؤشرات بنسب مختلفة، منها خفض مساهمة مؤشر التأمين الصحي في الفقر متعدد الأبعاد، من خلال تعزيز الحوكمة الصحية، التي تشمل: التنمية المؤسسية، والتنسيق عبر القطاعات، وتفعيل القوانين، وتعزيز التمويل الصحي، والحماية المالية للمواطن في مواجهة التكاليف الصحية، إضافة إلى تخفيض نسبة الحرمان في الوصول إلى الخدمات الصحية لدى الأسر، وتوفير خدمات صحية شاملة لجميع المواطنين، وتوطين الخدمات الصحية في فلسطين؛ لتسهيل الوصول إلى الخدمات الصحية بشكل عادل مكانياً واقتصادياً، فضلاً عن تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية المتاحة؛ بهدف تخفيض نسبة الحرمان في الوصول إلى الخدمات الصحية.

أما في مجال خفض نسبة الأسر المحرومة في بعد التعليم، فتستهدف الاستراتيجية رفع نسبة الالتحاق بالتعليم، وتقليص نسبة الأسر المحرومة من الالتحاق بالتعليم، والحفاظ على معدل التحاق الطلاب والطالبات في المرحلة الأساسية، وزيادة معدل الالتحاق الصافي المعدل في المرحلة الثانوية، وزيادة نسبة التحاق طلبة الفروع المهنية من مجمل طلبة المرحلة الثانوية، ثم تحسين جودة التعليم، وذلك من خلال تطوير أساليب وبيئة تعليم وتعلم تتمحور حول الطالب، إضافة إلى خفض نسبة الرسوب، وزيادة معدل التحصيل العلمي.

كما تهدف استراتيجية خفض الفقر متعدد الأبعاد إلى تقليص نسبة الأسر المحرومة في بعد المسكن وخدمات المياه، وتشمل هدفين: توسيع نطاق الشبكة العامة للمياه لتصبح أكثر شمولية، وتقليص وتيرة انقطاع المياه بشكل يومي عن المسكن.

أما بالنسبة إلى الهدف الخاص بتقليص نسبة الأسر المحرومة على مستوى الحرية الشخصية، فمن ضمن أهدافه الفرعية، تأمين الفرص للمرأة الفلسطينية في حرية العمل، والتحكم في الدخل، ويتضمن ذلك أيضاً تعزيز الحرية الاقتصادية للمرأة؛ حيث يتم تقليص نسبة الأسر المحرومة في مؤشر الحرية الاقتصادية للمرأة.

تبدو أهداف استراتيجية خفض الفقر متعدد الأبعاد وغيرها من استراتيجيات التنمية الاجتماعية متفائلة بالنسبة إلى واقع الفقر، وخاصة في قطاع غزة، فتظهر نتائج مسح الفقر متعدد الأبعاد أن الفقر في فلسطين مدفوع بالأساس بالفقر النقدي؛ حيث إن نسبة الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين 22.1%، وهي أقل من نسبة الفقر النقدي البالغة 29.2% في العام 2017. وتشير البيانات إلى أن نسبة الفقراء في القطاع 53% مقارنة بحوالي 13.9% في الضفة.[36]

على الرغم من كل الجهود المبذولة في صياغة استراتيجيات متطورة تحاكي المفاهيم والسياسات المقترحة على مستوى العالم، لا يمكن إغفال أن وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية لا تزال مكبلة بموازنة ومخصصات مالية محدودة لا تكفي لسد أدنى احتياجات الفئات الفقيرة والمهمشة والمنضوية تحت مسؤولياتها، التي تشمل الفقراء، والنساء المعنفات، وذوي الإعاقة، والأطفال. وهو ما يعكس الأزمة المالية التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية بفعل قرصنة الاحتلال الإسرائيلي لأموال المقاصة، وانخفاض مستويات الدعم الدولي.

وقد انعكس هذا الوضع على في قدرة وزارة التنمية الاجتماعية على سد احتياجات الفقراء المدرجة أسماؤهم ضمن برنامج التحويلات النقدية المخصص لأفقر الفقراء. فبحسب التقرير الإحصائي السنوي لوزارة التنمية الاجتماعية للعام 2020، فإن هذه المساعدات تقدم لحوالي 77% من الأسر التي تقع تحت خط الفقر الشديد، و50% من الأسر التي تقع تحت خط الفقر الوطني؛ أي إن البرنامج لا يزال غير قادر على تلبية حاجات جميع الفقراء في فلسطين، أو أكثر من الحد الأدنى من احتياجات من تغيثهم. وقد خصص لوزارة التنمية الاجتماعية مبلغ 815,542 شيكلاً من موازنة العام 2021، التي بلغ إجمالي نفقاتها العامة 19.561 مليون شيكل؛ أي إن مخصصات وزارة التنمية الاجتماعية تشكل حوالي 4% فقط من الإنفاق العام.

بسبب الأزمة المالية التي تواجه الحكومة، لم تتمكن الوزارة خلال العام 2021 من تقديم سوى دفعة نقدية واحدة إلى الأسر الفقيرة دفعت بالحد الأدنى للجميع (750 شيكلاً)، بمبلغ إجمالي 86,483,250 شيكلاً، مع العلم أن برنامج التحويلات النقدية يقوم على تقديم 4 دفعات خلال العام.[37] ويفاقم هذا التراجع في صرف مستحقات الفقراء من مأساة ومعاناة هذه الأسر، التي

36 لجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020) .الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين، -2017 النتائج الرئيسية. رام الله - فلسطين

37 وزارة التنمية الاجتماعية (2022). التقرير الإحصائي السنوي للعام 2021. رام الله - فلسطين.

غالبيتها أسر ترأسها نساء، ولديها أطفال، وذوي إعاقة، ومسنين، وهي أسر لا تستطيع تأمين قوت يومها، وحاجاتها الأساسية. يبدوا أن هنالك تشخيصاً جيداً وشاملاً لأوضاع الفئات المهمشة والفقيرة من خلال وزارة التنمية الاجتماعية والشركاء، كما أن أهداف استراتيجية وزارة التنمية الاجتماعية واستراتيجية خفض الفقر متعدد الأبعاد هي أهداف شاملة، ومن شأن الالتزام بتحقيقها خلق تحسين حقيقي في تقليل نسب مختلف مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد. لكن الواقع اليوم يظهر أننا لا نزال بعيدين عن تحقيق أي من هذه الأهداف المنصوص عليها في الخطط الاستراتيجية، أو في استراتيجية الفقر متعددة الابعاد التي يجري العمل عليها، في حال الاستمرار في اتباع نهج سياسات بعيدة عن مصالح الفقراء والفئات المهمشة، وعلى رأسها سياسات الموازنة، فلا بد من رفع مخصصات مراكز المسؤولية التي تقدم خدماتها مباشرة إلى المواطنين الفقراء، وخاصة وزارات التنمية الاجتماعية، والتربية والتعليم، والصحة، والعمل.

قد يكون لتفعيل دور الشركات الفلسطينية في تنفيذ خطط قطاع الحماية الاجتماعية، من خلال وضع خطة طريق للأولويات الحكومية في هذا القطاع، وأولويات المساهمة المتاحة للقطاع الخاص؛ أثراً إيجابياً، من خلال توفير إمكانيات أكبر تعجز الحكومة اليوم عن توفيرها في موازناتها.

# 6. إصدارات حديثة

## فاتورة الأجور والتوظيف الحكومي في فلسطين

أصدر البنك الدولي في كانون الأول 2022 تقريراً عن فاتورة الأجور والتوظيف الحكومي في فلسطين.[38] ركز التقرير بشكل أساسي على المحركات الرئيسية وراء تزايد فاتورة الأجور، ونمو التوظيف في القطاع العام في فلسطين، كما استعرض بعض المعلومات المهمة حول الموظفين الحكوميين في فلسطين، خلال الفترة ما بين 2011-2021. وقدم في نهايته مجموعة من الاقتراحات لمعالجة مشكلة تزايد فاتورة الأجور. سنتناول في هذا القسم بإيجاز أبرز ما جاء في التقرير فيما يتعلق بهذه الجوانب.

### 6-1 تزايد فاتورة الأجور بنسبة 22% خلال العقد الأخير

شهد إنفاق الحكومة الفلسطينية على فاتورة الأجور للموظفين الحكوميين ارتفاعاً ملحوظاً خلال العقد الأخير، فقد ارتفعت فاتورة أجور هؤلاء الموظفين من 6.4 مليار شيكل في العام 2011 لتصل إلى 7.8 مليار شيكل في العام 2021. وقد شكلت فاتورة هذه الرواتب نحو 14% من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 46% من مجمل الإنفاق الحكومي العام بالمتوسط بين 2011 و2018. وتعد قيمة فاتورة الرواتب إلى الناتج المحلي الإجمالي وإلى إجمالي إنفاق الموازنة في فلسطين من بين الأعلى في العالم كما هو موضح في الشكل 6-1. وتوقع التقرير أن تصل قيمة فاتورة الأجور إلى 8.8 مليار شيكل مع حلول العام 2026، إذا لم يحصل تغيير جوهري على السياسات الحالية، ونمت فاتورة الأجور بالوتيرة نفسها التي نمت عليها خلال الفترة ما بين 2016-2021.

**شكل 6-1: حصة فاتورة الرواتب والأجور للموظفين الحكوميين في فلسطين إلى الناتج المحلي الإجمالي وإنفاق الموازنة العامة (2018)**

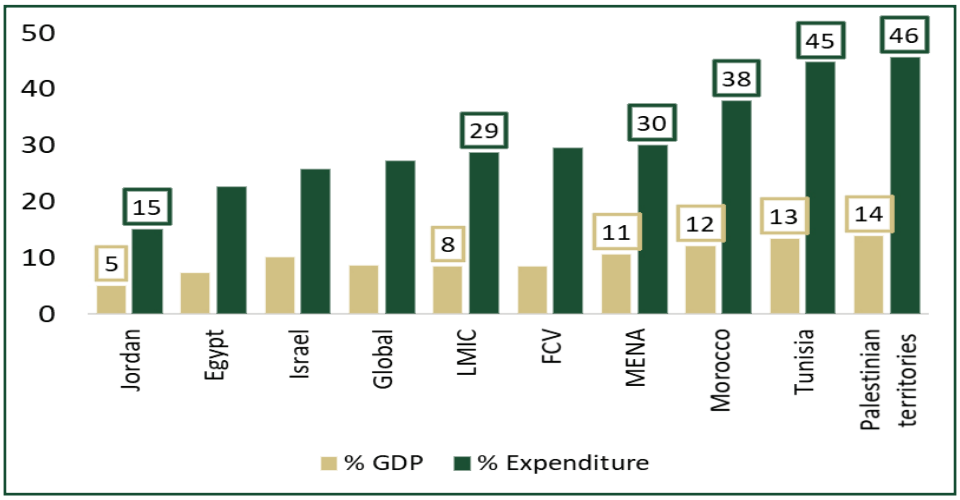


المصدر:
World Bank (2021). Wage Bill and Employment Diagnostic: Key Drivers and Policy Recommendations, P7

يوضح الشكل 6-2 اتساع الفجوة في الإنفاق الحكومي على فاتورة الأجور لموظفي القطاع العام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال الفترة ما بين 2011-2021. فخلال هذه الفترة، نمت فاتورة الأجور في الضفة بنسبة 87%، بينما تراجعت فاتورة الأجور في القطاع بنسبة 27% بفعل قيام الحكومة بتقليص رواتب موظفي القطاع العام في القطاع، وإحالة عدد من الموظفين إلى التقاعد المبكر. وعلى أثر هذه التغيرات، أصبحت فاتورة الأجور في الضفة تشكل 75% من إجمالي فاتورة الأجور، مقابل 25% في القطاع. وخلال هذه الفترة أيضاً، ارتفع عدد الموظفين الحكوميين في الضفة

38 World Bank (2021). Wage Bill and Employment Diagnostic: Key Drivers and Policy Recommendations: bit.ly/3nZIIZF

من 88 ألف موظف في العام 2011 إلى 116 ألف موظف في العام 2021. في المقابل، انخفض عددهم في القطاع من 65 ألف في العام 2011 إلى 39 ألف في العام 2021.

**شكل 6-2: الإنفاق على فاتورة الأجور حسب المنطقة خلال الأعوام 2011-2021 (مليار دولار)**

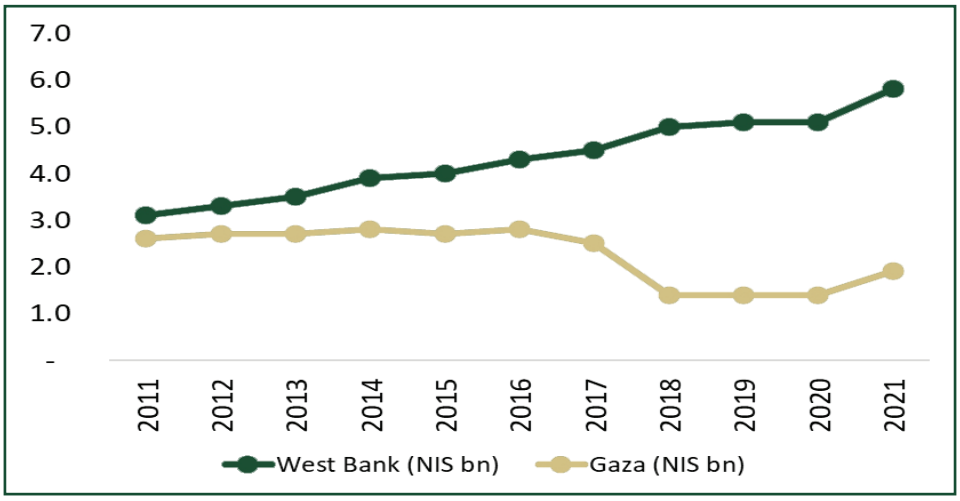


المصدر:
World Bank (2021). Wage Bill and Employment Diagnostic: Key Drivers and Policy Recommendations, P9

من المعروف أن تعمل الغالبية العظمى من الموظفين في قطاعي التعليم والصحة، وهذا انعكس على ارتفاع حصتهم في فاتورة الأجور مقارنة ببقية موظفي القطاع العام، كما هو موضح في الشكل 6-3. فقد استحوذت أجور الموظفين في كلا القطاعين على نحو 48% من إجمالي فاتورة الأجور في القطاع العام خلال العام 2021 (36% لقطاع التعليم مقابل 12% لقطاع الصحة). في المقابل، شكلت أجور العاملين في الكادر الأمني نحو 32% من إجمالي فاتورة الأجور، في حين تشكل أجور العاملين في الوزارات الأخرى نحو 20%.

**شكل 6-3: إنفاق فاتورة الأجور بين الموظفين الأمنيين (العسكريين) والمدنيين في العام 2021 (نسبة مئوية)**

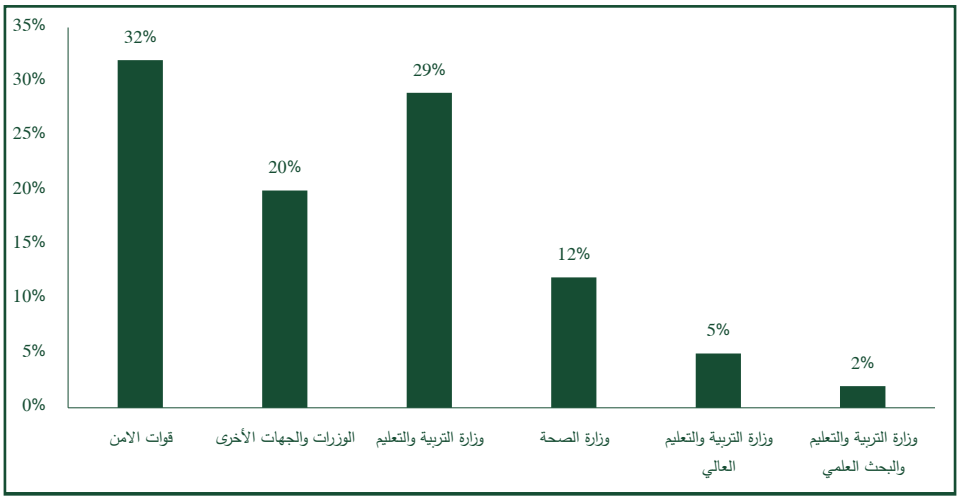


المصدر:
World Bank (2021). Wage Bill and Employment Diagnostic: Key Drivers and Policy Recommendations, P11

## 2-6 دور العلاوات في زيادة فاتورة الأجور

خلال الفترة ما بين 2011-2021، نمت فاتورة الأجور بنحو 2.3% سنوياً، وقد جاء هذا النمو بشكل رئيسي نتيجة زيادة الإنفاق على الرواتب الأساسية للموظفين الحكوميين بنسبة 2% سنوياً، بينما لم تسهم زيادة التوظيف سوى بنحو 0.3% من إجمالي النمو في فاتورة الأجور. يقدر التقرير أن الراتب الأساسي للموظف/الموظفة لا يشكل سوى 59% من الراتب الفعلي الذي يتم استلامه فعلياً، وأن 41% من الراتب الفعلي يأتي على شكل علاوات. ويوضح الشكل 6-4 أنواع العلاوات التي تلعب دوراً رئيسياً في التزايد المستمر في فاتورة أجور العاملين في القطاع العام

**شكل 6-4: التوزيع النسبي للعلاوات حسب النوع في العام 2021 (نسبة مئوية)**

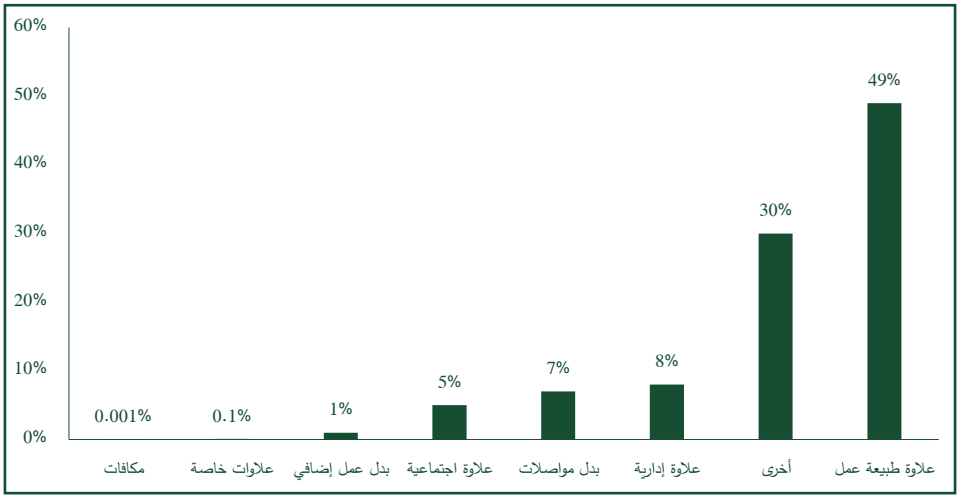


المصدر:

World Bank (2021). Wage Bill and Employment Diagnostic: Key Drivers and Policy Recommendations, P10

من جانب آخر، تؤدي العلاوات دوراً بارزاً في توسيع الفجوة بين الرواتب العليا والدنيا. وكذلك هناك فروق كبيرة في توزيع العلاوات تبعاً لطبيعة العمل والدرجة في السلم الوظيفي.[39] وعند إضافة العلاوات إلى الرواتب الأساسية يصبح الفارق بين الراتب الأعلى والأدنى للموظفين المدنيين تحديداً أكثر من 9 أضعاف.

## 3-6 الإصلاحات المطلوبة لمعالجة نمو فاتورة الأجور ونمو التوظيف في القطاع العام

على المدى القصير (من عام إلى عامين)، يمكن للسلطة الفلسطينية الاستفادة من مجموعة متنوعة من الاجراءات لتقييد نمو الأجور والتوظيف. وبهذا الخصوص يقترح التقرير مجموعة من التوصيات:

- يجب أن تستند جميع قرارات التوظيف والأجور والترقيات إلى احتياجات القوى العاملة، وبما يتلاءم مع الميزانية المتوفرة. كذلك يمكن للسلطة الفلسطينية اعتماد آلية لتحديد مقياس السقف على المدى القصير، مثل تجميد معدلات التوظيف عند مستوى معين لكبح معدل التزايد في التوظيف، وكذلك وضع سقف لإنفاق فاتورة الأجور.
- تقليص الإنفاق على العلاوات لضمان القدرة المالية على تحمل فاتورة الأجور، وكذلك المساواة في الأجور عبر مجموعات الموظفين. وهذا الإصلاح سيساعد على خلق الحيز المالي المطلوب للانخراط في إصلاحات أكثر واقعية لإعادة هيكلة الأجور على المدى المتوسط.
- أظهرت نتائج التقرير أن الإنفاق على الأجور والتوظيف، يتركز في بعض الدرجات والمسميات الوظيفية. بالتالي، يقترح التقرير إجراء مراجعة وظيفية شاملة لكافة موظفي القطاع العام؛ لمعرفة أي الدرجات/المسميات الوظيفية/القطاعات التي لديها زيادة أو نقص في التوظيف، بعد ذلك يتم وضع خطة إصلاح التوظيف بناءً على نتائج المراجعات.

39 بناءً على طبيعة العمل والمؤهلات، تبلغ علاوة الأستاذ الجامعي مثلًا 250% من راتبه الأساسي، والمستشار القانوني 150%. وتبلغ علاوة الطبيب المتخصص 150% من راتبه الأساسي، مقابل 20% فقط للممرضة. أما بناء على الدرجات، فتتراوح علاوة المديرين في الفئة العليا بين 60-90% من الراتب الأساسي، بينما تبلغ في الفئة الأولى 50%، في حين تبلغ العلاوة ما نسبته 25% لموظفي الفئة الثانية (الوظائف التخصصية).

أما على المدى المتوسط (من عام إلى خمسة أعوام)، فمن الممكن أن تقوم السلطة الفلسطينية بمجموعة من التدخلات لكبح النمو في فاتورة الأجور: وضع مجموعة من الإجراءات الرسمية لتخطيط الرواتب، وإدارة القوى العاملة في القطاع الحكومي، وهذا بدوره يتطلب وجود تنسيق قوي بين الأجهزة المركزية ووحدات الإنفاق. كما يتوجب على السلطة القيام بمراجعة شاملة لهيكل رواتب القطاع الحكومي، بما يتماشى مع معايير سوق العمل المحلي؛ ذلك لزيادة قدرة القطاع الحكومي على اجتذاب الخبرات، وتحقيق المساواة في توزيع الأجور بين الموظفين في القطاع العام بمختلف الدرجات والمسميات الوظيفية. كما يتوجب على الحكومة على المدى المتوسط مراجعة نظام التقاعد في القطاع الحكومي، خاصة في ظل وجود متأخرات كبيرة على صندوق التقاعد، ووجود مخاطر من عدم القدرة على السداد، فضلاً عن إصلاح نظام التقاعد سيترك أثراً كبيراً في تخفيف فاتورة الأجور والتوظيف في القطاع الحكومي في فلسطين.

# 7. تعاريف ومفاهيم اقتصادية

## الاقتصاد السلوكي Behavioral Economics

الاقتصاد السلوكي هو المجال الذي تتضافر فيه نظريات وأبحاث علم النفس مع نظريات وأبحاث علم الاقتصاد، وبشكل خاص مع نظريات الاقتصاديين حول طرق وأهداف اتخاذ القرارات من قبل المشاركين في النشاط الاقتصادي. هو على ذلك، الفرع من علم الاقتصاد الذي يدرس تأثير علم النفس، بما يتضمنه من مستوى الإدراك، والثقافة، والظروف الاجتماعية والمشاعر، في القرارات الاقتصادية التي يتخذها الأفراد أو المؤسسات. ويرمي هذا الفرع إلى تبيان الفوارق بين القرارات التي يتخذها الأفراد فعلياً، في ظل قيود الإدراك الذاتية، والقرارات التي تفترض النظرية الاقتصادية اتخاذها على مبدأ العقلانية الموضوعية.

### 7-1 نظرية المنفعة المتوقعة (Expected Utility)

تفترض النظرية الاقتصادية، بشكل عام، أن الأفراد يتخذون قراراتهم بشكل عقلاني، وأنهم على وعي تام بحاجاتهم، وبكيفية إشباعها بأقل التكاليف الممكنة. كما أنهم ماديون وأنانيون يسعون أولاً وراء مصالحهم الذاتية. ولقد طور الاقتصادي الرياضي "جون فان نيومان"، في العام 1944، النظرية الأساسية المعتمدة لتفسير كيف يتخذ الأفراد (والمؤسسات أيضاً) قراراتهم الاقتصادية. وتعرف هذه النظرية باسم "المنفعة المتوقعة". وتقترح النظرية أن كل فرد لديه تفضيلات معينة تخص درجة المخاطرة التي يرضى بها عند اتخاذ قرارات تخص الاستهلاك، أو الاستثمار، أو غيرها من القرارات. فهناك من يكره المخاطرة، وعلى استعداد للتضحية بجزء من الدخل للتمتع بالأمان، مقارنة بأفراد على العكس من ذلك، يحبون المخاطرة في سبيل تحقيق دخل متوقع أعلى. إذاً، كل مستوى من مستويات الدخل المتوقع يترافق مع درجات منافع مختلفة للأفراد، اعتماداً على درجة تفضيل كل منهم للمخاطرة؛ أي عندما يتخذ الأفراد قرارات غير مؤكدة النتائج (مترافقة مع مخاطرة) فإن كلاً منهم يسعى إلى تعظيم منفعته المتوقعة؛ أي تعظيم دخله المتوقع في ضوء تفضيلاته الذاتية لدرجة حبه (أو كرهه) للمخاطرة.

تفترض هذه النظرية، من بين ما تفترض، أمرين مهمين: أولهما، أن الأفراد يهدفون دائماً وأبداً من قراراتهم إلى تعظيم (Maximization) أو أمثلة (Optimization) الكميات التي يرغبون في الحصول عليها؛ أي إن الأفراد يرغبون دائماً في أقصى ما يمكن الحصول عليه، في ظل المحددات التي يواجهونها، نافية بأن بعضهم يهدف فقط إلى الحصول على كميات معينة تشبع حاجاتهم. ثانيهما، وهذا أهم، يتصرف الأفراد دائماً بشكل عقلاني عند اتخاذ القرارات؛ إذ حالما يتم التوصل إلى تفضيلات كل فرد بالعلاقة مع المخاطرة، تفترض النظرية أن هذا الفرد يقوم دائماً بتطبيق هذه التفضيلات في كافة قراراته، وبشكل منتظم وسلس. ونقد هاتين الفرضيتين كان المدخل الذي تأسس عليه الاقتصاد السلوكي.

### 7-2 الاقتصاد السلوكي

يسعى الاقتصاد السلوكي إلى دراسة كيفية اتخاذ القرارات المحفوفة بالمخاطرة وعدم التأكد، وإلى تحليل التحيز الذي يؤثر في القرارات التي يتخذها المشاركون في النشاط الاقتصادي. ويتم هذا عبر تطبيق مناهج علم النفس، وأدواته، لتصوير وتفسير التباين بين قرارات الأفراد الفعلية والقرارات، حسب فرضيات النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية. ولقد تم تطوير مفهومين أساسيين باتا حجر الأساس في الاقتصاد السلوكي:

- **التحيز الذهني (Cognative Biase):** هو نمط منهجي للانحراف المنتظم عن العقلانية عند اتخاذ القرارات. ويتولد هذا من قيام الأفراد بخلق الحقائق الذاتية الخاصة بهم، والمؤسسة على فهمهم الخاص للمعطيات، وليس على الحقائق الموضوعية. وهذا الانحراف عن الحقائق غالباً ما يحكم سلوك الأفراد وقراراتهم.
- **العقلانية المقيدة (Bounded Rationality):** عندما يقوم الأفراد باتخاذ قرارات، فإن عقلانيتهم تكون مقيدة بحدود معرفتهم، وحدود الوقت المتاح لهم. ويسلك الأفراد عند اتخاذ القرارات طرق استنتاج مختصرة، وهو ما يمكن أن يؤدي بهم إلى قرارات أقل من المثلى. كما أن الأفراد غالباً ما يسعون إلى تحقيق مستوى معين من إرضاء الحاجات، وليس بالضرورة إلى الأمثلة والتعظيم، كما تفترض النظرية النيوكلاسيكية.

## 3-7 نظرية الفرص (Prospect Theory)

هذه أهم نظرية في الاقتصاد السلوكي وأكثرها شهرة. ولقد نال أحد واضعيها، دانيال كاهنيمان، وهو عالم نفس، جائزة نوبل في الاقتصاد في العام 2022. توصلت النظرية إلى أن هناك أنماطاً متكررة من الانحياز عن العقلانية يقوم بها معظم البشر عند اتخاذ القرارات. وتم التوصل إلى هذ الانحرافات عبر إجراء عدد كبير جداً من التجارب على مجموعات مختلفة من الناس. وتوصلت النظرية إلى عدد من أنماط الانحياز والتحيز التي تطبع سلوك غالبية الأفراد، أهمها ما يأتي:

- **تأثير اليقين (The Certainty Effect):** غالباً ما يبالغ الأفراد في تفضيلهم لما هو مؤكد، حتى إن كان على حساب المكاسب الممكنة. مثلاً، زيادة احتمال الربح من 50% إلى 60% تترك أثراً عاطفياً/نفسياً في قرارات الأفراد أضعف من زيادة احتمال الربح من 95% إلى 100%؛ أي إن للخيار الأول قوة تحفيز أدنى من قوة تحفيز الثاني على ما يقرره الأفراد، علماً أن الأول ينص على زيادة في احتمال الربح بمقدار 10%، وهو ضعف الزيادة في الخيار الثاني. لنأخذ مثالاً آخر لتوضيح الفكرة. افترض أننا طلبنا من شخص ما أن يلعب لعبة "الروليت الروسية" بمسدس ذي مخزن دوار يتسع لـ 6 رصاصات، وأننا عرضنا على هذا الشخص الخيار التالي: كم هو المبلغ الذي أنت على استعداد لدفعه لقاء تخفيض عدد الرصاصات في مخزن المسدس من 4 إلى 3 مقارنة بالمبلغ الذي تدفعه لتخفيض عدد الرصاصات من 1 إلى الصفر؟ يعبر معظم الناس عن استعدادهم لدفع مبلغ أكبر بكثير للخيار الثاني مقارنة بالأول. هذا على الرغم من أن تخفيض احتمال الموت متكافئ (بمقدار 6/1) في الخيارين. يتولد هذا الانحياز، حسب نظرية "الفرص" من تفضيل البشر للمطلق، ومن السحر الخاص لنسبة 100%. وهو يعكس عدم القدرة على فهم معنى الاحتمالات الممكنة؛ ما يجعل التخلص كلياً من المخاطرة خياراً أسلم وأدعى للرضا من مجرد تخفيض الاحتمال.
- **تأثير العزل (Isolation Effect):** تمت ملاحظة أنه عند عرض عدد من البدائل المتشابهة على الأفراد مع بديل واحد مميز عنها، فإن هذا الأخير هو الذي يحفز الانتباه، ويبقى في الذاكرة لمدة أطول. وهذا ما يتم استغلاله في الإعلانات؛ إذ إن النص المميز في الإعلان (سواء باللون أو حجم الحرف أو غيره) هو ما يسترعي الانتباه. يعني هذا التأثير أن الأفراد يركزون على الفروق بين البدائل المتاحة عوضاً عن العناصر المشتركة، وأنهم يعطون أهمية أكبر للاختلاف، وهو ما يسبب إهمال عناصر مهمة عند اتخاذ القرارات.
- **نقطة الارتكاز (Reference Point):** غالباً ما يقرر الأفراد مبدئياً كمية أو قيمة معينة يعدّونها مرضية لما يرغبون فيه، وهم ينظرون، بالتالي، إلى أية كمية أو قيمة أعلى يحصلون عليها بمنزلة ربح، وأقل بمنزلة خسارة. وهذا، طبعاً، يختلف كلياً عن مبدأ التعظيم والأمثلية التي تفترضه النظرية النيوكلاسيكية.
- **تأثير التملك (Endowment Effect):** لدى الأفراد نزعة لإعطاء قيمة عالية للأشياء التي يمتلكونها، قيمة أعلى من قيمة استبدالها وشرائها من السوق. ولهذا تأثير على الحد من التجارة والتبادل.
- **تأثير الصياغة (Framing Effect):** يتعلق التأثير هنا بأن كيفية صياغة المشكلة/السؤال تؤثر في طبيعة القرار الذي يتخذه الأفراد.
- **النفور من الخسارة (Loss Aversion):** هذا ربما هو أهم ما جاءت به نظرية "الفرص". ويتعلق الأمر هنا بملاحظة أن الأفراد أكثر استعداداً لقبول المخاطرة لتجنب الخسارة من قبول المخاطرة للحصول على المكسب. ويمكن التعبير عن هذا التأثير بالتجربة التالية: عندما يخيّر الفرد بين أخذ 450 دولاراً مؤكدة وبين الدخول في مقامرة مع احتمال 50% لربح 1,000 دولار (و50% للحصول على لا شيء)، فإن معظم الناس يختارون أخذ 450، علماً أن المقامرة تعطيهم ربحاً أعلى يعادل 500 دولار بالمتوسط. هذا يعني أن الأفراد في هذه الحالة يكرهون المخاطرة. الآن، عند تكرار التجربة، ولكن بالعلاقة مع خسارة 450 أو الدخول بمقامرة تتضمن احتمال 50% لخسارة 1,000، فإن أغلب الأفراد يختارون المقامرة؛ أي إن الأفراد باتوا في هذه الحالة محبين للمخاطرة. النتيجة باختصار، إذًا، أن معظم الناس يتجنبون المخاطرة في حالة الربح ويقبلون بها في حال الخسارة. وهذا يعني أن منحنى تفضيلات الفرد بالعلاقة مع المخاطرة (دالة المنفعة) غير منتظم، فهو محدب في حالة الربح (كره المخاطرة) ومقعر في حالة الخسارة (حب المخاطرة). وهذا بالطبع يتعارض مع دوال منفعة الأفراد المنتظمة التي تفترضها النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية.

## 4-7 الاقتصاد السلوكي في التطبيق

تحلل نظريات الاقتصاد السلوكي الكيفية التي يتخذ بها الأفراد القرارات المحفوفة بالمخاطرة. ولقد وفرت النظرية أجوبة مقنعة لبعض الظواهر التي لم تجد حلولاً مرضية في النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، مثل منحنى عرض العمل التراجعي، ومرونة الأسعار غير المتناظرة.

من ناحية أخرى، وفرت النظرية معلومات بالغة الأهمية عن الطرق الأكثر فعالية لتحفيز الأفراد والتأثير في القرارات التي يتخذونها. ويجري الآن تطبيق عدد من اقتراحات النظرية في حملات الإعلان والتسويق، وفي جهود تحفيز وتحوير الرأي العام على الإنترنت. على سبيل المثال، يمكن الاستنتاج من تجارب الاقتصاد السلوكي أن حملة البيع التي شعارها "اشتر 4 قطع وادفع ثمن 3"، لها تأثير أقل في المتسوقين من شعار "اشتر 3 قطع وخذ الرابعة مجاناً". كما أن اقتراح النظرية بأن الخسائر تترك أثراً عاطفياً/نفسياً أقوى في الأفراد من الأرباح يعني أنه إذا ما عرض على شخص خيار الاستثمار في مشروعين استثماريين متعادلين، فسوف يختار المشروع الذي يُعرض عليه بصيغة الربح المتوقع، وليس بصيغة الخسارة المحتملة.

أخيراً، ربما يجدر التنويه هنا بذكاء وحنكة الاقتصاديين، الذين تمكنوا من احتواء النقد الجذري الذي جاء به علماء النفس، والذي كان يهدد جوهر نماذجهم القائمة على فرض العقلانية؛ إذ إنهم تمكنوا من جعل هذا النقد، والمساهمة التي قدمها التحليل النفسي في مجال اتخاذ القرارات، جزءاً من النظرية الاقتصادية ذاتها.

# المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2017-2022[1]

| المؤشر | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2021 الربع الثاني | 2021 الربع الثالث | 2022 الربع الأول | 2022 الربع الثاني | 2022 الربع الثالث |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **السكان (ألف نسمة)** | | | | | | | | | | |
| فلسطين | 4,733.4 | 4,915.3 | 5,039.0 | 5,101.2 | 5,227.2 | 5,243.1 | 5,275.0 | 5,307.1 | 5,338.7 | 5,403.0 |
| الضفة الغربية | 2,856.7 | 2,953.9 | 3,020.0 | 3,053.2 | 3,120.4 | 3,128.9 | 3,146.0 | 3,163.2 | 3,179.9 | 3,214.1 |
| قطاع غزة | 1,876.7 | 1,961.4 | 2,019.0 | 2,048.0 | 2,106.7 | 2,114.2 | 2,129.1 | 2,144.1 | 2,158.8 | 2,188.9 |
| **سوق العمل (حسب تعريف القوى العاملة الجديد المعتمد من قبل الجهاز المركزي للإحصاء)[2]** | | | | | | | | | | |
| عدد العاملين (ألف شخص) | 948.7 | 956.3 | 1,013.0 | 956.0 | 1,034.0 | 1,036.0 | 1,091.9 | 1,108.3 | 1,113.6 | 1,150.5 |
| نسبة المشاركة (%) | 44.0 | 43.5 | 44.3 | 40.9 | 43.4 | 43.8 | 44.0 | 45.0 | 44.3 | 45.7 |
| معدل البطالة (%) | 25.7 | 26.2 | 25.3 | 25.9 | 26.4 | 27.3 | 24.2 | 25.4 | 24.2 | 24.7 |
| الضفة الغربية | 18.4 | 17.3 | 14.6 | 15.7 | 15.5 | 14.7 | 13.2 | 13.9 | 13.8 | 12.6 |
| قطاع غزة | 38.3 | 43.1 | 45.1 | 46.6 | 46.9 | 50.2 | 44.7 | 46.6 | 44.1 | 46.6 |
| **الحسابات القومية بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015) (مليون دولار) [3]** | | | | | | | | | | |
| الناتج المحلي الإجمالي | 15,426.9 | 15,616.2 | 15,829.0 | 14,037.4 | 15,027.1 | 3,611.0 | 3,940.9 | 3,817.0 | 3,858.6 | 3,910.5 |
| الإنفاق الاستهلاكي الخاص | 13,420.3 | 13,570.1 | 14,126.5 | 12,367.2 | 13,055.8 | 3,217.2 | 3,490.6 | 3,792.5 | 3,940.5 | 4,072.3 |
| الإنفاق الاستهلاكي الحكومي | 3,093.6 | 3,318.9 | 3,202.3 | 3,213.5 | 3,569.3 | 937.8 | 897.7 | 720.5 | 848.0 | 783.7 |
| التكوين الرأسمالي الإجمالي | 4,166.9 | 4,260.3 | 4,177.1 | 3,328.6 | 3,801.6 | 943.5 | 1,059.4 | 1,006.7 | 1,014.0 | 1,076.8 |
| الصادرات | 2,515.6 | 2,578.7 | 2,630.5 | 2,335.9 | 2,775.0 | 682.7 | 799.2 | 705.2 | 641.9 | 745.0 |
| الواردات (-) | 7,901.5 | 8,256.8 | 8,376.1 | 7,189.1 | 8,381.5 | 2,056.8 | 2,342.9 | 2,340.5 | 2,487.1 | 2,743.9 |
| **الناتج المحلي للفرد (دولار)** | | | | | | | | | | |
| بالأسعار الجارية | 3,620.5 | 3,562.3 | 3,656.7 | 3,233.6 | 3,654.6 | 904.9 | 867.5 | 977.6 | 938.2 | 935.8 |
| بالأسعار الثابتة (أسعار 2015) | 3,463.1 | 3,417.7 | 3,378.3 | 2,922.5 | 3,045.3 | 759.7 | 738.7 | 762.0 | 766.0 | 770.9 |
| **ميزان المدفوعات (مليون دولار)** | | | | | | | | | | |
| الميزان التجاري | (5,967.4) | (6,425.7) | (6,502.0) | (5,680.0) | (7,064.7) | (1,736.4) | (2,016.7) | (2,157.0) | (2,280.9) | (2,464.5) |
| ميزان الدخل | 2,129.0 | 2,786.3 | 3,030.9 | 2,492.3 | 3,397.8 | 906.4 | 911.0 | 987.0 | 953.4 | 1,092.8 |
| ميزان التحويلات الجارية | 1,708.5 | 1,499.1 | 1,691.7 | 1,285.0 | 2,180.5 | 514.1 | 715.0 | 547.0 | 574.2 | 767.2 |
| ميزان الحساب الجاري | (2,129.7) | (2,140.4) | (1,779.4) | (1,902.8) | (1,486.5) | (315.9) | (390.0) | (623.0) | (753.4) | (604.5) |
| **أسعار الصرف والتضخم [4]** | | | | | | | | | | |
| سعر صرف الدولار مقابل الشيكل | 3.6 | 3.59 | 3.56 | 3.441 | 3.231 | 3.234 | 3.158 | 3.194 | 3.340 | 3.402 |
| سعر صرف الدينار مقابل الشيكل | 5.08 | 5.07 | 5.03 | 4.841 | 4.552 | 4.548 | 4.454 | 4.505 | 4.711 | 4.798 |
| معدل التضخم (%) | 0.21 | (0.19) | 1.58 | (0.73) | 1.24 | 0.07 | 0.36 | 1.50 | 1.93 | (0.09) |
| **المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)** | | | | | | | | | | |
| صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة) | 3,651.5 | 3,462.9 | 3,290.6 | 3,526.2 | 4,224.7 | 1,099.7 | 1,051.2 | 1,273.0 | 1,107.1 | 1,133.0 |
| النفقات الجارية | 3,794.8 | 3,660.0 | 3,660.1 | 3,954.9 | 4,035.1 | 1,090.9 | 1,109.4 | 1,031.1 | 866.3 | 1,082.1 |
| النفقات التطويرية | 257.9 | 276.9 | 200.0 | 168.8 | 168.1 | 39.9 | 73.8 | 20.6 | 37.3 | 57.5 |
| فائض/عجز الموازنة الكلي (قبل المنح) | (401.3) | (474.0) | (569.5) | (597.5) | 21.5 | (31.1) | (131.9) | 221.3 | 203.5 | (6.6) |
| إجمالي المنح والمساعدات | 720.4 | 664.8 | 492.1 | 464.1 | 321.4 | 35.4 | 210.7 | 18.7 | 60.7 | 208.5 |
| فائض/عجز الموازنة الكلي (بعد المنح) | 319.1 | 190.9 | (77.3) | (133.4) | 342.9 | 4.3 | 78.8 | 241.0 | 264.1 | 201.9 |
| الدين العام الحكومي | 2,543.2 | 2,369.5 | 2,795.1 | 3,649.4 | 3,848.1 | 3,793.9 | 3,848.1 | 3,668.8 | 3,506.2 | 3,561.2 |
| **القطاع المصرفي (مليون دولار)** | | | | | | | | | | |
| موجودات/مطلوبات المصارف | 15,850.2 | 16,125.0 | 17,825.5 | 19,886.2 | 21,673.0 | 21,321.6 | 21,673.0 | 21,807.5 | 21,218.1 | 21,275.9 |
| حقوق الملكية | 1,892.7 | 1,912.0 | 1,985.2 | 1,967.4 | 2,107.5 | 2,062.6 | 2,107.5 | 2,158.0 | 2,177.9 | 2,193.7 |
| ودائع الجمهور | 11,982.5 | 12,227.3 | 13,384.7 | 15,138.3 | 16,518.1 | 16,224.6 | 16,518.1 | 16,610.3 | 16,242.2 | 16,487.6 |
| التسهيلات الائتمانية | 8,026.0 | 8,432.3 | 9,039.1 | 10,078.7 | 10,747.2 | 10,473.7 | 10,747.2 | 10,834.6 | 10,635.1 | 10,862.8 |

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل العام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

* البيانات في الجدول حسب آخر تحديث متوفر للبيانات من الجهاز المركزي للإحصاء، وسلطة النقد، وهيئة سوق رأس المال.

** الأرقام بين الأقواس سالبة

1 بيانات الأرباع للأعوام 2021-2022 هي بيانات أولية عرضة للتنقيح والتعديل.

2 اعتمد الجهاز المركزي للإحصاء، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، تعريفاً منقحاً للبطالة ينص على أنّ البطالة تشمل، فقط، الأشخاص الذين لم يعملوا خلال فترة الإسناد، وبحثوا بشكل جدي، وكانوا مستعدين وقادرين على العمل. تبعاً لهذا، تم استثناء المحبطين من البحث عن عمل (الذين لم يسعوا إلى العمل خلال فترة الإسناد) من حساب البطالة. نسجل، هنا، أرقام سوق العمل الفلسطيني حسب التعريف الجديد.

3 قام الجهاز المركزي للإحصاء بإجراء تنقيح على بيانات الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة للأعوام 2004-2018. لذا، سيوجد اختلاف في أرقام السنوات والأرباع السابقة في ضوء تنقيح البيانات

4 معدّل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة (كل ربع) بمتوسطها في السنة (الربع) السابقة.